



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
المركز الجامعي - مغنية -

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

* دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - *

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

* تحت إشراف الأستاذ:

* من إعداد الطالبة:

● د. شكوري سيدي محمد

● بوعبدلة سارة

* أعضاء لجنة المناقشة *

رئيسا	المركز الجامعي - مغنية -	أستاذ مساعد أ	أ.قادري رياض
مشرفا	المركز الجامعي - مغنية -	أستاذ محاضر	د. شكوري سيدي محمد
مناقشا	المركز الجامعي - مغنية -	أستاذ محاضر	د. ساهد عبد القادر

دعاء

* اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم وأكرمنا بنور الفهم ، وإفتح علينا

بمعرفة العلم وحسن أخلاقنا بالحلم وسهل لنا أبواب فضلك وأنشر

علينا من خزائن رحمتك

يا أرحم الراحمين .. يا أرحم الراحمين.

* اللهم صل على سيدنا محمد صلاةً تكرمنا بها بنور الفهم من ظلمات

التردد والوهم وتوضح لنا بها ما أشكل حتى يفهم وتفتح علينا بها

فتوح العارفين وتجعلنا بها من العلماء العاملين المخلصين ومن خيرة خلقك

وصفوة عبادك وأحبائك وأهل طاعتك وحفظة كتابك يا أرحم الراحمين

* اللهم أغنني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى وجملني بالعافية

اللهم علمنا ما جعلنا ، وذكّرنا ما نسينا ، وإفتح علينا من بركات

السماء والأرض إنك أنت السميع العليم.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلي برحمتك في عبادك الصالحين " النمل-19-

* الحمد لله أستعينه وأشكره وأهتدي به، الذي يسر لي أمري وهون علي الصعب حتى تم إنتهاء هذا العمل فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأطلي وأسلم علي خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

* أتوجه بالشكر الجزيل وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا.

* وسيرا علي خطى الشاعر الذي قال :

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

* فلا يسعني أن أجزل شكري و عرفاني، و جم التقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "شكوري سيدي محمد" علي ما أسداه لي من توجيهات قيمة، وإرشادات نيرة، ذللت لي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعتني قدما لإتمام هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عندي خير الجزاء.

* وأتوجه ببجزيل الشكر والإمتنان لعمال البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- اللذين زودوني بكل ما أحتاجه من وثائق و معطيات الخاصة بالبنك مما سهل علي اتمام هذا البحث .

* كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا علي تفضلهم بتقييم محتويات هذا العمل و إثرائه بملاحظاتهم القيمة جزاهم الله ألفه خير.

* كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين تحذوا أذهاننا وأناروا عقولنا.

* و أقدم جزيل شكري و امتناني الي كل يد كريمة أمدتني بالعون، و كل من ساهم من قريب او من بعيد ولو كان بحرفه واحد لرفع معنوياتي و كل من لم يبخل عليا بالنصيحة والتوجيه و كل من أماناني ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنعني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

* من تألمت قبل ألما وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت

على سعادتنا

وكانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمه دوماً أن نكون في أعلى

المراتب،

إليك ننعني إرضاء ونقول شكراً لكي.

* أيتها الأم *

* أنته عز وأحد إنسان في الوجود الذي منحتنا كل الحب والحنان، إلى الذي

كان نعم الأب والصديق.

إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك أننعني إرضاء

وأقول شكراً لك

* أيها الأب *

* وأهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله عز وجل وهم سندي في الحياة "زويبي وابني" إلى المرأة التي أدمعوا لها الله من كل قلبي أن يشفيها ويمدها بالصحة والعافية "أمي حليلة" إلى الرجل الذي كان لي

نوراً وهاباً وقاسمني أوقات الشدة والرخاء من أجل اتمام هذا المشوار الدراسي "أبي علي".

* إلى كل إخوتي و أخواتي "بلال و أيمن و عماد"، إلى "نعيمة وعائلتها"، إلى "فراح وعائلتها".

* وأهدي هذا العمل إلى كل الأحباب و الأقارب صغيراً وكبيراً وكل بإسمه

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

* إلى كل من علمني حرفاً و جلس معي متعلماً بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل .

* ألفوه شكر للجميع *

الفهرس

رقم الصفحة	العناوين
	دعاء
	شكر وعرقان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-ح	المقدمة العامة
27-1	الفصل الأول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1	مقدمة الفصل الأول
2	المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2	المطلب الأول: صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	المطلب الثاني: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المبحث الثاني : الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13	المطلب الثاني: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهدافها

20	المبحث الثالث: وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد العالمي
20	المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
22	المطلب الثاني: تجارب بعض دول المغرب العربي في مجال دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
24	المطلب الثالث : مكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي
27	خلاصة الفصل الأول
58- 28	الفصل الثاني : تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة وعلاقتها بالبنوك التجارية
28	مقدمة الفصل الثاني
29	المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغرة والمتوسطة
29	المطلب الأول : مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
30	المطلب الثاني : أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مصادر تمويلها
35	المبحث الثاني : الإطار النظري للبنوك التجارية
35	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها
37	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أهدافها
41	المطلب الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية
46	المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
46	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي للبنوك التجارية والنماذج الأساسية المحددة لهذه العلاقة
48	المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
50	المطلب الثالث : الطرق المعتمدة من طرف البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقنيات تحديثها
56	المطلب الرابع : معوقات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

58	خلاصة الفصل الثاني
93-59	<u>الفصل الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و استحداث آلية الاستثمار في رأس المال الغير مادي لدفع عجلة تمويلها</u>
59	مقدمة الفصل الثالث
60	المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
60	المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
64	المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
66	المطلب الثالث : الوضعية الراهنة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجالات أنشطتها في الجزائر
69	المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري
69	المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري
71	المطلب الثاني : مساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني
78	المطلب الثالث : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
82	<u>المبحث الثالث : الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية لدفع عجلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة</u>
82	المطلب الأول : تعريف رأس المال الغير مادي (رأس المال الفكري) ومكوناته
85	المطلب الثاني : خصائص رأس المال الغير مادي و أهميته في البنوك التجارية الجزائرية فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
88	المطلب الثالث : متطلبات بناء رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية والمشاكل التي يواجهها
93	خلاصة الفصل الثالث
124-94	<u>الفصل الرابع : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة مغنية- لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة</u>
94	مقدمة الفصل الرابع

95	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري لووكالة مغنية
95	المطلب الأول:تعريف البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية-
95	المطلب الثاني: مصالح وهيكل البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية-
99	المطلب الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري- وكالة مغنية - و أهم القروض المتعامل بها
101	المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
101	المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
106	المطلب الثاني: تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2010 / 2015
108	المطلب الثالث: : مبالغ القروض الممنوحة و الغير ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2010 / 2015
110	المبحث الثالث : تحليل استمارة الإستقصاء وعرض نتائجها
110	المطلب الأول : تحليل علاقة البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية- بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
116	المطلب الثاني : تحليل مستوى رأس المال الغير مادي في البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
122	المطلب الثالث :عرض نتائج الإستمارة
124	خلاصة الفصل الرابع
130-125	الخاتمة العامة
137-131	قائمة المراجع
142-138	الملاحق

فهرس الجداول

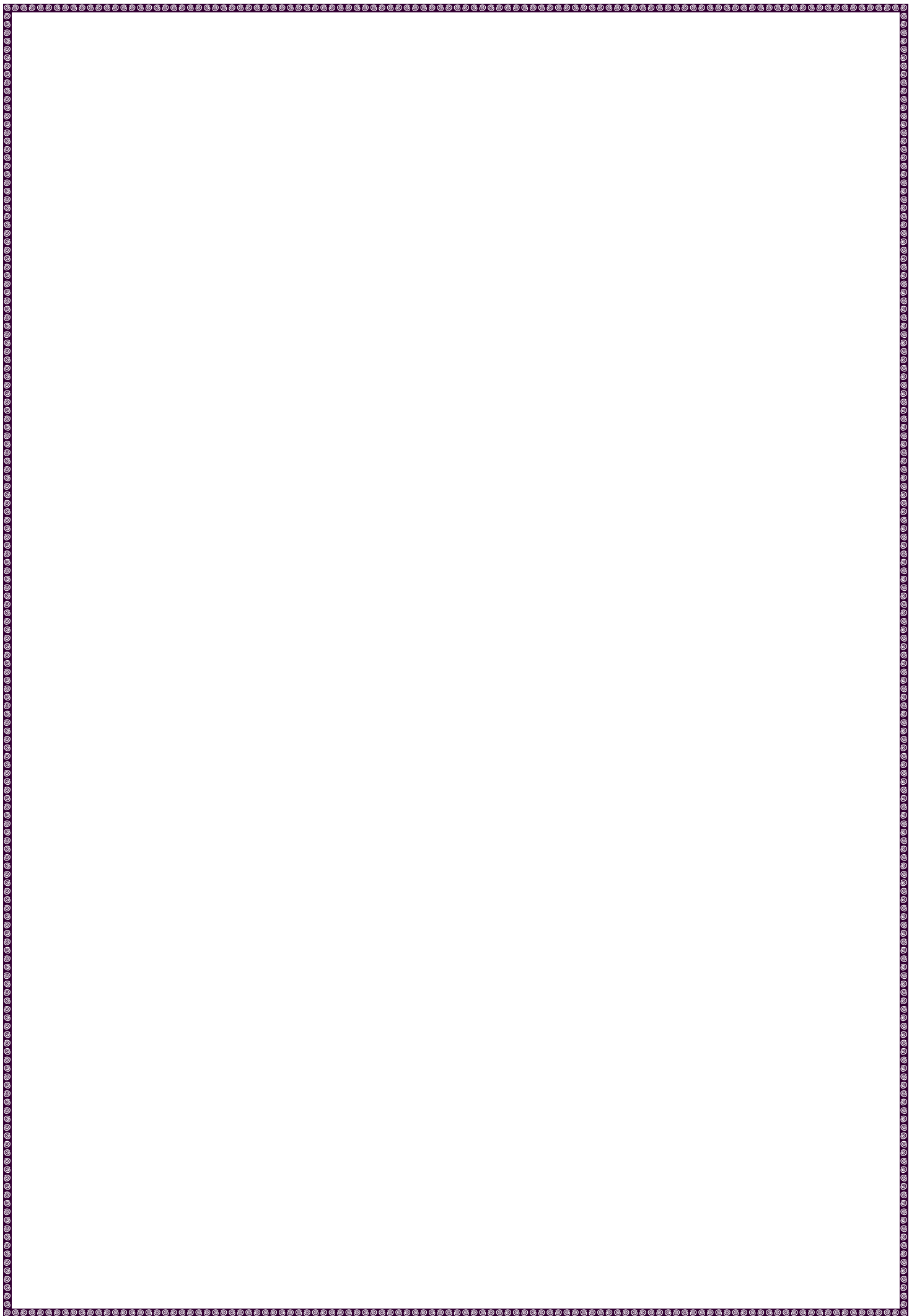
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
6	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(1-1)
7	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(2-1)
8	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(3-1)
9	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر حسب وزارة الصناعة	(4-1)
10	تصنيف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض الدول النامية	(5-1)
12	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	(6-1)
63	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنة 2008-2012	(1-3)
65	المشروع الجزائري حسب المتوسطة و الصغيرة المؤسسات تصنيف	(2-3)
71	تطور مناصب الشغل حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(3-3)
72	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2003-2011)	(4-3)
73	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيم المضافة حسب القطاعات الاقتصادية و القطاع القانوني(2003-2011)	(5-3)
75	تطور الناتج الداخلي الخام للقطاع القانوني(2007-2011)	(6-3)
77	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات(2011-2012)	(7-3)
83	مخزون رأس المال الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة الامريكية(بالمليار دولار)	(8-3)

106	تطور عدد الملفات المقبولة والمرفوضة لدى-BNA-و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى 2015	(1-4)
108	مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015	(2-4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
68	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فروع النشاط الاقتصادي في الجزائر لسنة 2009	(1-3)
76	هيكل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال سنتين 2011-2012	(2-3)
80	أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	(3-3)
106	تطور عدد الملفات المقبولة والمرفوضة لدى -BNA- و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى 2015	(1-4)
108	تطور مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة لدى -BNA- و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015	(2-4)

المقدمة



المقدمة

إن المؤسسة مرت بتغيرات مساهمة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المجتمعات وقد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي، إذ عرفت أشكالها و أنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العلمي و التكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين.

كما أن التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي تشير إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، لمسنا فيها تطور المؤسسات الاقتصادية و هذا بفضل التوسع في التدفقات البشرية و التجارية و المالية الدولية، و كذا التقدم الغير العادي في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (NTIC) مما عزز من دور تلك المؤسسات باعتبارها محور تقدم ورخاء الدول و إن المنتبع لتزكية هذه المؤسسات يجد أن غالبيتها هي مؤسسات صغيرة و متوسطة (PME) ، و لعل هذا ليس غريبا ما دامت هذه المؤسسات تتوفر على ميزات جد هامة في إمكانية إستمرارها و تطورها.

وأيضا مع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الاقتصادية أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل البديل الأنسب أمام الدول النامية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ، نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع تحديات المنافسة و التنمية و غزو الأسواق الخارجية.

و حتى تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق جل هذه الأهداف و ضمان بقائها واستمرار نشاطها فعليها تجاوز مشكلة التمويل التي تمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات، أو السلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة و عليه فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة سواء كانت في طور الإنشاء أو في طور التوسع فهي بحاجة إلى موارد تمويلية .

كما يجدر بنا الذكر أنا قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حظي بنوع من الاهتمام في نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات و ذلك من خلال إصدار قانون النقد و القرض في 1990 ، و إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في جويلية 1993 و بداية سريان مشروع الشراكة الأوروبية جزائرية في سبتمبر 2005 ، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، و بالرغم من هذا ما زال هذا

المقدمة العامة

القطاع هشاً و معرضاً للعديد من الضغوطات التي لا تزل تعرقل تنميته ولعل العائق الأساسي هو التمويل الذي يلعب دور الريادة في دعم تنافسيتها محلياً وعالمياً، حيث قدرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية معدل إختفائها ب 18% سنوياً و أكدت ان السبب الرئيسي لهذا الإختفاء هو صعوبة حصولها على التمويل، فالقدرات التمويلية لهاته المؤسسات عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة حيث يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف الإنشاء لذلك تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المصادر الخارجية لتغطية إحتياجاتها و بما أنها غير مؤهلة لدخول إلى البورصة فإنها تلجأ إلى البنوك للحصول على ما تحتاجه من أموال، وهنا تصطدم هذه المؤسسات بالعقليات التقليدية للبنوك التجارية التي تكون متخوفة دوماً من التعامل في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول في الجزائر في الآونة الأخيرة وتمكن البنوك التجارية من اكتساب نسب مالية جد مرتفعة إلا أن إبداعاتها في تمويل هذه المؤسسات جد محدودة ، و لعل العامل الأساسي لعدم نمو الأنشطة المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في عدم فهم البنوك التجارية للاحتياجات و الأفضليات الخاصة بهذه المؤسسات ، و أيضاً عدم وضع مناهج معدة خصيصاً للتغلب على التحديات التاريخية المتمثلة في المخاطر الائتمانية وارتفاع تكلفة خدمة هذه المؤسسة ، أو سوء تسيير النظام البنكي من خلال عدم كفاءة موظفيه في مجال التمويل و عدم اكتسابهم خبرات من خلال تبادل المعرفة بشأن التحديات و الفرص و الممارسات الفعالة في العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع انحاء العالم.

✓ الإشكالية:

و على إثر هذا الموضوع و بناءاً على ما سبق ذكره سوف يفسح لي المجال لأطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للبنوك التجارية أن تكون المحرك الرئيسي لدفع ديناميكية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

✓ الإشكاليات الفرعية :

هذه الإشكالية الأساسية تنفرع إلى مجموعة من الإشكاليات الجزئية و هي:

المقدمة العامة

- ❖ فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - ❖ هل تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر المشاكل التي تواجه عملية تأهيلها؟
 - ❖ هل الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية له دور أساسي في نجاح عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - ❖ ما هي طبيعة علاقة البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ الفرضيات:**

- بعد الاطلاع على مختلف المراجع و مصادر البحث يمكن صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:
- ❖ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القوة المحركة للابداع والإبتكار والتشغيل بالنسبة لمختلف فروع الإنتاج وبالتالي مساهمتها في إحداث نمو وتحقيق تنمية اقتصادية .
 - ❖ يعتبر التمويل من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الجهود المبذولة من طرف صانعي القرار من أجل تجاوز مشكل التمويل الذي يعرقل مسارتأهيل هذه المؤسسات في الجزائر غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية، فكثيرا من هذه المؤسسات كان مآلها الفشل والسبب هو نقص التمويل.
 - ❖ إن الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية يضمن دخول مفهوم جديد لدى إيطارات البنك من خلال توعيتهم بضرورة تحسين الخدمة المصرفية الموجهة لشريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد دعائم الحلقة الإقتصادية.
 - ❖ هشاشة العلاقة بين البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة وأن هذا البنك يبادر بربط علاقاته التمويلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة بينما يحاول الإبتعاد في تعاملاته مع المؤسسات الحديثة .

✓ أهداف الموضوع:

- كانت غايتي من وراء اختيار هذا الموضوع التوصل إلى الأهداف التالية :
- ❖ التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - ❖ إبراز أهمية التمويل باعتباره العقبة الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان استمراريتها ومواصلة نشاطها.
 - ❖ فهم طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة العامة

❖ إبراز أهمية الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية من أجل فهم كيفية التسيير الناجح للعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ أسباب اختيار الموضوع :

➤ أسباب ذاتية:

يمكن حصر أسباب إختياري لهذا الموضوع في مايلي:

- ❖ الرغبة في معرفة هل أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعرف إنتعاشا ملحوظا.
- ❖ الرغبة في معرفة هل فعلا تمويل البنوك التجارية الجزائرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تقديم أفكار جديدة فيما يخص الاستثمار في رأس المال الغير مادي وأهم إسهاماته في نجاح سير عملية التمويل الخاصة بشريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ وعي بقيمة وأهمية هذا الموضوع.

➤ أسباب موضوعية:

- ❖ أهمية الموضوع في ظل التحولات التي تمر بها بلادنا.
- ❖ إكتساب الموضوع أهمية كبيرة في كونه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية.
- ❖ ضرورة الإدراك بأن المعرفة والمهارات و رأس المال الفكري للعامل في البنك أساس نجاح النظام المصرفي باعتبارها مكونات حيوية لاقتصاد المستقبل ومفاتيح التمويل الناجح للمؤسسات .

✓ أهمية الموضوع:

انطلاقا من أسباب إختياري لهذا الموضوع تتبثق أهميته ممايلي :

- ❖ اعتباره أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني.
- ❖ الإهتمام المتزايد من طرف السلطات الإقتصادية لهذا الموضوع في الآونة الأخيرة وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- ❖ أنه يعطي الصورة الحقيقية لعلاقة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ كما أنه يسلط الضوء على مختلف الصعوبات و أهم المشاكل التي تعرقل عمل هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي الحالي.

✓ منهج الدراسة:

لقد استعنت في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجة وذلك لأهمية كل منهج في النتائج التي تحصلت عليها.

➤ **لقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنوك التجارية و العلاقة بينهما و مدى تحقيقها لتنمية الاقتصادية.

➤ **واستخدمت المنهج الإستقرائي الاستنباطي:** من خلال جمع الملاحظات و البيانات من الواقع و تحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات و التوصيات اللازمة.

✓ هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية و التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات السابقة قمت بتقسيم البحث إلى أربعة فصول حيث تناول :

• **الفصل الأول:** المعنون بنظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يعتبر فصلا تمهيديا يتضمن محتواه كل الجوانب النظرية المتعلقة بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في الدراسة.

• **الفصل الثاني:** المعنون بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالبنوك التجارية ، حيث تناول هذا الفصل الأسس المتعلقة بالجانب التمويلي لهذه المؤسسات مبرزا أهمية التمويل بالنسبة لها وما هي طبيعة العلاقة التي تربطها بالبنوك التجارية .

• **الفصل الثالث:** المعنون بمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستحداث آلية الاستثمار في رأس المال الغير مادي لدفع عجلة تمويلها فمن خلال هذا الفصل حاولت ابراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأيضا مساهماتها في الاقتصاد الوطني وأهم المشاكل التي تواجهها ، وقد اعتمدت على الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية كأحد أهم الحلول لتجاوز أكبر العقبات وهي التمويل .

• **الفصل الرابع:** المعنون بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية- لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حاولت من خلاله إسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي مرتكزا على تقديم البنك محل الدراسة ودراسة الأسس المتعلقة بعملية تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأيضا

المقدمة العامة

قمت بتحليل استمارة الإستقصاء وعرض نتائجها من خلال استجواب أحد إيطارات البنك للوصول إلى دقة المعلومة و حقيقتها .

وختاما للموضوع قمت بإعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمت بها و ذلك بتقديم مجموعة من النتائج وأهم التوصيات.

✓ صعوبات البحث:

-لقد واجهت في دراستي لهذا الموضوع عدة صعوبات و ذلك منذ بداية الدراسة إلى نهايتها فقد واجهتني مشكلة نقص المراجع و ضيق الوقت و صعوبة إيجاد بنك أجري عليه الدراسة الميدانية لهذا الموضوع ،وأيضا صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق التي أحتاجها .

✓ الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة لهذا الموضوع نجد:

❖ دراسة ل مرزوق فريدة تحت عنوان quel mode de financement pour les pme "

algériennes

*ومن النتائج التي توصلت إليها بعد دراسة عينة من 355 مؤسسة أن نسبة البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات لا تتعدى 22 % و أن الدولة تبذل مجهودات لدعم وتنمية هذا النوع من المؤسسات وبما أن الجزائر من بين الدول المعتمدة على الإيرادات البترولية جعلها تفكر في خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالى نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى، وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتحت المجال للخواص بذلك،وهذا انطلاقا من تيفنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ تقرير البنك العالمي "حول ظروف الاستثمار في الجزائر "

يبين التقرير أن ظروف الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي ظروف جد صعبة بالمقارنة مع 183 دولة تضمنتها دراسة البنك العالمي، معتمدا في ذلك على إبراز المشاكل والصعوبات التي تواجه إنشائها وتطورها، أين صنف صعوبات التمويل في المركز الأول، كونها تمثل نسبة 25% من إجمالي المشاكل التي يعاني منها القطاع، ويرجع ذلك وفقا للدراسة إلى ظروف منح الائتمان، حيث صنفت الجزائر في

المرتبة 138 من حيث سهولة الحصول على التمويل من البنوك التجارية ، متراجعة بذلك بثلاثة مراتب بالمقارنة مع التصنيف الدولي لسنة 2009.

" Euro Développement PME, programme d'appui aux pme/pmi des résultats et une expérience à transmettre Rapport final – Décembre 2007 " .

❖ دراسة ل قريشي ي "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دراسة ميدانية

بحثت هذه الدراسة في سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقامت بحصر مختلف معوقات نشأتها وتطورها خاصة المرتبطة بمسألة التمويل منها، وبينت الدراسة أن الهيكل المالي للمؤسسة هو إجابة دقيقة لسياسة التمويل في الجزائر، ومن خلال ذلك أكدت أن إشكالية التمويل تظهر من خلال صعوبة الاستدانة التي لم تتعدى نسبتها في الجزائر 16% في المتوسط، بينما أن هذه النسبة تتعدى في العديد من الدول 75% ، وهو ما يعكس ضيق قنوات التمويل في الجزائر من جهة، وتكيف أنظمة التمويل في الدول المتقدمة مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية.

"قريشي ي. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر " .

❖ دراسة ل العايب ياسين تحت عنوان اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر 2010/ 2011 .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي و من ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل، و توصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن التمويل لازال يتميز بضيق كبير من تنوع و تعدد خدماته ، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجاء النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه مصادر التمويل و اتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

المقدمة العامة

❖ دراسة لـ " غسان عيسى العمري، تحت عنوان " الإستخدام المشترك لتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة لتحقيق قيمة عالية لأعمال البنوك التجارية الأردنية" قدمت لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة عمان، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن ، سنة 2004.

أشار الطالب في دراسته إلى إشكالية ما مدى إسهامات الإستخدام المشترك للتكنولوجيا وإدارة المعرفة في تحقيق قيمة عالية للبنوك التجارية الأردنية، ووصل الطالب إلى أن هذان العنصران سيمكنان من تعزيز تميز عمل البنوك في سوق المنافسة من خلال التكامل بين تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة.

❖ دراسة لـ " عمور بشير" تحت عنوان " دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في فرع: نقود ، مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، سنة 2011 / 2012

يهدف الطالب من وراء هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تطوير و تحسين جودة النشاط المصرفي الجزائري الذي مازال تقليديا و لم يواكب المستجدات المصرفية العالمية الحديثة رغم الإصلاحات المتعددة في هذا القطاع.

الفصل الأول

نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل الأول

إن الإتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الإعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على دورها في إحداث النمو و تحقيق التنمية، و ذلك بما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة من حيث الطبيعة و مختلفة من حيث القطاعات بالنظر إلى ما تملكه من فعالية و سرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي، على عكس النظرة السابقة التي ترى بوجوب اعتماد الصناعات و المؤسسات العملاقة و الضخمة كقوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

هذا ما زاد من الإهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الباحثين والحكومات باعتبارها واحد من أهم السياسات الكفيلة بدفع مسار التنمية وإعترافا لدورها الفعال والمحوري في الاقتصاد، ولا ينحصر هذا الإهتمام في البلدان المتطورة فقط، بل تعدى ذلك شاملا الدول النامية خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و انطلاقا من أهمية هذه المؤسسات ومكانتها الاقتصادية أخذت معظم دول العالم تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل و حتي تدعمها بسلسلة من القوانين لظمان بقائها وإستمرار نشاطها.

لهذا حاولت من خلال هذا الفصل التعمق في المضمون الجوهرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة كل الجوانب التي تحيط بها من خلال التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بها ، وأيضاً خصائصها وأهدافها بالإضافة إلى مكانتها في الاقتصاد العالمي .

تقسيمات الفصل الأول:

- ❖ المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ المبحث الثاني: الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ المبحث الثالث: وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد العالمي .

المبحث الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**المطلب الأول : صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

يمثل تحديد تعريف شامل و دقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، خاصة مع العلم أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع و ذلك بإعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين و أيضا بإعتراف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية و ترقية و إنماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا راجع كله إلى الإختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى و الإختلاف الموجود أيضا بين درجة النمو الاقتصادي و مكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى.

ومن ثم وجب علينا التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعارف بين المفكرين و الدول والهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية و مكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي، وعليه يمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً- العوامل الاقتصادية: ارتبطت إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلسلة من العوامل الاقتصادية المتمثلة فيما يلي:

1- اختلاف مستويات النمو الاقتصادي: ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا واليابان أو أي بلد صناعي آخر قد تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي .

2-تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لإختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة.

وعلى المستوى التنظيمي فإن المؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا من تلك المستخدم في المؤسسات التجارية والخدماتية، بغية التحكم في أنشطتها المعقدة وتحديد المهام بدقة لإتخاذ القرارات المختلفة حيث تستخدم المؤسسات الخدماتية والتجارية هيكلا يتسم بالبساطة وسهولة اتخاذ القرار وتوحد جهة إصداره.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه، فمثلا النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة تجزئة وتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الإمتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية... الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعها وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال تجارة التجزئة أو الصناعة الغذائية.

ثانياً- العوامل التقنية: ويتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ثالثاً- العوامل السياسية: وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقها من أجل توجيهها وترقيتها ودعمها، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.¹

المطلب الثاني : المعايير المعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يجمع معظم المهتمين بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام عددا من المعايير لتحديد تعريف جامع وشامل لهذه المؤسسات ولقد إنتهج في ذلك معيارين لوضع و إضاح الحدود الفاصلة بينهما وبين المؤسسات الأخرى ، وتتمثل هذه المعايير في :

*المعايير الكمية

*المعايير النوعية

¹ -كمال دموم، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية عوامل الإنتاج"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2000، ص:158-

❖ **المعايير الكمية:** إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالإستناد إلى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية و الإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بقياس أحجمها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات .

و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:

***المجموعة الأولى:** وتضم مؤشرات تقنية و اقتصادية نجد من ضمنها كل من: عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستخدمة .

***المجموعة الثانية:** و تتضمن المؤشرات النقدية و المتمثلة في رأس المال المستثمر و رقم الأعمال.²

و لكن من أهم المؤشرات المستخدمة في المعايير الكمية هي :

أ- **معيار عدد العمال:** يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة و هذا نتيجة لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المشروعات، لكن بالرغم من هذه السهولة و الوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسة كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض تلك الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية و التكنولوجية ، كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخي الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال و كذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

ب- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسات كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.³

❖ **المعايير النوعية:** إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لإختلاف أهميتها النسبية ، وإختلاف درجات النمو وإختلاف في المستوى التكنولوجي و لأجل التوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى يجب إدراج جملة من المعايير النوعية و التي من أهمها ما يلي:

²-سمراء دمومي ،عطوي عبد القادر،"التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات ص و م"بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية 25-28ماي 2003 حول تمويل المؤسسات "ص و م" و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية منشورات مخبر الشراكة والإستثمار،جامعة فرحات عباس،الجزائر، 2003،ص:269

³-محمد بوهزة، بن يعقوب الطاهر،"تمويل المشروعات "ص و م" في الجزائر"بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25 - 28ماي2003 حول تمويل المؤسسة" ص و م "ودورها في الإقتصاديات المغاربية،منشورات مخبر الشراكة والإستثمار، سطيف،الجزائر،2004،ص:234

أ- معيار الملكية: يعتبر من المعايير النوعية الهامة حيث نجد ملكية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة تعود في الغالب إلى القطاع الخاص في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال.

ب- معيار المسؤولية: في هذا المعيار نجد أن المسؤولية المباشرة و النهائية هي للمالك الذي يكون في الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة.⁴

ج- معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها ، فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق و مجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.

د- محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد و تكون معروفة فيه وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة و هذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.⁵

المطلب الثالث : تجارب بعض الدول في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن التطرق إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب تحديد مفهوم دقيق و شامل لهذه المؤسسات و ما تحويه من أهمية، حيث يرى " جوليان و مورال (Morel.B, Julien.A) أن التعدد والاختلاف في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يعتبر أولى خصائص الحقيقة الاقتصادية المتعلقة لهذا النوع من المؤسسات⁶، حيث يمكن الفصل من خلال التعريف بين المؤسسات الكبرى و هذا النوع من المؤسسات، و يحظى بالقبول من طرف أغلبية الهيئات و الباحثين في هذا المجال ، لذا حاولت الإلمام ببعض تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتعلقة بمختلف الدول.

⁴-سمراء دومي، عطوي عبد القادر، مرجع سابق، ص:270

⁵-رابح خوني، حسان رقية، آفاق تمويل وترقية المؤسسات "ص و م" في الجزائر" بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، حول تمويل المؤسسة" ص و م" وتطويرها و دورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص:898

⁶-العايب ياسين، "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة المؤسسة "ص و م" في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص:156

❖ تعاريف بعض الدول المتقدمة :

أولاً - تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : هي كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود في السوق والذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن 200 عامل، ورأس المال لا يزيد عن (9) مليون دولار والأرباح السنوية لا تزيد عن 450 ألف دولار، والقيمة المضافة لا تزيد عن (5.4) مليون دولار سنوياً.

الجدول رقم (1-1) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار المعتمد	أنواع المؤسسات
من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية	المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة
من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية	مؤسسات التجارة بالجملة
عدد العمال 250 عامل أو أقل	المؤسسات الصناعية

"المصدر: بلعزوز بن علي، محمد أليفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر 17-18 أبريل، 2006، ص 485"

ثانياً - تعريف الاتحاد الأوروبي : تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم بأنها: كل كيان حي (منشأة) أو تنظيم يمارس نشاطا اقتصاديا، ويقبل عدد العاملين فيه عن 250 عامل⁷

⁷ سنوسي أسامة، عرار مراد، "سياسة تمويل المؤسسة" ص وم "في ظل الميكانيزمات للتمويل الجديدة" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر 2014/2015، ص:6

الجدول رقم (1-2) تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل القانوني	مجموع الميزانية السنوية	رقم الأعمال السنوي	عدد العمال	حجم المؤسسة
مؤسسة تمتاز بإستقلالية في التسيير	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	من 1 إلى 9	مؤسسة مصغرة
	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو	من 10 إلى 49	مؤسسة صغيرة
	أقل من أو يساوي 43 مليون أورو	أقل من أو يساوي 50 مليون أورو	من 50 إلى 249	مؤسسة متوسطة
	أكثر من 43 مليون أورو	أكثر من 50 مليون أورو	أكثر من 250	مؤسسة كبيرة

"المصدر: أحمد غبولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية

لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)

جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص:9"

ثالثا-تعريف المملكة المتحدة (بريطانيا): تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة على أنها الوحدات

الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ، ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار⁸.

رابعا-تعريف اليابان: يختلف تحديدها من نشاط لآخر، ففي مشروعات تجارة الجملة والتجزئة يكون المحدد هو

عدد العمال أي تلك المشروعات التي يعمل بها 100 فرد فأقل، أما المشروعات الصناعية و المناجم والمحاجر

والمواصلات فهي التي يعمل بها 300 عاملا فأقل⁹.

⁸-فتح السيد عبده أبو السيد أحمد،"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية" الجماهيرية الليبية، مؤسسة شباب الجامعة،ص:54

⁹-سنوسي أسامة،عرعار مراد،مرجع سابق،ص6

الجدول رقم (1-3) تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحد الأقصى لعدد العمال	الحد الأقصى لرأس المال (مليون ين)	القطاع
50	50	مبيعات التجزئة
100	100	مبيعات الجملة
100	50	الخدمات
300	300	الصناعات و القطاعات الأخرى

"المصدر: عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية

(غير منشورة) جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 16"

❖ تعريف بعض الدول النامية:

أولاً-تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف (بروتش و هيمنز)، و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار

عدد العمالة، حيث صنف هذه المنشآت على أربعة نواحي :

من 1 إلى 10 عمال مؤسسات عائلية و حرفية .

من 10 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة

من 49 إلى 99 عامل مؤسسات متوسطة .

أكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة .

إضافة إلى نموذج (بروتش و هيمنز) فإنه تستخدم دول جنوب شرق آسيا بعض المعايير الأخرى في التميز

بين الأشكال السابقة خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعات المتوسطة¹⁰.

ثانياً-تعريف السودان: تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملاً

ولا يتعدى رأس المال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمناً المباني والأراضي.

¹⁰-سحنون سمير، بونوة شعيب، المؤسسة "ص وم" و مشاكل تمويلها في الجزائر،"الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة "ص و م"،جامعة الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006،ص:22

ثالثاً- **تعريف الهند:** التي أعطت للصناعات الصغيرة اهتماماً بالغاً تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملاً لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عاملاً لو لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.¹¹

رابعاً- **تعريف مصر:** على الرغم من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر، التي تشكل نسبة 99% من عدد المؤسسات الخاصة غير الزراعية، وتحقق 80% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال الخاص، وتشغل أكثر من 66% من إجمالي القوى العاملة، إلا أنه لا يوجد تعريف إجرائي موحد في مصر حتى الآن، ويرجع ذلك إلى كثرة الهيئات المتعاملة مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعيق عملية الربط في وضع تعريف موحد أو على الأقل للوصول إلى اتفاق حول المعايير المستخدمة فمنها ما يستخدم معيار العمل، ومنها ما يستخدم معيار رأس المال، ومنها ما يستخدم معيار رقم الأعمال السنوي¹².

تعتمد وزارة الصناعة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على معياري العمالة ورأس المال معاً، وتصنف المؤسسات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1-4) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر حسب وزارة الصناعة

العمالة	الصغيرة حداً	الصغيرة	المتوسطة
الأيدي العاملة	9-1	50-10	100-50
رأس المال	أقل من 500 ألف جنيه	500 ألف - 5 ملايين جنيه	5-10 ملايين جنيه

"المصدر: وزارة التجارة الخارجية المصرية، دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"

خامساً- **تعريف تونس:** لم يرد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه وضعت بعض المعايير، تخص بالذكر قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز 01 مليون دينار تونسي وعدد العمال التي تشغلهم المؤسسة 60 فما فوق¹³.

¹¹-فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 54، 55.

¹²-العايب ياسين، مرجع سابق، ص: 168.

¹³-الشريط غياط محمد بوقوم، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع و الابتكار في المؤسسة "ص و م" حالة الجزائر"، مجلة إقتصادية و إدارية، العدد السادس، جامعة قلمة، ديسمبر 2009، ص: 46.

جدول رقم (1-5) تصنيف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض الدول النامية

الدولة	عدد العمال	الأصول الثابتة
اندونيسيا	أقل من 19	500000 روبية
ماليزيا	أقل من 25	250000 دولار ماليزي
تايلندا	أقل من 50	أقل من 2 مليون BAHT
سنغافورة	أقل من 50	250000 دولار سنغافورة

"المصدر : فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد - الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية- الجماهيرية

الليبية - مؤسسة شباب الجامعة ص: 55"

المبحث الثاني : الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتم تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق عدة معايير تميزها عن غيرها من المؤسسات نذكر منها ما يلي:
 أولاً- تصنيف حسب المعيار القانوني: قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحب المشروع على الأصناف القانونية و الإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام و على ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص ، و تتخذ الأشكال القانونية للمشروعات صوراً تتمثل في:

❖ **مؤسسات فردية:** وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على أرباح وهو المسؤول عن جميع الإلتزامات وديون المؤسسة.¹⁴

❖ **مؤسسات الشركات:** وهي التي تعود ملكيتها لأكثر من شخصين، وتنقسم إلى:

✓ **شركات الأشخاص:** يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف وتشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة و شركات المحاصة.

✓ **شركات التضامن:** هي عقد بيع بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الإتحاد معا ، و يلتزم جميع أعضائها بديون الشركة والتضامن من غير قيد أو حد، و غالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة.

✓ **شركات الأموال:** لا أثر للاعتبار الشخصي فيه بمعنى السعي نحو تحقيق أكبر قدر من الأموال، ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول وتضم شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.¹⁵

¹⁴-حيات براهيمى، نبيلة جعيج، "مساهمة المؤسسة" ص وم" في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر " الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 9

¹⁵-نوال تلجة معلوف، "المعاملة الضريبية للمؤسسة" ص و م "" الملتقى الدولي حول :إستراتيجية تنظيم و مراقبة المؤسسة "ص و م" في الجزائر ،جامعة قاصدي مرياح ورقلة ،الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012، ص: 4

✓ شركة ذات المسؤولية المحدودة: شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، و من أهم خصائص هذا النوع:

*- لا تتحل بسبب الأحوال الشخصية للشركاء (إفلاس، وفاة،....).

*- رأس مالها ليس مقسم إلى حصص ولا إلى أسهم.

*- عدد الشركاء يكون محدودا بموجب القانون، و كذلك الحد الأدنى لرأس المال.

*- المسؤولية محدودة للشركاء حيث أنهم لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم في رأس المال.¹⁶

ثانيا - تصنيف حسب توجيهها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا شاملا يميز فيه العديد من الأشكال والأنواع و ذلك حسب توجهها، و من بين هذه الأنواع:

- **المؤسسات العائلية (المنزلية):** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:** يشبه أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية للنوع السابق من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعاً لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى ، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل لأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات العائلية، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

- **المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء كان من ناحية التوزيع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة.

ثالثا - تصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل:

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، حيث نفرق بين نوعين من المؤسسات :

*المؤسسات المصنعة.

*المؤسسات غير المصنعة.¹⁷

¹⁶-محمد هيكال، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2003، ص:48

¹⁷-سمير سعداوي وآخرون، "دور المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية" مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، فرع مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص:12

و بالرجوع إلى الجدول التالي الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، حيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 3-2-1 و هي مؤسسات غير مصنعة و الفئات 8-7-6 و هي المؤسسات المصنعة، بينما الفئتين 5-4 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.

الجدول رقم (1-6) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

نظام المصنع			النظام الصناعي المنزلي الورشة		النظام الحرفي		الإنتاج العائلي
مصنع كبير	مصنع متوسط	مصنع صغير	ورشة شبه مستقلة	معمل صناعي في المنزل	ورشات حرفية	عمل في المنزل	الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي
08	07	06	05	04	03	02	01

"المصدر سمير سعداوي و آخرون" : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية" مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية, قسم علوم التسيير , فرع مالية , جامعة محمد بوضياف , المسيلة 2006 , ص:14"

رابعا - تصنيف حسب طبيعة المنتجات: تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى الفئات التالية :

أ - مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نظام إنتاج السلع على:

*المنتجات الغذائية.

*تحويل المنتجات الفلاحية.

*منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.

*الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

ب -مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في:

*تحويل المعادن.

*الصناعات الكيماوية و البلاستيكية.

*الصناعات الميكانيكية.

*صناعة مواد البناء.

*المحاجر و المناجم

ج-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل الفروع البسيطة كإنتاج و تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل و أيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.¹⁸

د- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاوله: تعتبر المقاوله الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة، وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي و الخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الأحيان كبيرة و مؤسسات أخرى مقاوله تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية و قدرة على التكيف و شروط التعاون، تتجسد عمليا مسألة التعاون و التكافل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة إما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق.¹⁹

المطلب الثاني : مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجانب الأرحب من مؤسسات النشاط الاقتصادي في سائر أنحاء العالم و تمارس هذه المؤسسات أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواءا الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو المقاولات ، و يمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي:

1- مشاريع التنمية الصناعية:

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد النصف مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع و تعبئتها و تغليفها ، و تنتسج أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن توضيحها في مايلي:

¹⁸-سمير سعدون و آخرون ،نفس المرجع السابق ،ص:15

¹⁹-محمد هيكل ،مرجع سابق ،ص :47

* أ- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثل (صناعة الألبان و المطاحن و تقطيع الحجارة) و أية أنشطة نقل فيها عملية نقل المواد و تكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة في أماكن و جود المواد الخام، و بالتالي يمكن أن ينشئ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

* ب- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعة الألبان و منتجاتها و صناعات الثلج و الخبز و الحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق ، و تكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي إحتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

* ج- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب و منافذ و خياطة الملابس) * د-الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب و الماس و الملابس المطرزة و صناعات الفخار و الخزف و صناعة الأواني الزجاجية و المنتجات النحاسية) .

2- نشاط التعدين: ويتكون مما يلي :

أ- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير) :تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات و أنشطة المناجم و المحاجر و الملاحات. معتمدة على العمالة و المجهود البشري بصورة أساسية و تستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة و لا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة و لا تحتاج إلى آلات و معدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

* أهم ميزات هذه المشاريع:

-الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.

- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة و المتوسطة فترة طويلة لتنميتها ، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة و من ثم عوائد مالية في أقرب وقت.²⁰

-غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية و التجهيز.-لا تتطلب الإدارة الفنية و التنظيمية و المالية لهذه المشاريع خبرات عالية و يمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

²⁰-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي، "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية" الأردن، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص: 23-24

ب- المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخدمات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة.... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة ، و فيها تتم أنشطة الاستخراج و التقسيم و التجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

ج- المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة و تحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية عالية الثمن، و تكنولوجيا معقدة و تعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز الخامات و إنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة ، و غالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب و الحفر إلى التحليل الكيميائي و التقييم الاقتصادي و الفني للخامات إلى استغلال الخامات و تنقيتها و إنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

3- مشاريع التنمية الزراعية: يمكن حصرها فيما يلي:

أ- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه و الخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها .

ج- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

4 - مشاريع التنمية الصحية: تتمثل في إقامة و إدارة و تشغيل المستشفيات أو المستوصفات أو المصحات.

5 - مشاريع الخدمات: الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة و التشغيل، خدمات النظافة و حماية البيئة من التلوث و خدمات النقل و التحميل و التفريغ، خدمات الدعاية و النشر و الإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات و المخازن المبردة لخدمات الغير، الأسواق المركزية و المراكز التجارية أو المطاعم المتميزة كذلك: المطابع التصوير و الآلة الكاتبة و الذهان و الطلاء و إصلاح السيارات و قطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

6- نشاط المقاولات: يقصد بالمقاولات الاعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب

لأهمية العمل مثل:

أ- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموائئ أو شبكات المياه و المجاري.

ب- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات النقل و توزيع التيار الكهربائية أو الالكترونيات.

ج - مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

7- النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و أهمها مجال التجزئة:

أ- متاجر عامة : التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة و هي صغيرة الحجم.

ب-متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية و في وسط المدن وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

ج- المتاجر المخصصة: تخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث،الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

د- متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات متنوعة من البضائع والسلع و المواد الغذائية وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

هـ- متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالون الحلاقة...)²¹.

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهدافها

1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن لهذه المؤسسات دور لا يستهان به في بناء اقتصاد أي دولة نظرا للمزايا و الخصائص التي تميزها عن المؤسسة الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحيات الاقتصادية لأغلبية دول العالم ، كما أن هذه المؤسسات تتبعها خصائص سلبية تعرقلها في مواصلة نشاطها وعليه يمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

1-1 الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

* إن اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل و تخفيض التكاليف غير المباشرة، مما يساعدها على التكيف السريع مع مستجدات السوق.

* جل هذه المؤسسات تعتمد على المواد المحلية، مما يساعدها على تجنب تقلبات سعر الصرف و انعكاسات ذلك على النتائج المالية الخاصة بها.

* الكفاءة و الفاعلية: و هي تتميز بتوافر الظروف التي تسمح لها بتحقيق الكفاءة الفاعلية بدرجات أعلى بكثير مما يمكن المؤسسات الكبيرة الوصول إلى هذه الكفاءة.

²¹ - ليث عبد الله القهوي و بلال محمود الوادي ،نفس المرجع السابق ،ص:26، 27

* انخفاض رأس المال: تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء، أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

* مساهمتها في التنمية الإقليمية بانتشارها في جميع المناطق.²²

* سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية نظرا لصغر حجم الاستثمارات فيها.

* القابلية للتجديد و الابتكار: فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوافر على قدرة عالية من حيث تجديد و ابتكار الأساليب بما يحقق رضا العملاء، و من ثمة فهي تقيم بالجودة و التفوق في مجالات العمل، كذلك الاستفادة من تجارب الآخرين و ذلك بتكرار التجارب الناجحة.

* الارتباط الوثيق بالعملاء: فهذه المؤسسات تتميز بالاتصال المباشر مع عملائها و هذا الارتباط نجم عنه مزايا منها:

- أن الغرض الأول والأساسي من وجود المنشأة هو خدمة عملائها.

- البحث على أفضل السبل لخدمة العملاء، و ذلك بأخذ وجهات نظر العملاء في الحسبان عند اتخاذ القرارات في المنشأة.

* سهولة و بساطة التنظيم: و يظهر ذلك في التحديد الدقيق للمسؤوليات و التوزيع المناسب للمهام.

* سهولة التأسيس: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و إنما تعتمد على مدخرات الأفراد و كذلك لا تحتاج إلى قروض ضخمة.

* سهولة الدخول و الخروج من السوق: بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة مقارنة مع ممتلكاتها و أصولها، فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصومها.

* جودة الإنتاج: نتيجة لتخصص هذه المؤسسات الدافع الذي أدى بها إلي تقديم منتج بمواصفات و جودة عالية *القدر على تلبية حاجات العديد من المستهلكين و في مناطق متعددة.

* نقص تكاليف الإدارة و المصاريف العمومية و كذلك التكاليف الثابتة و بالتالي البيع بأسعار منخفضة وإغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات.

²²-مليفة زغيب: مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 2005/5، سطيف، الجزائر، ص 173

*ارتفاع معدلات دوران البضاعة و المبيعات و أرقام الأعمال حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر .

*نقص الروتين و قصر الدورة المستندية و الأوراق المكتبية، و ارتفاع مستوى و فعالية الاتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.²³

1-2 الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

*معدلات الوفاة والفشل العالية: هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أوالتصفية و الغلق، هذا التهديد قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى.

*الضعف المالي:الناجم عن محدودية حجم إنتاجها .

*تكاليف تمويل عالية: تعاني الأعمال الصغيرة من صعوبة الحصول على تمويل، و إذا حصلت عليه، فغالبا بكلفة أعلى من كلفته للشركة الكبيرة.

*تأثر متحيز سلبا بحالة الاقتصاد:يتأثر العمل الصغير سلبا بحالة الكساد إذا حصلت، فلا يستطيع امتصاص تأثيراتها كالععمل الكبير .

*قدرة محدودة على امتصاص آثار المخاطر المالية:قدرة العمل الصغير على تحمل آثار الأخطار المالية التي قد يتعرض لها محدودة، وهذا يشمل، المخاطر من مصادر طبيعية أو من صنع الإنساع .فحريق واحد بسيط أو حادثة بسيطة أو صفقة واحدة كبيرة خاسرة، أي من هذه قد تترك آثار مهلكة على العمل الصغير، بعكس ما تستطيع الأعمال الكبيرة امتصاص آثار هذه الصدمات والأضرار .

*صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو:نتيجة عدم حصول صاحب العمل على راتب يمكنه من تلبية احتياجاته المعيشية.

*الضعف القانوني و السياسي للأعمال الصغيرة: معظم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ناتجة عن ضعف التشريع القانوني، فمثلا نرى أن قانون الضرائب لا يتماشى مع طبيعة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

*المركزية: أن إتخاذ القرارات في المنظمات الصناعية تميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام، و التخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، و تتركز في أيدي الإدارة العليا.

²³- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد: "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،جامعة مؤتة ،

*اللا رسمية: يغلب الطابع غير الرسمي على أنشطة الأعمال الصغيرة بسبب قلة عدد العاملين، و صغر حجم تلك المؤسسات و سيادة التقارب المكاني و زيادة عملية التفاعل، و مما يساعد اللا رسمية هو إتباع تلك المؤسسات لهيكل بسيط في التنظيم.

*المحلية: تكون أغلب العمليات في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية، إذ يعتبر الموقع خاصية من خصائص المنظمات الصغيرة، إذ نجد أن المنظمات الصغيرة يكون مركز عملياتها في موقع محلي.²⁴

2- أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

*/ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين و من خلال الاستحداث لفرص العمل يكمن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

*/ ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

*/ إعادة إدماج المسرحيين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.

*/ استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن إنشاء 15 مؤسسة صغيرة و متوسطة عن طريق التخلي و الاستعادة.

*/ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها و مستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

*/ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

*/ يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية و بالتالي تعتبر أداة هامة لترقية و تنمية الثروة المحلية، و إحدى وسائل الإدماج و التكامل الاقتصادي بين المناطق.

²⁴-قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص: 29-30-31

* / تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام ذات المدخلات.²⁵

المبحث الثالث : وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد العالمي

المطلب الأول : تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبنيها لهذا القطاع على المستوى الوطني كأحد وسائل التنمية الاقتصادية ونجاح هذه الدول ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدولة فهناك دول كاليابان لعبت المؤسسات الصغيرة فيها دورا مهما في حل العديد من مشكلاتها .

1- التجربة اليابانية:

كما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل أقتصادياً ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة ، اهتمت الحكومة اليابانية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لإدراكها أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية ، فقد أصدرت عام 1963 القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستقرار والحماية، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع نمو وتطوير هذه المؤسسات بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين فيها وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله ، كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات .

وفي السبعينات كان شعار اليابان **Small is beautiful** " وقد عاد هذا الشعار يجذب الانتباه مرة أخرى في التسعينات نتيجة بحث اليابانيين عن التنوع الذي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إشباعه، وتشجيعا من الحكومة على تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة وزيادة قدرتها على الابتكار للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية تم إصدار قانون المشاركة (**Tie-up law**) بحيث تمر عملية التكامل بثلاث مراحل التبادل ، التطوير ثم مرحلة التسويق ، وتوضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون بين المؤسسات الصغيرة حاليا في اليابان والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة .

²⁵ - سمير سعدون وآخرون، مرجع سابق، ص:24

وما يستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة ، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً .

ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وليس كما يظن البعض أنها قامت على المؤسسات الكبيرة والعلاقة .

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لتلعب دورا اكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي²⁶ :

- * إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة، ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- * قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة بوضع برامج تدريب وتقديم الاستشارات اللازمة .
- * وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة .
- * منح هذه المؤسسات إعفاءات ضريبية .

وفي ظل هذا المناخ تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة مشكلة البطالة ، فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 وفرت المؤسسات الصغيرة 9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة ولقد نتج تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير عن جهود المؤسسات الصغيرة ، إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمولة في قائمة " فورتشين " التي تضم اكبر 500 شركة صناعية ، كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم .

3- التجربة الإيطالية :

أهم ما يميز الاقتصاد الإيطالي أنه يستمد قوته من مؤسساته وشركاته الصغيرة التي عمل في حدود 20 % من إجمالي سوق العمل ، وبلغت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 12 % ، وتمثل صادراتها

²⁶ - عبد الرحمان يسري أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ص: 37

18 % من إجمالي صادرات إيطاليا تمثل 60 % من إجمالي الشركات والمؤسسات العاملة في إيطاليا ، فكل شركة أو مؤسسة توظف أقل من 20 عامل تصنف في خانة الشركات الصغيرة أو الحرفية ، وتبلغ حصة المؤسسات الحرفية في إجمالي النشاط التجاري والصناعي والخدمي 33 % وتوفر فرص.

وفي إيطاليا تمارس المنشآت الصغيرة والمتوسطة نشاطها في إطار قانون خاص يحدد الوضع القانوني لهذه المنشآت ، ويشترط في إنشائها أن يقوم المستثمر بأداء حصة من مهام المنشأة شخصياً دون الاكتفاء بمهام الإدارة ، وينص القانون كذلك على الالتزام بالحد الأقصى للعاملين الذين يختلف عددهم من قطاع حرفي لآخر . وفي الماضي أي "الخمسينات والستينات" كان الطابع الحرفي للشركات في إيطاليا يصنف كحالة انتقالية في مسار الشركات ، وجرى التركيز على الصناعات الكبرى باعتبارها الكفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة .

و تغيرت هذه النظرة في السبعينات عندما تبين أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي في إيطاليا ، فالتطور التقني أتاح لهذه المنشآت أن تطور طاقاتها الإنتاجية كما وكيفاً وأن ترفع إمكانياتها التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي 82.7 % ، وبذلك تعتبر إيطاليا الدولة الثانية بعد أسبانيا من حيث الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المجموعة الأوروبية²⁷.

المطلب الثاني : تجارب بعض دول المغرب العربي في مجال دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عرفت دول المغرب العربي وفي مقدمتها تونس والمغرب تجارب جد ناجحة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الدعم المالي، سواء عن طريق إنشاء صناديق وهيئات متخصصة في منح التسهيلات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو في جانب وضع التشريعات التي تسهل على تلك المؤسسات الحصول على التمويل من مصادر أخرى، وعليه سوف نتطرق في هذا المحور إلى تجربة تونس والمغرب في هذا المجال.

1- التجربة التونسية:

من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال المالي فقد تم إنشاء بنك تمويلي **La Banque DE Financement PME** بمقتضى القانون 652001 في 01/03/2005 برأسمال اجتماعي قدره 50 مليون دينار تونسي بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الأخرى منها المؤسسة التونسية للضمان **LA Societe Tunisienne DE Garantie SOTUGAR** "ومن مهام البنك القيام بما يلي:

*ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي جميع المجالات.

²⁷ - عبد الرحمان يسري أحمد، نفس المرجع السابق ،ص:38

* التكفل وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تدعيم و ترقية المؤسسات القائمة في مجال توسيعها أو تجديد استثماراتها.

* التنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع البنوك التونسية لزيادة حجم التمويل وتوسيع مجالاته .
ويساهم البنك في تمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتأرجح تكلفتها ما بين 80000 دينار و 4مليون دينار تونسي، حيث يتدخل البنك في تمويل % 25 إلى % 50 من تكلفة المشروع مع سقف محدد بـ 1 مليون دينار تونسي.

للإشارة فإنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسات السياحية ومؤسسات الترقية العقارية .ولمساهمة البنك أكثر يسعى مسئوليه إلى الرفع من رأسماله إلى 100 مليون دينار، والشراكة مع المؤسسات الإيطالية والأسبانية التي تعمل في مجال ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية.

2- التجربة المغربية:

أنشأ المغرب منذ الفترة الاستعمارية الصندوق المركزي لضمان القروض **LA Caisse Centrale De** "garantie CCG" في 04/07/1949 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع مالي هدفه ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إجراء إصلاحات تشريعية وعملية على الصندوق في بداية 1996 وقد تمثلت أساسا في :

* التكفل بالأسواق المرتبطة بالتصدير، أي تدعيم المؤسسات التي تعمل تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج.
* ضمان القروض الموجهة للاستثمارات.

كما أصبح يساهم في تدعيم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك من خلال:

* حالات ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 540 مليون درهم.

* حالات مساعدة في التمويل بقيمة 810 مليون درهم.

* حالات مساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1400 مليون درهم.

ويتطلع الصندوق حاليا لضمان القروض بالمغرب عن طريق وضع آليات جديدة تجعل البنوك المغربية أكثر مساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق:

* وضع نظام لتسيير المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* إنشاء صندوق لإعادة الهيكلة المالية.

*تقديم المشورة المالية للمؤسسات حتى تتجنب مشكلة العسر المالي. *توسيع مجال نشاطه مع الرفع من نسبة الضمان²⁸.

المطلب الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي

لم تحضي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حظيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير وذلك بسبب تركيز الاهتمامات آنذاك نحو المؤسسة الكبيرة، ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة، إلا أن مكانتها في الاقتصاد الكلي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء جعلها تستأثر مجددا بإهتمامات وإنشغالات الباحثين كما تجمعت الآراء على الأهمية المتعاظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و على الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد العالمي والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومع ذلك إنه لا يمكن الجزم بتساوي دورها في كافة الدول²⁹، حيث توصل الاقتصادي "TORRES O" أن مكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد يرجع إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة في الدولة، ومن ثم اقترح التمييز بين نوعين من المؤسسات الصغيرة المتوسطة، حيث يعبر النوع الأول عن المؤسسات التقليدية أو الموروثة، وتكون التكنولوجيا المستخدمة بها ضعيفة، وينتشر هذا النوع وفقا له، في جنوب أوربا؛ كإيطاليا وفرنسا وإسبانيا، أما النوع الثاني فيعبر عن المؤسسات العصرية أو المبتكرة وتستخدم تكنولوجيا جد متقدمة، وتعكس درجة عالية من التعرض للخطر كما تعكس زيادة روح المبادرة، وتنتشر هذه المؤسسات في البلدان الأنجلوسكسونية.³⁰

كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة و المتوسطة.

كما تشير بعض الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% و 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

²⁸-محمد زيدان، "الهيكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد السابع-

ص:134-135

²⁹-العايب ياسين، مرجع سابق، ص: 171-172

³⁰-العايب ياسين، مرجع سابق، ص:176

و إن دولة مثل الولايات المتحدة يوجد فيها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يساهم في توليد حوالي 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل % 80 من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي ، وتمتد % 67 من العاملين بفرص العمل و التدريب الأولى لهم.

وفي اليابان تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي % 99.4 من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من % 84.4 من إجمالي العمالة في اليابان . وهكذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والإستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الإجتماعية والإقليمية، وتبرز أهميتها من خلال:

1-المساهمة في زيادة الناتج القومي : وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الإستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الإستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والإستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الوطني.

2-المساهمة في الحد من مشكلة البطالة : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عمومًا في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ورغم التفاوت في تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر، إلا أنه قلما يقل مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة، وذلك أن طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توفر حافزا قويا لخلق فرص العمل.

3- دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظًا في النمو والتنمية : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظًا في النمو أو الأكثر احتياجًا للتنمية.

الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، فظلا عن إحتوائها الآثار الإجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينيات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

4- قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة: عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها، وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج، فظلا عن أن هذه المؤسسات هي عبارة عن بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.

5- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية: سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محليا، بالإضافة إلى دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

6- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والتمتيز من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم، ومن المفيد ذكره أن المؤسسات الصغيرة تمثل % 80 من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي.

7- دورها الإيجابي في تنمية الصادرات: حيث أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة.³¹

³¹ - الأخضر بن عمر ،علي باللموش ،"موقوفات المؤسسة ص و م في الجزائر وسبل تطويرها "الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي

للمؤسسة ص و م في الجزائر ،يومي 5-6ماي 2013، جامعة الوادي ،الجزائر ،ص :6-7

خلاصة الفصل الأول

حاولت من خلال هذا الفصل الإلمام بكل الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تشكل هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي ، سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية، حيث تمثل ما يقارب 99% إلى 95% من مجموع المؤسسات في أغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن 60% من مناصب الشغل .

وأصبح من المؤكد اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لدورها الهام في تنمية وتطوير الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة ، نظرا لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في امتصاص البطالة وخلق مناصب عمل جديدة وكذلك خلق القيمة المضافة للاقتصاد ، إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة ، ومن أجل هذا كله أصبح لزاما على الدولة التفكير في آلية تضع الموارد المالية في أيدي من لهم العلم و القدرة على تسيير الاستثمار في مجال خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل مواكبة قاطرة النمو و التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالبنوك التجارية

مقدمة الفصل الثاني

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهميتها و دورها في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة و الدول النامية حيث أصبح التمويل يمثل العصب الرئيسي الذي يمد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام ، كما يعتبر من أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها من أجل تكوين الطاقات الإنتاجية ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية .

و في الأونة الأخيرة أصبح الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك التجارية ، باعتبارها عصب الاقتصاد القومي لأي دولة من دول العالم إذ تحتل هذه البنوك مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي ، والاستثمار في كل المجالات ثم القيام بأعمال الوساطة المالية والائتمان بمختلف أشكاله إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لاقتصاد أي بلد ، يضاف إلى ذلك الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك التجارية في مجالات التنمية و التمويل خاصة فيما يتعلق بدول العالم الثالث.

وعلى ضوء هذا قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث من أجل التعرف على أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علاقتها بالبنوك التجارية .

تقسيمات الفصل الثاني :

- ❖ المبحث الأول : ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ❖ المبحث الثاني : الإطار النظري للبنوك التجارية .
- ❖ المبحث الثالث : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**المطلب الأول : مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

باعتبار أن التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها كما أنه وظيفة أساسية وهامة من وظائف المؤسسة لهذا خصصت له مجموعة من التعاريف تميز منها ما يلي:

-**التعريف الأول:** إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.³²

-**التعريف الثاني:** يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير أي مؤسسة أو مشروع خاص أو عام ، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.³³

-**التعريف الثالث :** يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات سواء كانت هذه المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو حتي كبيرة للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.³⁴

³² - رابح خوني، رقية حساني، "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة"، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص:95

³³ - أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الإقتصادية"، دار العلوم عنابة، الجزائر، 2008، ص:24

³⁴ - الحجاز عبيد علي أحمد، "مصادر التمويل"، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2001، ص:11

المطلب الثاني : أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سأحاول في هذا العنصر إبراز أهمية التمويل لما له من دور أساسي في الحياة الإقتصادية بصفة عامة وحياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة:

- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات لمواصلة نشاطها .
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي إلي حالة الإنتعاش المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفاس والتصفية (والمقصود بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها ، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة) .
- ✓ خلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها في مرتبة تسمح لها بمنافسة المؤسسات الكبيرة.
- ✓ العمل على تطوير المؤسسات.
- ✓ استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصاديا.
- ✓ توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر.
- ✓ العمل على مواجهة البطالة وخلق وتوفير مناصب العمل.
- ✓ زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.³⁵

المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها1- العوامل المتحكمة في تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

يمكن التمييز بين مجموعة من العوامل التي تتحكم في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي :

أ- **حجم المؤسسة**: أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، أولها أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسة ذات الحجم الكبير كما أن المؤسسات الكبيرة تملك إمكانية أكبر في اللجوء إلى الأسواق المالية تستطيع الاقتراض بشروط أيسر ولديها القدرة الكبيرة على خدمة الدين .

ب- **مردودية المؤسسة**: يشير "brigham" إلى متغير يعتقد أن له تأثير كبير على الهيكل المالي وهو مردودية المؤسسة، فارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدر أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية.

ج- **الضمانات**: في قسم من هذه الدراسات يعبر عن حجم الضمانات بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، بينما اعتمدت دراسات أخرى إلى إضافة المحزونات الثابتة، حيث تم التوصل إلى الكشف عن تأثير هذه المتغيرة على نسبة الاقتراض في المؤسسة.

د- **معدل نمو المؤسسة** : تتفق نظرية الإفلاس ونظرية الوكالة على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو المؤسسة ومعدل الاقتراض، بينما يخالف النظرية الانتقال التدريجي للتمويل لهذه النظرية، ففي إطار نظرية تكلفه الإفلاس وأمام إمكانية النمو يتوقع عزوف المؤسسة عن اللجوء إلى الاقتراض باعتبار أن قيمة الأصول تكون معدومة في حالة التصفية.³⁶

2- مصادر تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تمويل طيلة فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وإنطلاقه وأثناء تطويره وتنميته و تحديثه ، وكذلك في حالة استعداد المؤسسة إلى الإنطلاق نحو الأسواق التصديرية، كما تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في مجالات التدريب و البحث و متابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج ، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي لذلك تلجأ هذه المؤسسات لمختلف مصادر التمويل لتغطية هذه الاحتياجات ويمكن حصرها فيما يلي:

³⁶- يوسف قريشي وآخرون ، " خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،الملتقى الدولي ، ص:433

أولاً- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم صور التمويل وأكثرها استعمالاً بالنسبة للمؤسسة و يعرف على أنه " مجموع المصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية" و يتكون التمويل الذاتي من عدة عناصر متمثلة في:

* **الإدخارات الشخصية:** وهي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل ، حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلاً داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه.³⁷

* **الأرباح المحتجزة:** هي عبارة عن " الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الذي حققته المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها" ، وتعتبر الأرباح المحتجزة من أهم مصادر تمويل عمليات النمو والتوسع كما تستخدم الأرباح المحتجزة في حالة المؤسسات التي تعاني من المشاكل المالية والتي ترغب في تخفيض ديونها أو المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة .

* **الإهلاك:** هو "عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى" ، ولصعوبة قياس هذا التناقص فإن الإهلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدة حياة قيمة الأشياء القابلة للإهلاك وهذا التوزيع يأخذ شكل مخطط اهتلاكي.

فالإهلاك إذن عبارة عن طريقة تهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الحياة الإنتاجية أو على أساس الطاقة الإنتاجية ، وتخصيص الإهلاك يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات باعتباره ممولاً مالياً.

* **المؤونات:** تعتبر تخصيصاً لقيم مالية عندما يوجد شك في دفع المصاريف في الأجل الطويل ، وخلال فترة الإنتظار تستطيع المؤسسة توظيف هذه المؤونة كمصدر مالي طويل الأجل في المشاريع الاستثمارية والتجديدات والتوسعات داخل المؤسسة.³⁸

³⁷ -فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي ،"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، الطبعة الأولى ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص:169

³⁸ -فرحاتي حسبية ،"دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسة" ص و م " دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2011-2012، ص:54-55-56

ثانياً- التمويل الخارجي: يتمثل في لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المدخرات المتاحة في الأسواق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة إلتزامات (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة العوائق التمويلية ، وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديها ويمكن أن نذكر منها مايلي :

1* الإقتراض من الأهل والأقارب والأصدقاء: وهؤلاء يمثلون مصدراً شائع في الإقتراض، تتميز هذه القروض بكونها غالباً ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون إجراءات معقدة³⁹، فعادة ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب الضمانات الكبيرة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع، وفي معظم الأحيان تكون هذه القروض بدون فوائد محددة سلفاً وغير محددة المدة بشكل دقيق.⁴⁰

2* الإقتراض من السوق غير الرسمي: ينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في الدول النامية، ويأتي سوق الإقتراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة في البلدان النامية في المرتبة الثانية وربما الأولى أحياناً. وتنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأقارب أو الأصدقاء في ظروف معينة. فيلجأ أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى هذا السوق خاصة عندما تتخفف السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.⁴¹

3* التمويل عن طريق الشركات الكبيرة: هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.⁴²

***التمويل عن طريق الأسواق المالية:** ويتم هذا النوع من التمويل من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية، عن طريق إصدار أسهم و سندات .⁴³

5*قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جاء إنشاء هذه المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الإئتمان طويل

³⁹- سعاد نائف، برطوني، "إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد الريادة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 79

⁴⁰- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سابق، ص: 196

⁴¹- عبد الرحمان يسري أحمد، " تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها"،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،مصر، 1996، ص: 39-40

⁴²-توفيق عبد الرحيم يوسف، " إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص: 99

⁴³-فرحاتي حسيبة، مرجع سابق، ص: 64-65

الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات التي تقيمها الدولة أو الجهات المعنية ، و يتميز هذا المصدر بأنه يوفّر قروض ميسرة بشروط تشجيعية.

6* التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر: تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها، وذلك لما تتميز به من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم وسريع بسبب خبرتها وإمكانياتها الواسعة على اعتبار أنها مؤسسات متخصصة في مجال التمويل.

7* البنوك التجارية: تلعب البنوك التجارية دور مهم في حيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر من أهم القنوات التمويلية التي تلجأ إليها هذه المؤسسات، و تقوم بتقديم مختلف القروض لها حيث تمنحها القروض قصيرة الأجل بصورة عامة وبدون عراقيل كما تمنح نوعاً ما القروض متوسطة الأجل هذا في الوقت الذي تحاول فيه الإبتعاد بقدر الإمكان عن منح وتوفير القروض طويلة الأجل ، ولذلك فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاتزال تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية ، وذلك لأن هذه المؤسسات تحتاج للإئتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية على الأغلب عدم اللجوء إليه خوفاً من عدم قدرة هذه المؤسسات على عدم توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك وعليه تتجه هذه البنوك على الأغلب نحو توجيه الإئتمان للمؤسسات الكبيرة .⁴⁴

⁴⁴-ليث عبد الله القهوي ،بلال محمود الوادي ،مرجع سابق ،ص:36

المبحث الثاني : الإطار النظري للبنوك التجارية**المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية و تعريفها**

تعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل فهي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي. فلا يمكن قيام أي نظام اقتصادي بدون بنوك تجارية باعتبارها الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية

1- نشأة البنوك التجارية

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي ، فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد فكرة التجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى فنجد أن الإنسان في بدايته عرف التجارة وعرف معها الفوائض المالية، مما دفع هذه الفئة إلى البحث عن وسيلة مأمونة تحافظ بها على أموالها من أعمال السلب والنهب والقرصنة وقد وجدت ضالتها في الصاغة والسيارفة الذين لديهم السمعة الطيبة والقوة والأمانة ، فأصبح هؤلاء التجار يقومون بإيداع هذه الأموال الفائضة لدى خزائن هؤلاء الصاغة والسيارفة مقابل تسليم المودع شهادة إيداع اسمية تتضمن مقدار وديعته و بمجرد إظهاره هذه الشهادة يتسلم المودع أمواله عند الطلب عليها و يحصل الصيرفي في مقابل خدماته على فائدة.

إلا أنه بعد وقت من الزمن لاحظ الصيارفة أن الأموال المودعة لديهم تبقى عاطلة، فقاموا بإقراض هذه الودائع وتزايدت طلبات الإقراض وارتفاع معدلات فائدتها نتيجة تزايد حجم النشاط الصناعي والتجاري وعملية التطور لم تقف عند هذا بل أخذ هؤلاء الصاغة يتجهون نحو التخصص في عمليات تلقي الودائع و منح القروض، وكانت المبادرة الأكثر أهمية في نشاط هؤلاء و التي اعتبرت تغييرا جذريا في المجال البنكي في وقتها، وهي تلك الخطوة التي تمثلت في تبني سياسة الإقراض على أساس ودائع وهمية، وهذه العملية التي أطلق عليها فيما بعد بخلق الودائع و التي تعتبر في الوقت الحالي أهم وظيفة من وظائف البنوك التجارية حتى أخذ يطلق على هذه البنوك "بنوك الودائع".

وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيارفة ، فظهر أول بنك سنة 1517م بالبندقية ويعد هذا المصرف أول مصرف منظم، ثم بنك أمستردام عام 1609م ، ومنذ بداية القرن 18أخذ عدد البنوك التجارية يزداد تدريجيا ومع إنتشار الثورة الصناعية في أوروبا ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها .و تطورت البنوك التجارية و لم تعد مجرد مؤسسات مالية و إنما أيضا لها في

المجتمع القدرة على التأثير في عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانيتها في خلق الائتمان المصرفي و هذا جعلها متحفظ في ممارسة عماليتها حتى لا تقع في المخاطر .

2- تعريف البنوك التجارية

يمكن اعطاء عدة تعاريف للبنوك التجارية نذكر منها ما يلي :

- **التعريف الأول:** البنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى .

- **التعريف الثاني:** يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يركز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.⁴⁵

-**التعريف الثالث :** يعرف البنك التجاري أيضا بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحوّل وتبيع، كما أنها تملك كأى مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض"⁴⁶.

⁴⁵ -siruguet jean.luc ;" le control comptable bancaire ";tome01 ,2001/04/03 ; p: 24

⁴⁶ -bouyacoub f ; "le risque de crédit est sa gestion ;mediabanke ";n°24juin/juillet ;alger ;1996 ;p:14

المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية و أهدافها**1- وظائف البنوك التجارية**

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف المختلفة نذكر منها مايلي :

❖ الوظائف البنكية غير العادية:**➤ خلق نقود الودائع**

عندما تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع جملة من الوسائل النقدية تحت تصرفه المقترضين و من هنا يمكن القول أن للبنوك التجارية وظيفة أساسية التي لا يشاركها فيها أي من المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنك المركزي ، تتمثل في خلق النقود⁴⁷ " و يتسنى للبنوك التجارية هذا الدور من خلال إعطائها لمقترض الحق في أن يسحب عليها مبالغ في حدود قرضه ، و ذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات والمقترض يمكنه استعمال هذه المبالغ بواسطة الشيكات أو الحوالات في تسديد قيمة السلع و الخدمات التي يريد الحصول عليها ، تماما كما لو استخدم النقود القانونية .

و أيضا الشيكات و الحوالات شأنها شأن النقود القانونية تستخدم للسداد و هنا نجد مجموعة من المدفوعات قد تمت باستخدام نقود أخرى يخلقها البنك هي نقود الودائع ، التي تؤدي إلى زيادة إجمالي كمية النقود المعروضة عدة أضعاف ما يتوافر لدى البنك من احتياطات و من خلال هذه الوظيفة - خلق نقود الودائع- تتضح الطبيعة الجوهرية لأعمال البنوك.⁴⁸

❖ الوظائف البنكية العادية: إن البنوك التجارية تتكامل بالعديد من الوظائف النقدية منها و الغير النقدية و التي

يمكن إدراجها ضمن صنفين من الوظائف تقليدية والوظائف الحديثة .

➤ الوظائف التقليدية : و تنفرغ إلى مجموعة من وظائف و هي:

أولاً- قبول الودائع و فتح الحسابات : لا شك أن من ابرز وظائف البنوك التجارية قبول الودائع تحت شروط معينة ، و الوديعة " تمثل. " التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة " ⁴⁹ و الودائع إما تكون بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة و تؤلف الودائع الموارد الأساسية التي تغذ القسم الأكبر و تعتبر من أهم أعمال البنوك فهي تدعى كذلك "بنوك الودائع"

⁴⁷-محمود يونس محمد ، عبد النعيم مبارك ، " أساسيات في علم الاقتصاد "،الدرر الجامعية ،بيروت ، لبنان ،ص:346

⁴⁸- محمد زكي الشافعي،" مقدمة في النقود و البنوك "، دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان ،1962،ص:196

⁴⁹-محمد يونس محمد، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق ص: 247

ثانيا- منح القروض: يقصد بمنح القروض " تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال. أما بلغة الاقتصاد، الائتمان هو تسليم المال ليستثمر في الإنتاج أو الاستهلاك، ويقوم على الثقة و المدة"⁵⁰

ثالثا-العمليات على الأوراق التجارية: تتمثل في:

-التحصيل: أي استيفاء مبلغ الورقة عند تاريخ الاستحقاق.

-الخصم: وهو دفع قيمة الورقة التجارية لحاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محله في الدائنية ومقابل ذلك لا يدفع قيمة الورقة كاملة له بل ينقص منها ما يسمى بمبلغ الخصم أو مقابل التمويل المسبق.

-التسليف لقاء الرهن: حيث يمكن للعميل الحصول على قرض مقابل رهن الأوراق التجارية لدى البنك على سبيل الضمان.

رابعا- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء: لتسهيل تأدية مصالح الأفراد والمؤسسات.

خامسا-تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها بطريقتين:

*تحويل داخلي: وهذا عندما يكون الموقع على الشيك أو صاحبه والمستفيد زائناً لدى نفس البنك، وتتم العملية بزيادة أو إنقاص في الحسابات الخاصة بكل منها.

*تحويل من غرفة المقاصة: والموجودة على مستوى البنك المركزي، أين يتم تبادل الشيكات بين البنوك لتسوية الحسابات.

سادسا-تمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال فتح الإعتمادات المستندية بهدف تسهيل عمليات لتصدير والاستيراد وذلك من خلال الربط بين بنك المصدر وبنك المستورد.

سابعا- التعامل بالعملات الأجنبية: وذلك من خلال شراء وبيع هذه العملات بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم المعمول به في سوق الصرف.

ثامنا-تأجير الخزائن الحديدية الآمنة لعملائها.⁵¹

➤ الوظائف الحديثة: أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغيير الاقتصادي والتكنولوجي، ويتمثل أهمها في الآتي:

⁵⁰- شاعر القرويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص:95

⁵¹- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:67-68

*أولاً- تسديد مدفوعات العملاء من فواتير وتقديم الدراسات والاستشارات لهم: فنتيجة للخبرة المكتسبة لدى البنوك التجارية أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لإنشاء المشاريع وكذا توجيههم إلى مجالات معينة تكون أكثر ربحية، حيث يتم من خلال الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل، وطريقة السداد وتواريخها.

*ثانياً- إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأوراق المالية: أي العمليات بالأسهم والسندات بيعاً و شراءً لمصلحة العملاء والمساهمة في إصدارها لشركات مساهمة.

*ثالثاً- تمويل الإسكان الشخصي: وذلك من خلال الإقراض العقاري، حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يتجاوزه.

*رابعاً- المساهمة في خطوط التنمية الاقتصادية: وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبياً.

*خامساً- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية: وهي بطاقة اعتماد تعتبر من أشهر الخدمات التي استحدثتها البنوك التجارية. وهي عبارة عن بطاقة تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل و رقم حسابه، بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتعاقدة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة وتسوية الدين مع البنك.

*سادساً- تحويل العملة للخارج.

*سابعاً- وظيفة الإشراف والرقابة: حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توظيف الأصول المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أهداف محددة سلفاً للمشروعات التي استخدمت فيها.⁵²

*ثامناً- ادخار المناسبات: تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة...إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية.⁵³

⁵² - خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية و الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2000، ص:30-36

⁵³ - زياد رمضان، "محفوف جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص:18، 19.

2- أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية متمثلة فيما يلي :

❖ **الربحية:** إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها، ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية ويمدى تطور خدماته وزيادة الحوافز المقدمة لعملائه، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.⁵⁴

❖ **السيولة:** وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد، لذلك فإن محاولة التوفيق والملائمة بين الربحية والسيولة تملّي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية⁵⁵.

❖ **الأمان:** يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر مثل (مخاطرالتصفية الإجبارية)، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.⁵⁶ وبما أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودع الذي يعتمد على أمواله كمصدر للاستثمار، حيث أن البنك لا يستطيع استيعاب خسائر أكبر من رأس ماله، وإن حدث فإنه يغطي الخسائر بجزء هام من أموال المودعين⁵⁷، وتصبح النتيجة فقدان الأمان وبالتالي إفلاسه ولذلك فعلى البنك الالتزام بالنسبة التي تمثل رأس مال البنوك الموضوعية من طرف لجنة بازل المقدرة بـ 8%، وهذا لحماية المودعين .

⁵⁴- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000، ص 251

⁵⁵- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مرجع سابق: ص 255

⁵⁶- حسين بن هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي، الأردن، 2003، ص: 207

⁵⁷- منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية" مدخل اتخاذ القرارات"، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000، ص 12

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف وتحوي ميزانية البنك التجاري على هذين البندين (الموارد) و(الاستخدامات)، وتعكس الميزانية المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به البنك متوخيا تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها، ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط البنوك التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانياتها .

1- موارد البنوك التجارية

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى البنوك التجارية، ويمكن تصنيف التزامات البنك التجاري أو خصومه إلى مجموعتين: الأولى يطلق عليها الموارد الذاتية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمالها، والثانية ويطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير .

❖ **الموارد الذاتية :** وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية:

1- رأس المال المدفوع : يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل.⁵⁸

2- الأرباح المحتجزة : تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل ما يلي:

أولا- الاحتياطات: وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المقطعة من الأرباح، ومن الأرباح الغير موزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال.⁵⁹

تنقسم الاحتياطات إلى الأقسام التالية:

أ-الاحتياطي الإجباري (القانوني) : وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه بشكلا إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

⁵⁸- رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2000، ص: 74

⁵⁹- سليمان بودياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص: 96

ب-**الاحتياطي الاختياري**: وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي .

ج-**الاحتياطي العام**: وهو احتياطي آخر يقتطعه المصرف من صافي أرباحه، وذلك لمواجهة أية خسارة قد يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

ثانياً- **المخصصات**: وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها ومن أمثلة المخصصات مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

ثالثاً- **الأرباح المدورة**: وهي الأرباح الغير موزعة، حيث يقتطع المصرف جزءاً من أرباحه للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات) على شكل أرباح غير موزعة يستطيع المصرف توزيعها متى شاء.

❖ **الموارد الخارجية (غير الذاتية)**: وهي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده وتشمل أساساً:

1-**الودائع المصرفية**: يتلقى البنك التجاري مجموعة متنوعة من ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمشايخ والمؤسسات المالية والبنوك الأخرى، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنك التجاري، وتكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو لأجل.

أولاً- **الودائع الجارية (تحت الطلب)**: وتكون هذه الوديعة على شكل حساب جاري أو حساب الشيكات وتتمثل هذه الودائع في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية، وهذه الحسابات يقوم البنك التجاري بفتحها دون قيد أو شرط ويستطيع العميل السحب أو الإيداع منها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات، ولكن الاتجاه الحديث يشجع إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة بقصد جذبها.

أ* **ودائع البنك**: وهي قيام أحد البنوك بإيداع جزء من أمواله في بنك آخر و هذه الأموال التي يودعها البنك يكون قد تلقاها على شكل إيداعات لديه من قبل الأفراد والمشاريع والمؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من قبل الدولة، والإيداع من قبل بنك لدى آخر يمثل الإيداع الثاني، وهذا النوع من التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفع من السيولة، يمكنه من تلبية طلبات السحب عن طريق تسهيل وديعته الجاهزة لدى البنك الآخر.

ب* **الودائع الحكومية (ودائع القطاع العام)**: لقد توسع هذا النوع من الودائع نتيجة التوسع في نشاط الدولة

الإقليمي، بحيث أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك التجارية خاصة في الدول ذات الفائض النقدي الحكومي، وهذه الودائع الحكومية المتراكمة تكون غالباً بدون ثمن أو بثمن رمزي كما أنها تساعد المصارف التجارية على التوسع في عملياتها.

ثانياً- الودائع لأجل والودائع الادخارية والائتمانية: وهي من أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل في الظروف العادية نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنك، وكل نوع منها ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي:

أ* الودائع للأجل: وهي مبالغ يتم إيداعها لدى المصارف التجارية ولأجل متفق عليه مع المصرف، والودائع للأجل منها ما يكون خاضع للإشعار حيث تودع لدى المصرف التجاري ولا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الإيداع كأسبوع أو شهر مثلاً، وبالمقابل يدفع المصرف التجاري فائدة على هذه الودائع.

ب* الودائع الادخارية: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلاً من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة، وتقويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، ومن أهم صور الودائع دفاتر التوفير والادخار، التي يتزايد انتشارها في المصارف التجارية.

ج* الودائع الائتمانية: وهي الودائع الناشئة عن فتح حسابات اعتماد، واستخدام هذا الاعتماد من جانب الأفراد أو المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة مطالبين بتسديد قيمتها، وتستند هذه الودائع عادة إلى الثقة بفتح الاعتماد أو إلى رهونات أو الكفالات.⁶⁰

2- القروض المصرفية: هي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية، وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظراً لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج ومن أهمها نذكر:

أولاً- الإقتراض من البنك المركزي: قد تلجأ البنوك التجارية اضطراراً واستثنائاً إلى البنك المركزي للحصول على الموارد المالية من أجل تمويل النشاطات والعمليات المصرفية والمالية وذلك عند زيادة طلبات الإقتراض من البنك التجاري بشكل لا يستطيع مواجهته، وكذلك في حالة انخفاض مقدار النقدية الحاضرة لدى البنك التجاري

⁶⁰ - سليمان بودياب، مرجع سابق، ص: 134-135

والإحتياطي النقدي، إلى حد يهدد قدرته على مواجهة طلبات السحب للمودعين ، هنا يتدخل البنك المركزي ويسارع في دعم المركز المالي للبنك التجاري حماية له من الإفلاس وذلك مقابل ضمانات كالأوراق المالية والتجارية...إلخ.

ثانياً-"الاقتراض من البنوك التجارية: يمثل الاقتراض من البنوك التجارية أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك التجاري عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف، أو يواجه عجزاً في السيولة وهو يعتبر اقتراض قصير الأجل، ويأخذ عدة صور أهمها: فائض الاحتياطي الإلزامي، شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء.

ثالثاً-"الاقتراض من سوق رأس المال: يعتبر الاقتراض من سوق رأس المال من القروض طويلة الأجل، يلجأ إليها البنك لغرض تدعيم رأس ماله وزيادة طاقاته الاستثمارية. كما تعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري ، ويتمثل هذا النوع من الاقتراض إما في إصدار البنك سندات طويلة الأجل، أو من خلال اقتراض مباشر من البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والبنوك التجارية وفي كلتا الحالتين، يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها.

3-حسابات البنوك والمراسلين : وهي تشمل جميع التزامات البنك للبنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية، وهذه الالتزامات قد تكون أيضاً في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار.⁶¹

2- استخدامات البنوك التجارية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري، ومن الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة فاحصة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك تجاري راسخ الأقدام يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازلياً حسب سيولتها وطبقاً لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية:

أولاً-"السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي):تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من الإيداعات، وتتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك التجارية الأخرى.

ثانياً-"السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية-أوراق تجارية مخصومة):ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت

⁶¹ - حياة نجارة ، مرجع سابق ،ص:26-27

وبأقل جهد و بأقل نفقة ممكنة، وهي ذات هدفين : ضمان الاسترداد والسداد، وتحقيق العائد من التشغيل ومنها أدوات الخزينة والأوراق التجارية، والكمبيالات المخصومة.

ثالثاً- القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان): يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائداً مناسباً يوازى الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمه وتتنقسم قروض البنوك التجارية من حيث الغاية إلى ما يلي:

1- القروض العقارية: وهي القروض المقدمة للأفراد أو المشاريع لتمويل شراء الأراضي والمباني، وإقامة المنشآت، وهذه القروض متوسطة وقصيرة الأجل.

2- القروض المقدمة للأفراد: وذلك بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية، خاصة من السلع المعمرة، مثل السيارات.

3- القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة: مثل شركات بيع وتجارة الأوراق المالية أو مؤسسات الادخار ، هذا بالإضافة إلى القروض المقدمة للمؤسسات غير الاقتصادية لتمويل احتياجاتها كالمؤسسات التعليمية والدينية والصحية.

رابعاً: الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية): قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة نظراً لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية وهي تمثل قروض طويلة الأجل.⁶²

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي للبنوك التجارية والنماذج الأساسية المحددة

لهذه العلاقة**1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع استراتيجي للبنوك التجارية**

تعتبر البنوك التجارية هي الممول الأنسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل قطاع استراتيجي جد مهم في الدول النامية التي لا تملك امكانيات كبيرة وتكنولوجيا عالية في شتى المجالات من أجل تأسيس مؤسسات كبيرة، لآكن الإشكالية الكبيرة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في عزوف هذه البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع السبب إلى عدة عوامل نذكر منها ما يلي :

* / ارتفاع درجة المخاطرة :يفرض على البنوك التجارية تقديم القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية ، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة و الكثيرة لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على مبالغ محدودة القيمة ، لذلك تميل البنوك التجارية إلى تمويل النوع الأول من المؤسسات بينما تتردد في إقراض النوع الثاني من المؤسسات.

* / عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية و عدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية و تطلعاتها و آفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي .

* / الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة والاجراءات تقريبا التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الكبيرة.

* / ارتفاع معدلات الفائدة على القروض و العمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها ، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر هذه المؤسسات عبئا على البنوك التجارية.

* / معدلات وفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي تفقد ثقة البنوك التجارية في التعامل معها تخوفا من إفلاسها وعدم قدرتها على السداد .

و مع مرور الوقت قد تغيرت هذه الوضعية خصوصا في الدول المتقدمة ، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للعوامل التالية :

* / بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحور ارتكاز للعمليات الاقتصادية و الإستراتيجية المتنبئة من طرف البنوك التجارية ، فمع أن الخدمة البنكية لهذه المؤسسات تكون أكثر خطرا من خدمة البنك للمؤسسات الكبيرة ، لكن مقابل هذه المخاطر فإن العمليات البنكية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون أكثر ربحا.

* / إيجاد البنوك التجارية مجموعة من الحلول للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها تحديد المخاطر الائتمانية ، تخفيض تكاليف العمليات البنكية ، تحقيق الربحية .

* / إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدد كبير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما أدى إلى ظهور منظمات وهيئات حكومية في اغلب الدول سواء المتقدمة منها و النامية لتقدم المساعدة و الدعم الفني و المالي لهذه المؤسسات ، و هو ما يتيح الفرصة للبنوك التجارية في الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية كافية عبر اللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات و المنظمات من أجل تحقيق الهدف المرجو .

* /تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، وهو ما جعل من البنوك الجارية تبحث عن عملاء جدد وخصوصا منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .⁶³

2- النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسيين يمكن أن يتحدد من خلالهما طبيعة العلاقة التي تربط بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هما كالتالي:

❖ النموذج الأمريكي :

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمتاز بالخصائص التالية :

* كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة ؛

* يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية ؛

* يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك إسترجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ؛⁶⁴

* يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك؛

–⁶³ سعديّة وسام ،"دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات "ص و م "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص:مالية نقود ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2012/2013 ،ص:55-56

⁶⁴ – عمران عبد الحكيم ، "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير ، تخصص : علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2006/2007 ،ص:64

* نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة ؛
ومن أكثر الدول إستعمالاً لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد أن البنوك التجارية وغيرها هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الإقتصاد الأمريكي .

❖ النموذج الألماني :

تتميز العلاقة التي تربط البنوك بمختلف أنواعها بم فيها البنوك التجارية بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية :

* تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية ؛
* تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة ؛
* يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة ؛
* يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة، وتحقيق تبادل للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقاً لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 و أن 83 % نسبة من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية.⁶⁵

المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر مراحل نموها

❖ علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة النمو و التوسع:

تحاول البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة الإبتعاد في تعاملاتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة بينما تفضل ربط علاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور النمو والتوسع وذلك نتيجة الأسباب التالية:

⁶⁵ - عمران عبد الحكيم ، نفس المرجع سابق ، ص: 64-65

- 1- وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات .
- 2- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القرض .
- 3- إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية، وعلى تحديد نوعية علاقاتها مع الموردين والعملاء المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية⁶⁶.

❖ علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة:

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر محاولا الإبتعاد عن تمويلها نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا، وذلك للأسباب التالية :

- 1- المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ومالها من آثار سلبية على مردودية المؤسسة .
- 2- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.
- 3- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية.

4- وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

وفي هذا الإطار تشير الدراسة التي قام بها بنك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسي إلى أن خطر تمويل هذه المؤسسات هو مرتفع جدا، حيث يشمل أكثر من 35% من هذه المؤسسات⁶⁷.

2-متطلبات علاقة دائمة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من أجل توثيق العلاقة بين البنك التجاري أو أي بنك آخر والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل معه و أيضا من أجل ضمان ديمومة هذه العلاقة والمحافظة عليها سعيا بهما لتحقيق رغباتهم فمن ناحية المؤسسة الحصول على القروض التي هي بحاجة إليها و ومن ناحية البنك تحقيق أرباح والإبتعاد عن الخسائر لابد من توفر الشروط الأساسية التالية:

- 1- تحقيق علاقة قوية و دائمة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، والتي تركز على الشفافية و الحوار و الثقة كأحد أهم مبادئها.

⁶⁶ – jean Louis Nakamura," Relation Banque-PME", Revue d'économie financière, N° 04 , 1999,p.48.

⁶⁷ – Eric vernier et Sophie Flament," La personnalité du créateur d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt",Revue Banque stratégie, N° 220, novembre, 2004, p.20.

2- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك منها (الحسابات السنوية، الوضعية المالية، التزاماتها تجاه البنوك الأخرى) .

3- على البنوك تقديم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي إحتياجاتها المالية (القواعد التنظيمية لمنح القروض) .

4- على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغييرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة .

5- تجنب البنك لأي تعطيل وتقصير في إتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁶⁸

المطلب الثالث : الطرق المعتمدة من طرف البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وثقبات تحديثها

1- طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر البنوك التجارية كمول رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلال توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار:

أولاً- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال : نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب إثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها وتنقسم إلى قسمين:

أ- القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمي أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتنقسم إلى :

* / تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، ومدتها الزمنية تمتد لبضعة أيام .

⁶⁸-عمران عبد الحكيم ، مرجع سابق ،ص:68

***/ المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل الى سنة.⁶⁹

***/ القروض الموسمية:** هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي ، ولا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ويمنح هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر .

***/ قروض الربط:** هو عبارة قروض للفترة قصيرة تحقق هدف المستثمر وتجنبه خسائر تأخر نشاطه، وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو الناقصة .

ب- القروض الخاصة: "موجهة لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وتقسّم إلى :

***/ تسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلي غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

***/ تسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن إتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ، و نجد أن المقاول المكلف بانجاز هذه الأشغال يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال، وتسمي هذه القروض التي تمنحها المصارف من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية ، توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها المصارف لتمويل الصفقات العمومية :

1- قروض التمويل المسبق: يمنح عند انطلاق المشروع ولا يتوفر للمقاول الأموال الكافية لانطلاق في الانجاز، ويعتبر قرضا على بياض لنقص الضمانات.

2- تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة: عندما يكون المقاول قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا، ولكن تم ملاحظة ذلك يمكنه أن يطلب من البنك منح قرضا .

3- تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة: وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الانجاز .

⁶⁹ - هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 7-8

* / **الخصم التجاري**: وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمي سعر الخصم .

ج- **القرض بالالتزام (التوقيع)**: هو قرض لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى.⁷⁰

أي أن البنك لا يعطي نقودا لكن يعطي ثقته فقط، وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

* / **الضمان الإحتياطي**: هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون لا شرطيا، إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الإلتزام .

* / **الكفالة**: الكفالة هي عبارة عن إلتزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته، ويحدد في هذا الإلتزام مدة الكفالة ومبلغها .

* / **القبول**: هو مصادقة البنك على وثيقة محددة لطلب القرض من جهات أخرى ، بحيث يمنح البنك ثقته وتأكيد به معرفة الوضعية المالية لعميله ، ولكن في حالة عدم وفاء هذا العميل بالدين يكون البنك في حرمة أي التزام.⁷¹

ثانيا- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار**: نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج وإما على عقارات ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، ونشاطات الاستثمار تختلف عن نشاطات لاستغلال من حيث الموضوع والطبيعة والمدة وتبعاً لذلك تختلف قروض تمويلها وهي زمنيا متوسطة وطويلة الأجل وتقسم قروض الاستثمار إلى نوعين:

أ- **عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات**: تتميز بين نوعين من هذه القروض حسب طبيعتها متوسطة وطويلة الأجل

* / **القروض متوسطة الأجل**: لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ونظراً لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال، نهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد وتقسم إلى نوعين :

⁷⁰ - هبال عادل ،نفس المرجع السابق ، ص:8-9-10

⁷¹ - بنان سهام ، منصورى كريمة ، "تقنيات و إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية" ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة

الليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية وبنوك ، 2009 ، ص31

* قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة .

*قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: هذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

* / القروض طويلة الأجل: تمتد هذه القروض من 07 إلى 20 سنة وتتكفل بمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها: إشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية .

ب- عمليات على القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري):أدخلت هذه الطريقة تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة و يعرف على أنه عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمي ثمن الإيجار.

3- القروض المقدمة للأفراد: هي ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن)، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض.⁷²

2- التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفر الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في:

* تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكييفها مع احتياجات هذه المؤسسات.

* تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة المعلومات، وبذلك تسهيل عملية الإقراض، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك التجارية مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات وكذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية.

⁷² - هبال عادل ، نفس المرجع السابق ،ص:10-11-12

-ومن بين أهم هذه التقنيات المستحدثة والتي أثبتت نجاعتها نذكر أهمها:

❖ نظام تصنيف الإئتمان:

تعتبر البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في تطبيق هذه الطريقة في بداية التسعينيات وهذا خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك، وتم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم. وأصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس وتمنح على أساس هذه الطريقة وبشكل آلي، وتعتمد هذه الطريقة على التحليل الإحصائي في تقييم المخاطر التي قد تنجم عن منح القروض، وبهذا يمكن التنبؤ بعدم قدرة الزبون على الدفع.

وتقوم هذه الطريقة على الأسس التالية :

- ✓ استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون والمكون من المقترضين القدامى، بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات.
- ✓ حجم البنك الكبير يوفر عدد كبير من الزبائن (أي المجتمع الإحصائي) وبالتالي يسهل اختيار العينة الممثلة لذلك المجتمع .

-والمتتبع لخطوات هذه الطريقة يلاحظ أنها تعتمد على استغلال المعلومات المجمعّة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر والتنبؤ به في المستقبل .

-وإذا كانت البنوك الكبيرة تتوفر على الشروط اللازمة لتطبيق هذه الطريقة، فإن البنوك الصغيرة ليست في نفس الوضعية نظرا لمحدودية قدراتها الاقتراضية وصغر المجتمع الإحصائي الذي يتعامل معها مما يجعل تسيير وإدارة عملية الاقتراض أمرا صعبا من حيث المخاطر و التكاليف. ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات لجأت البنوك الصغيرة إلى طريقة تقاسم المعلومات فيما بينها، وهذا ما يسمح بإنشاء بنوك معلومات مشتركة تسمح لها بتطبيق هذه الطريقة، وكذا الطرق الآلية الأخرى. إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية عادة ما تلجأ إلى وكالات متخصصة في مجال جمع ومعالجة المعلومات حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بوضع برامج متخصصة في ميدان الإقراض وكذا ترتيب المؤسسات و الوكالات.⁷³

⁷³- الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ ، " إشكالية تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة :دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل، والأساليب المتبعة في الجزائر"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و18 أبريل 2006، ص:378-379

❖ طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين :

إن هذه الطريقة تحدد المكانة الحالية و المستقبلية للمؤسسة عن طريق تقييم قدراتها على الدفع، وتزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين ، وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسته يضاف هذا التقييم إلى التقييم الخارجي لهذه المؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق والتأكد من المعلومات المتوفرة لديه وتبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم الخارجي لمكانتها في السوق لا سيما أن ترتيبها قد يحسن من مكانتها التفاوضية مع المقرض، كما يعتبر هذا التقييم بمثابة المحرض لها باستمرار من أجل تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص التي تعاني منها.

و في أوروبا قد أدى تزايد الطلب على خدمات الوكالات المختصة في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى زيادة عددها في السنوات الأخيرة وتزايد الإهتمام بالمؤسسات الإبتكارية والناشئة لأنها عادة ما تكون سريعة النمو وذات مردودية عالية، غير أن ما يلاحظ هو عدم توفر البنوك على القدرات اللازمة في الميدان التكنولوجي لتقييم أهمية الابتكارات وتقدير مستوى المخاطرة والتعرف على نسبة وإمكانية نجاحها مما جعلها فيما سبق تفضل عدم المغامرة معها.

وبالرغم من توفر العديد من المحاولات لتحسين طرق التقييم الخارجي إلا أن أنظمة تطويرها لا تزال مكلفة جدا، مما جعلها غير قابلة للتطبيق من طرف البنوك لوحدها رغم ما توفره من معلومات إضافية حول المؤسسة.

❖ طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث :

يعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما تتقدم إلى البنوك التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك التجارية إلى التعاون مع أطراف أخرى لتقاسم المخاطر ، كما قامت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك (أو الكفالة).

ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل وتلعب دور الوسيط بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنوك التجارية، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين والاستشارة وغيرها، وغالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناء على تقييم مؤسسات الضمان أولا وعلى مقدار أو نسبة ضمانها ثانيا.

إضافة إلى هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق لها نظرا لقلّة استعمالها حاليا ، ومن بينها طريقة إشراك المقرض في تقييم المخاطر وطريقة تحميل تكاليف الإقراض حسب مستوى المخاطرة ويتم تطبيق هاتين الطريقتين في بريطانيا حاليا وقد بدأت تعطي نتائج جيدة.⁷⁴

المطلب الرابع : معوقات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات عند توجيهها للبنوك التجارية لطلب تمويل ويمكن المشكل إلى عدم سعي هذه البنوك لتحسين أداء تقديم الخدمة وذلك بسبب :

*-**تخلف النظام المصرفي:** خاصة فيما يخص دول العالم الثالث التي لازالت بعيدة عن استخدام تكنولوجيا حديثة تسمح لها بدراسة سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتعرف على الشرائح التي تتعامل معها ، من خلال الاعتماد على خطط و برامج لتقييم الخسائر والأرباح و اختيار العينة المثلى من المجتمع .

*-**ضعف تكيف النظام المالي للدول مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد:** ففي الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.⁷⁵

*-**غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى :** فغالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة و غير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل.⁷⁶

***مشكل الضمانات:** يتحفظ المصرفيون في تقديم مساعداتهم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب مشكلة الضمانات ، حيث أنه للموافقة على قرض يطلب صاحب المصرف بعد دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتحليل توازنها المالي عددا من الضمانات منها :

⁷⁴- الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ، نفس المرجع السابق ،ص:379-380

⁷⁵- بريش السعيد ، بلغرة عبد اللطيف ،"اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول ،"الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أبريل 2006 ، ص:324

⁷⁶-حكيم بوحرب ،" دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2008 ، ص 105

ضمانات عينية لبعض الأنواع من القروض ؛

ضمانات شخصية حينما تتطلب الصيغة القانونية و/ أو الحالة المالية للمؤسسة ؛

*-نقص المعلومات المالية و غياب الشفافية: خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات، فمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة.

*- غياب موظفين مؤهلين للتعامل في هذا النوع من التمويل : من خلال إفتقار موظف البنك للخبرة والتأهيل والتدريب والتكوين وبالتالي عدم اكتسابه للمعلومات والمعرفة الكافية لتسيير وإتمام عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

*-المركزية في منح القروض: مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية خاصة بالنسبة للدول النامية التي لاتزال تعاني من تدخل الدول في النظام البنكي وتسييره وفق أولوياتها .⁷⁷

⁷⁷- برييش السعيد ، بلغرسة عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص:324-325

خلاصة الفصل الثاني

يعرف العالم تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالمجال المالي بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياساً لتقدمها أو تأخرها ، نظراً لما لها من دور كبير في تنشيط الإقتصاد في جميع المجالات كما أن التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية أدت إلى تزايد الحاجة إلى البنوك التجارية وذلك راجع للوظائف العديدة و المتنوعة التي تقوم بها ، ويعتبر توفير مصادر التمويل من أهم هذه الوظائف التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية .

فالبنوك التجارية هي إحدى أهم المصادر المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر الشريك الأساسي لهذه المؤسسات من خلال عملية الإقراض بالاعتماد على مختلف الطرق والتقنيات والعمل على تطويرها .

و ما يمكن استخلاصه أيضاً أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف البنوك التجارية في أداء دورها في توفير أهم الدعائم لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على التمويل ، إلا أن مشاكل التمويل لازالت مطروحة لهذا النوع من المؤسسات وفي مختلف مراحل تطورها نظراً لهشاشة العلاقة بين البنوك التجارية و هذه المؤسسات ، ويمكن ارجاع السبب إلى الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك من خلال ما تختلقه من عراقيل وما تفرضه من شروط أمام تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي تصبح هذه الأخيرة عاجزة عن القيام بذاتها و مواصلة نشاطها.

الفصل الثالث

مكافحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

واستحداث آلية الاستثمار في رأس المال الغير مادي لدفع محجة تمويلها

مقدمة الفصل الثالث

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية بالجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغييرات هامة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني و قد أعطى هذا التغير مجالا أوسع ودعما أكبر لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فبينت لها رهانات السنوات القادمة الدور الفعال لهذه المؤسسات في بناء نسيج إقتصادي متكامل وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ، و في هذا الصدد يمكن القول أن الإهتمام الأكبر للسياسة الاقتصادية الجزائرية ينصب على تشجيع و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار مشروع اقتصادي وطني يهدف إلى إيجاد إستراتيجية شاملة لنهوض بهذا النوع من المؤسسات سعيا بها لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .

و على الرغم من الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الذي تحضي به من قبل الدولة الجزائرية من أجل تذليل الصعوبات والمشاكل التي تعيقها في ضمان استمرارها ومواصلة نشاطها ، لاكن العقبة الرئيسية تكمن في مشكل التمويل خاصة من طرف البنوك التجارية التي لا تزال لم تدرك أن المعرفة والمهارات البشرية ورأس المال الفكري تعد مكونات حيوية لاقتصاد المستقبل ومفاتيح النمو الناجح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم الأساليب الجديدة في التسيير المعتمد من طرف أكبر البنوك التجارية للدول المتقدمة.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وأهميتها في الاقتصاد الوطني و أيضا التعرف على أهمية الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تقسيمات الفصل الثالث:

❖ المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

❖ المبحث الثاني: وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

❖ المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية لدفع عجلة تمويل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاث مراحل رئيسية كالتالي:

-المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1982

كانت معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملكا للمستوطن الفرنسي و بعد الاستقلال و نتيجة لهجرة مالكيها أصدرت الدولة في عام 1963 أول قانون خاص بالاستثمار لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني الأجنبي، رغم ما منح من مزايا و ضمانات هامة.⁷⁸

ثم اتخذ خيار واضح لتدعيم اقتصاد موجه ذو طابع عمومي ليتبع بقانون الاستثمارات الجديدة سنة 1966 الذي كان يصبو لتحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد و إلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية، متضمنا تدابير هامة لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد ثم صدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل إعادة تشغيلها وأصبحت تابعة للدولة منذ سنة 1976 في ظل تبني النظام الاشتراكي، إلا أن هذه الفترة شهدت ضعفا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات التابعة للقطاع العام، إضافة إلى محدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لأن الشروط القاسية و المعقدة أدت إلي توقفها عن النشاط ، ولم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة هذه الفترة حيث كانت مهمشة و تعاني من صعوبة في التمويل الذاتي نظرا لارتفاع نسبة الضريبة المفروضة عليها لنبذ الملكية الخاصة المستغلة، الأمر الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في قطاعات التجارة و الخدمات و بعض الصناعات البسيطة.

-المرحلة الثانية: من 1982 إلى 1994

تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك اثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية و المردودية الاقتصادية

⁷⁸ - صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

، العدد 03، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، ص: 26

إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة .ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة وتوجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة، وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات و أهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة شهدت هذه الفترة تطور هذه المؤسسات ، إلا أن تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبا بعد صدور قانون النقد و القرض عام 1990، و تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف .⁷⁹

و في 05/10/1993 صدر قانون ترقية الاستثمار و إنشاء الشباك الموحد لووكالة ترقية و دعم الاستثمارات "APSI" في 1994، غير أن العراقيل التي كانت تواجهها الاستثمارات الخاصة تركت أثرا كبيرا على تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم يكن لقانون الاستثمار لسنة 1982 أثر كبير في تطور هذه المؤسسات.

-المرحلة الثالثة: من 1994 إلى 2010-

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص الوطني والأجنبي دورا هاما، و من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى و حسب مصادر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتمثلة في إحصائيات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط وفئة العمال و حسب بطاقة معلومات لنفس الصندوق أعدت في 31 ديسمبر 1999 بينت أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ 156507 مؤسسة تشغل 634375 عامل وقد كان عددها سنة 1992 حوالي 103925 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب: %53.4⁸⁰، و في سنة 1997 بلغ عددها 127232 مؤسسة، وفي سنة 2000 قد بلغ عددها حوالي 320000 مؤسسة حسب معلومات صادرة في جويلية 2001 عن الديوان الوطني للإحصائيات إثر عملية أعتها بالتنسيق مع المديرية العامة للضرائب .

⁷⁹- صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص:26، 27

⁸⁰- صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص:28

وبالرغم من الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية التسعينيات و التي كانت بإنشاء أول وزارة خاصة بالقطاع سنة 1993، إلا أن الإطار القانوني لها لم ير النور إلا سنة 2001 بمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن توجيه و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعد الأول من يولي أهمية واضحة لهذه المؤسسات، حيث إضافة إلى إعطاءه تعريف محدد لهذه المؤسسات ورفع له للباس الخاص بمعايير تصنيفها وهذا شيء مهم نظرا لعدم وجود تعريف جامع و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإنه يهدف إلى إرسال تدابير كفيلة بتطوير و توسيع نسيج هذه المؤسسات مع العمل على تحسين مناخ الأعمال الذي ينشط فيه. وبداية من سنة 2003 ظهرت العديد من التعديلات في نصوص قانون المالية التي تصب في مجرى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويتضح ذلك من خلال تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.⁸¹

كما أن قانون المالية لسنة 2005 في مادته 11 نص على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار و التشغيل يرمز له ب"ص.د.ا.ت" برأسمال متغير يلجأ إلى الطلب العمومي للادخار قصد تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإلى توظيف الأموال في القيم المنقولة.

كما أن قانون المالية لسنة 2006، ألغى الدفع الجزائي نهائيا و أعفى المؤسسات المصدرة من دفع الضريبة على أرباح الشركات، مما يعد إشارة قوية في اتجاه المؤسسات لتشجيعها على الاستثمار و إحداث مناصب شغل. كما أن التعديلات الأخيرة لقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و المندرجة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمتمثلة في وضع شروط تقييدية للمستثمرين الأجانب، سمحت من جهة بحماية المستثمرين المحليين من خلال هذا الإجراء المحفز لتطوير المنتجات المحلية و لكن من جهة أخرى أعاققت الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أننا ننتظر في المقابل تكثيف جهود معتبرة للمستثمرين المحليين من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية.

كما أن القانون التكميلي لسنة 2010 في مادته 29 وتطبيقا لقاعدة المعاملة بالمثل، ينشأ اقتطاع يطبق على المؤسسات الأجنبية يساوي مبلغه المبلغ الذي تطبقه الدولة الأجنبية على المؤسسات الجزائرية. و تعفى الشركات

⁸¹ -قشيدة صورية، مرجع سابق ، ص: 50- 51

المشكلة في شكل الشراكة من هذا الاقتطاع. مما تعد إشارة قوية نحو تشجيع الشراكة الأورو-جزائرية من أجل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة.

و هذه التحولات والتغيرات التي قامت بها الدول الجزائرية على مستوى منضومة قوانينها ساعدت على اكتشاف مواطن القوة و الضعف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هذا ما ساعد على تطويرها و تحفيزها من أجل مواصلة نشاطها.⁸²

جدول يوضح تطور أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بالتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (3-1) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنة 2008-2012

نسبة التطور السنوي %	نسبة التطور السنوي %	نسبة التطور السنوي %	نسبة التطور السنوي %	عدد المؤسسات 2012	عدد المؤسسات 2011	عدد المؤسسات 2010	عدد المؤسسات 2009	عدد المؤسسات 2008	طبيعة المؤسسات
/2011 2012	/2010 2011	/2009 2010	/2008 2009						
7.24	6.08	6.77	37.6	420117	391761	369319	345902	321387	المؤسسات الخاصة أشخاص معنوية (مؤسسات)
8.58	7.13	3.40	5.04	130394	120095	249196	109496	70626	أشخاص طبيعية (مهن حرة)
9.45	/	/	33.25	160764	146881	/	169080	126887	النشاطات الحرفية (المؤسسات التقليدية)
2.62	2.69	5.57	5.59	557	572	557	591	626	المؤسسات العمومية
7.97	6.5	5.38	20.32	711832	659309	619072	625069	519526	المجموع

"المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2008-2009"

"2012،2011،1010"

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية ومن بين هذه المحاولات نجد:

➤ فأول محاولة كانت في التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1974-1977 الذي وضعت وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسمي مؤسسة صغيرة و متوسطة كل وحدة:

* مستقلة قانونا.

* تشغل أقل من 500 شخص.

* تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري و يتطلب إنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

➤ أما المحاولة الثانية قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريف على معياري اليد العاملة و رقم الأعمال ، فعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها المنشأة التي:

* تشغل أقل من 200 عامل .

* تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري⁸³.

➤ ثم كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية و الذي يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها "كل وحدة انتاج أو وحدة خدمات أو الاثنتين معا ، ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتسيير المستقل و التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية"

⁸³ - زويتة محمد صالح ،"أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر ،2006/2007 ،ص:6

إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة لكونها لم تعرف بوضوح الحدود العاملة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومؤسسات أخرى ، و لإدراكها لأهمية هذه المؤسسات في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدول القائم حول هذا الموضوع و هنا ينبغي التذكير أن الجزائر تبنت ميثاق بولوني "la charte de belegne" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء و من بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي مايلي:

-تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع وخدمات فإذا كانت:

* المؤسسة الصغيرة جدا: هي تلك التي تضم ما بين 1 إلى 10 أفراد و تحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار.

* المؤسسات الصغير : هي تلك التي تضم ما بين 10 إلى 49 فرد و رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 200 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دينار.

* المؤسسات المتوسطة : هي تلك التي تضم ما بين 50 إلى 250 فرد و رقم أعمالها يتراوح ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية يتراوح ما بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.⁸⁴

الجدول رقم (3-2) تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسات مصغرة	1-10	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50-250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

"المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة 2001 ، ص: 8"

⁸⁴- زويطة محمد صالح ، نفس المرجع السابق ، ص: 7

المطلب الثالث : الوضعية الراهنة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجالات أنشطتها في الجزائر

1- الوضعية الراهنة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لعبت الجزائر دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدما جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدة نواحي، خاصة بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لأن الجزائر عرفت كغيرها من الدول الدور الكبير والفعال الذي تؤديه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة الاقتصاد ، فهي بمثابة المحرك القاعدي للإقتصاد خاصة و نحن في زمن العولمة و المنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة ، و الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، لذلك تقوم الدولة الجزائرية بتشجيع قيام مثل هذه المؤسسات والعمل على ترقيتها و تأهيلها .

و يجدر الذكر هنا إلى أن النسيج الصناعي الجزائري كان في السابق مكونا من المؤسسات الصناعية العمومية حيث كانت تمثل نسبة 80 % أما 20 % المتبقية فهي عبارة عن صناعات و مؤسسات صغيرة و متوسطة كما قامت السلطات الجزائرية بتبني برنامج ترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثل في مجموعة من الإجراءات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي و إتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية ، الإستثمارية ، التسويقية و غيرها و الذي يهدف إلى :

*إنعاش النمو الإقتصادي .

*تشجيع التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

*المساعدة على تقديم ملف التمويل إلى البنك.

*تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل إحتياجاتها .

*تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و في هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بإنشاء 14 مركز لتسهيل مهمة إنشاء و تأسيس و توجيه و دعم هذه المؤسسات ، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بإنشاء 14 مشنلة للمؤسسات التي تلعب دورا هاما في مجال إستقبال و إحتضان و تدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع، كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي تعمل على متابعة تنفيذ برامج تأهيل هذه المؤسسات ، و إعداد دراسات إقتصادية

لمتابعتها و تنسيق نشاطات مراكز السير .أيضا إنشاء وكالة دعم تشغيل الشباب و التي تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالتالي تعمل على قيامها و إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و جهاز القرض المصغر .إضافة لهذه البرامج تم أيضا إنشاء صندوق لتأمين القروض و صناديق ترقية التنافسية الصناعية .⁸⁵

كما أن الجزائر عملت على تكوين علاقات على الصعيد الخارجي من أجل تحسين وضعية هذه المؤسسات وذلك من خلال برنامج "ميديا" لتنمية م ص م في الجزائر" يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو - متوسطي و يهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، وأيضا "التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية و تطوير" من خلال التعاون مع الدول الأعضاء ذات التجارب الناجحة كماليزيا، أندونيسيا وتركيا،و كذلك "التعاون مع البنك العالمي" و المتمثل في إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) ، ثم "التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " حيث تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل "م ص م" في فرع الصناعات الغذائية ، كما قامت الجزائر " بالتعاون الثنائي" و المتمثل في برنامج التعاون الجزائري الألماني (conform/PME) قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.⁸⁶

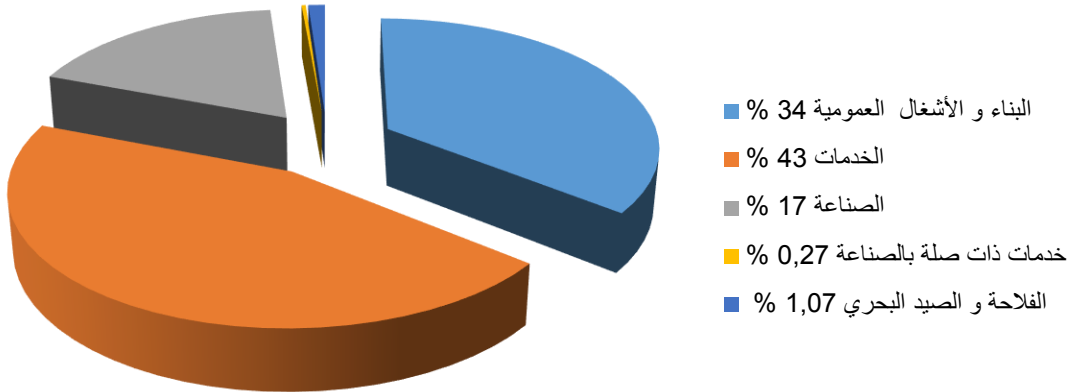
2- مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خمس قطاعات أساسية تتمثل في: الفلاحة والصيد البحري، خدمات ذات الصلة بالصناعة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة والخدمات. ومن خلال الشكل الموالي سنبين توزيع هذه المؤسسات خلال سنة 2009.

⁸⁵ كساب علي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها"، تمويل المؤسسات ص و م "منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسة ص و م ، 2003، ص:47-50

⁸⁶ حبيبة مداس ، "واقع المؤسسة ص و م في الجزائر ومكانتها الإقتصادية " الملتقي الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة ص و م في الجزائر ، يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي ،الجزائر ، ص:7-8

الشكل رقم (1-3) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فروع النشاط الاقتصادي في الجزائر لسنة 2009



"المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009"

ومن خلال الشكل الموالي يتضح أن تعداد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي الذي يركز بدرجة أكبر على التكنولوجيا لا يمثل إلا نسبة 17% من إجمالي عدد المؤسسات باستثناء قطاع الأشغال العمومية والبناء الذي يمثل نسبة 34% يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر هي مؤسسات خدمية حيث تمثل نسبتها في سنة 2009 بـ 43% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا للطبيعة الخاصة لهذا القطاع تجاه التقلبات التكنولوجية الحادة وتجديد المعرفة التكنولوجية للعمال، كما أن قطاع الصناعة والذي تقدر نسبته بـ 17% تهيمن عليه الصناعات الغذائية وذلك بما يقارب نسبة 5%، وهو ما يؤيد فكرة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استقطاب العمالة الماهرة في مجال العلوم والتكنولوجيا المعاصرة، كما أن الجزائر من أكثر الدول التي ترتفع بها نسبة البطالة المزودة بالشهادات الثانوية والجامعية، وذلك بما يقارب نسبة 80% وهذا هو السبب الذي لم يسمح بتنوع المجالات التي تنشط فيها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر⁸⁷.

⁸⁷ - العايب ياسين ، مرجع سابق ، ص : 200

المبحث الثاني : وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد إهتمت الجزائر منذ التسعينات بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل واضح وجاء ذلك متعاقبا مع الإصلاح الاقتصادي حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية أما 20% المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، كما أن الإهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يدخل في إطار توسع القطاع الخاص الوطني من جهة والأجنبي من جهة أخرى ففي هذا الإطار نجد أن من بين 180 مؤسسة فرنسية كانت في الجزائر خلال السنوات الماضية ، 80% منها تابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁸⁸.

حيث أن هذه المؤسسات أصبحت تكتسي أهمية بالغة من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في تلبية رغبة أفراد المجتمع وبالتالي التوجه نحو تحقيق إكتفاء ذاتي في البلاد .

لذا فإن أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني يمثل فيما يلي:

- تعتبر وسيلة فعالة في القضاء على البطالة فيبلادنا انتهجت سياسة تشغيل هامة تركز على إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
 - تلبية الحاجيات المباشرة للمجتمع و ذلك من خلال توفيرها لبعض المنتجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج .
 - تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاكات الوسطية ، و ذلك في إطار العقود الباطنية هذا لأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتظر منه الكثير .
 - تعتبر أداة هامة لمواجهة التمركز و التطور الجهوي ، و ذلك من خلال:
- * /توفير مناصب الشغل و تحسين الدخل على مستوى المناطق الريفية.
- * /استغلال الموارد و الطاقات سواء البشرية أو الطبيعية المخزنة ، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد وتحرير القدرات الخفية و المتجددة للإنسان.

⁸⁸ -فريدة لرقط وآخرون ،"دور المشاريع ص و م في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها " الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية ،جامعة سطيف ،الجزائر يومي 25-28-2003 ،ص:08

* /توفير التنمية و التطور للمناطق النائية و توجيه الاستثمار و النشاط نحوها من أجل التقليل من الضغط على المراكز الحضرية الكبرى.

➤ الاهتمام بالنشاطات الفلاحية ، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا فعالا و تكتسي أهمية بالغة في هذا القطاع و يعود هذا إلى سببين هامين هما :

* /الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية التي تتوفر عليها الجزائر في مجالات الفلاحة و المتمثلة في (كبرالمساحة المخصصة للأنشطة الفلاحية ، المناخ ، اليد العاملة المتواجدة بوفرة..... إلخ)

* / الاهتمام بالفلاحة يعمل على التخفيض من فواتير الواردات التي تشكل بنية كبيرة من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب و في مقدمتها القمح .⁸⁹

➤ ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستيراد.

➤ تثمين قوة العمل : من خلال إستعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل.

➤ رفع إنتاجية العامل : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و بإستمرار لضمان. السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.

➤ تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق مراقبة الجودة ، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة ، و بالتالي إذا إستطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية.

إذن فإن أهميتها تكمن في أنها قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية و توفير مجالات العمل و مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين ، كما أن نشاطاتها قد امتدت إلى العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة و بالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك للقاطرة الاقتصادية.

⁸⁹ -سعدية وسام ، مرجع سليلق ، ص:31-32

المطلب الثاني : مساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني

إن هذه المنشآت بإمكانها المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني من خلال المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين. ففي ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية ، وفي ظل انحصار فرص العمل في الدوائر الحكومية ، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظراً لاعتمادها على تقنية إنتاج كثيفة العمل ، إضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تعبئة المدخرات الوطنية، فنظراً لصِغَر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ، ودعم القيمة المضافة ، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات.⁹⁰

1- مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل (2008-2012)

جدول رقم (3-3) يبين تطور مناصب الشغل حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2008	2009	2010	2011	2012
خاصة	841060	908046	958515	1017374	10894467
عامة	52786	51635	48656	448086	47375
المجموع	893846	959681	1007171	1065406	1136842

"المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة (2013)"

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها هذا فيما يخص القطاع الخاص الذي عرف نسب نمو من سنة إلى أخرى، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فتحت **841060** منصب في عام **2008** غير أنه تزايد ليصل سنة **2012** إلى **10894467** وظيفة معناه أنه سجل إرتفاعاً بنسبة كبيرة إنتقلت من **54.61%** لتصل إلى **58.95%** في سنة **2012**.

⁹⁰-حبيبة مداس، مرجع سابق، ص: 12

وعليه يمكن القول بأن هذه المؤسسات لعبت دور كبير في تحسين الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال تمكنهم من إكتساب مداخيل من وراء عملهم وبالتالي زيادة القدرة الشرائية والقضاء على نسبة معتبرة من البطالة، في حين أن القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل نتيجة للتناقص المستمر في عدد مؤسساته حيث كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة توظف سنة 2008 حوالي 52786 وهي نسبة منخفضة مقارنة مع القطاع الخاص وواصلت تراجعها حيث حافظت سنة 2012 فقط على 47375 منصب شغل . وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة استطاعت أن تحافظ على بقاءها وإستمرار نشاطها معناه أنها أحسنت تسيير طاقاتها الإنتاجية والإنتفاع من الإمكانيات المتاحة لها .

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

أبدت السلطات الجزائرية إهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث يسمح لنا الجدولين التاليين بمعرفة الوزن الحقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية، في خلق الثروة على المستوى الوطني خاصة بالنسبة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام. الجدول رقم (3-4) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات

الإقتصادية في الجزائر (2003-2011)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	510.03	578.88	581.62	641.29	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء و الأشغال العمومية	401	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	412.43	503.87	645.03	743.53	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
خدمات المؤسسات	44.15	50.69	57.99	64.24	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفنادق والمطاعم	59.35	62.64	69.63	75.2	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعات الغذائية	115.38	119.24	138.39	146.02	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
الجلود والأحذية	2.46	2.68	2.72	2.57	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	552.17	607.05	668.13	728.37	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

"المصدر: تم تجميعها من بيانات نظم المعلومات والإحصاءات، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية

الإستثمار(2013)"

جدول رقم(3-5)يبين تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية و القطاع القانوني(2003-2011)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	القطاع القانوني %	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
99.34	99.70	99.85	99.5	99.55	99.95	99.51	99.84	99.75	خاص	الزراعة
0.66	0.30	0.15	0.5	0.45	0.41	0.49	0.16	0.24	عام	
86.41	98.73	87.1	86.67	99.55	99.84	99.84	78.12	70.85	خاص	البناء والأشغال العمومية
13.95	1.27	12.9	13.33	0.45	0.16	0.16	21.87	29.15	عام	
81.97	81.58	81.41	81.1	79.19	75.39	69.86	69.27	74.01	خاص	النقل والمواصلات
18.03	18.42	18.59	18.9	80.80	24.61	30.14	30.72	25.99	عام	
79.58	109.50	78.78	74.05	78.92	80.69	79.77	71.13	72.03	خاص	خدمات المؤسسات
20.42	28.09	21.22	25.95	21.07	19.31	20.23	28.86	27.97	عام	
88.61	107.60	89.9	88.70	88.07	87.24	87.45	87	86.81	خاص	الفنادق والمطاعم
11.39	13.83	10.1	11.3	11.92	12.76	12.55	13	13.19	عام	
8.17	199.74	86.14	85.23	84.12	82.18	80.48	78.41	74.96	خاص	الصناعات الغذائية
13.83	32.06	13.86	14.77	15.87	17.82	19.52	21.58	5.04	عام	
90.04	88.42	88.33	86.94	87.39	86.67	84.93	83.2	82.11	خاص	الجلود والأحذية
9.96	11.58	11.67	13.06	12.6	13.33	15.07	16.8	17.89	عام	
94.07	94.10	93.58	93.28	93.25	94.02	94.17	93.43	93.19	خاص	التجارة والتوزيع
5.93	5.90	6.42	6.72	6.74	5.98	5.38	6.56	6.81	عام	

"المصدر: تم تجميعها من بيانات وزارة الصناعة والأعمال الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الإستثمار(2013)"

من خلال الجدولين نلاحظ القفزة النوعية التي عرفتتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2011 وهو يعبر حقا عن إنجاز كبير حققه هذا القطاع، حيث نجد في كل القطاعات المبينة في الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة خلال السنوات(2003-2011) دائما في حدود 70% حتي 99% مقارنة بالمؤسسات العامة و التي كانت نسبت مساهمتها ضعيفة ومحصورة بين 0.15% و 30.14% والسبب هو غلق هذه المؤسسات وجعلها تحت تصرف الخواص و طبقا لهذه البيانات فإن مصدر نجاعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ترجع إلى أربع نشاطات رئيسية هي:

*نشاط التجارة والتوزيع : حيث سجل سنة 2003 قيمة مساهمة قدرها 552017 مليون دينار ثم شهدت هذه القيمة إرتفاعا متتاليا فقد بلغت سنة 2011 قيمة 1444.63 مليون دينار.

*النشاط الزراعي : بلغ سنة 2003 قيمة مساهمة قدرها 510.03 مليون دينار ثم عرفت هذه القيمة أيضا إرتفاعا متتاليا لتصل في سنة 2011 إلى 1173.71 مليون دينار.

*نشاط البناء والأشغال العمومية: بلغ سنة 2003 قيمة مساهمة قدرها 401 مليون دينار ثم إستمرت في التزايد لتصل سنة 2011 إلى 1262.57 مليون دينار.

*نشاط النقل والمواصلات: سجل سنة 2003 قيمة مساهمة قدرها 412.43 مليون دينار ثم شهدت هذه القيمة إرتفاعا متتاليا حيث بلغت سنة 2011 قيمة 1049.77 مليون دينار. حيث تمثل هذه النشاطات حوالي 90 % من مجموع القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وكخلاصة يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ساهمت وبنسبة كبيرة في الرفع من القيمة المضافة و بالأخص المؤسسات الخاصة فإن تشجيعها على الإستثمار يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي و منه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة ، وتوجيهه إلى تحسين الهياكل القاعدية و تدعيم الاستثمار الداخلي .

ونلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة أصبحت مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في الإرتفاع ومن جهة أخرى فإن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أثر على الاستهلاك وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد ن، وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق و منه تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبالتالي توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم(3-6) تطور الناتج الداخلي الخام للقطاع القانوني(2007-2011)

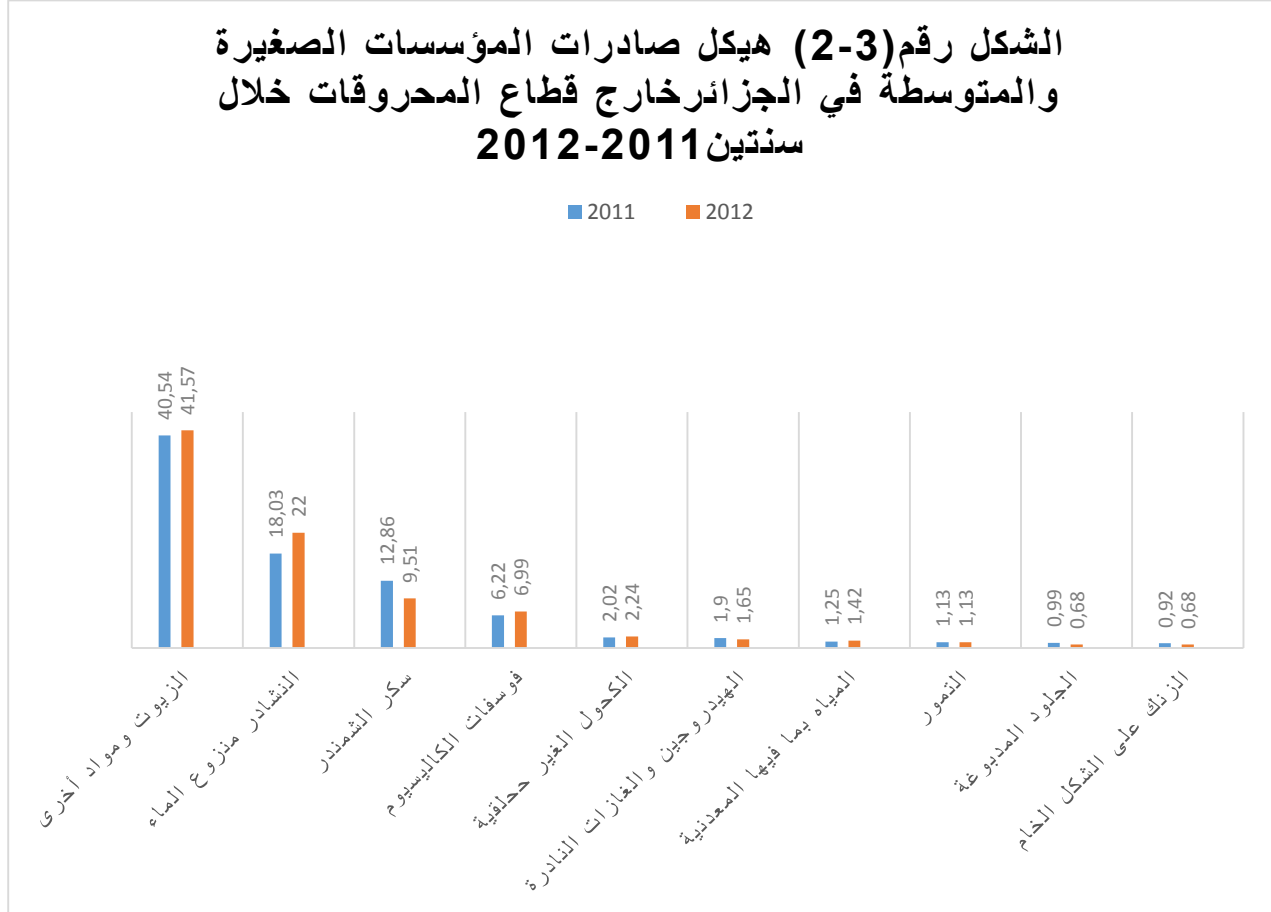
2011		2010		2009		2008		2007		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
15.23	923.34	15.02	827.53	16.14	816.8	17.55	760.92	19.2	749.86	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام
84.77	5137.46	84.98	4681.68	83.59	4162.02	82.45	3574.07	80.8	3153.7	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام
100	6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	100	3948.5	المجموع

"المصدر: نظم الإحصائيات، فرع المعلومات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار(2012)"

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في البلاد وهي قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 77.84% من الناتج الداخلي الخام، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2007 حتى 2011 بالنسبة للناتج خارج المحروقات، حيث كانت مساهمتها سنة 2007 تقدر بـ 80.8% ووصلت نسبتها سنة 2011 إلى 84.77% الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما القطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يساهم في تطور الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة حيث كانت نسبة مساهمته في سنة 2007 تقدر بـ 19.2% وانخفضت لتسجل في سنة 2011 نسبة قدرها 15.23%.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات



"المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات وزارة الصناعة الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص:49"

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97.04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة بـ 2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 18.2 مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول الموالي يمثل مجموعة المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساسا من :

*منتجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.24% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.66 مليار دولار أمريكي.

*السلع الغذائية بنسبة 0.42 أي بقيمة تقدر بـ 313 مليون دولار أمريكي.

*سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.04% و 0.02%⁹¹.

جدول رقم (3-7) يبين أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات 2011-2012

2012		2011		مجموع المنتجات
نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	
41.57	909.17	40.54	836.01	الزيتون والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت
22.00	481.21	18.03	371.71	النشادر منزوعة الماء
9.51	207.97	12.86	265.23	سكر الشمندر
6.99	152.88	6.22	128.34	فوسفات الكالسيوم
2.24	03.1	2.02	41.75	الكحول الغير حلقية
1.65	36.04	1.90	39.14	الهيدروجين والغازات النادرة
1.42	31.13	1.25	25.72	المياه بما فيها المعدنية
1.13	24.71	1.13	23.37	التمور
0.68	14.87	0.99	20.33	الجلود المدبوغة
0.68	14.85	0.92	19.05	الزنك على الشكل الخام
87.88	1922	85.87	1771	المجموع

" المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، ص49"

ويعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها :

* / إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها ، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية .

* / عدم فعالية الهيئات الاقتصادية و الحواجز البيروقراطية التي تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تصدير منتجاتها ، حيث أنها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها.

* / عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين ، فمن خلال الإحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات ، وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها .

⁹¹ -وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية ، رقم 22، 2012، ص:48

*/ عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية .

*/ عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها.

*/ كما أن التحرير المفاجيء للتجارة الخارجية والتدفق الفوضوي للسلع دون أية مراقبة أثر كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر في بداية نشاطها وفي طور تطوير منتجاتها ولم تصل بعد إلى المستوى اللازم لمنافسة المنتجات الأجنبية.

المطلب الثالث : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا أنها لا تزال تشكل قطاعا هشاً تعصف به جملة من المعوقات و أولها مشكلة التمويل التي أصبحت تحتل مركز الصدارة وذلك راجع للأسباب التالية :

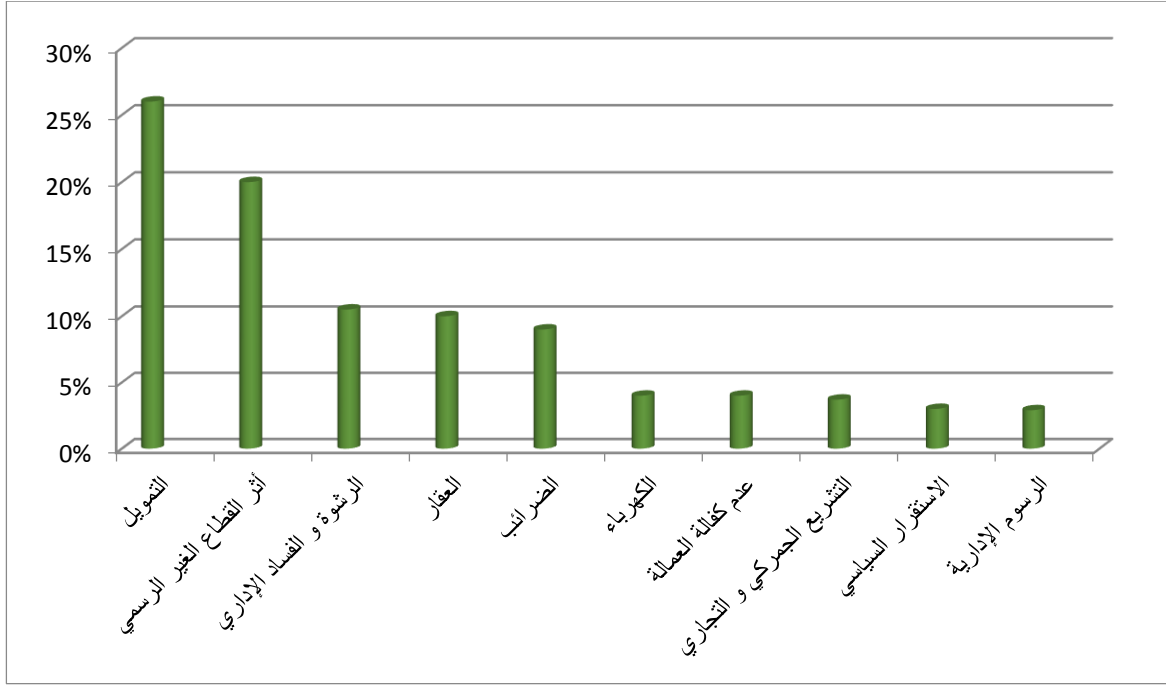
- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة من البنك كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار .
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.
- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك التجارية في معالجة طلبات القروض .
- الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل.
- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات فهما أحياناً يحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الأجل الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية يمثل عائقا كبيرا.
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- اقتصار البنوك التجارية الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علماً أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصا،

وأن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة، و من ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال .

- تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.
 - عدم القدرة على التخلص كلياً من بواذر البيروقراطية ونظم الرشوة والتميز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة.
 - صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، مما يؤدي بالعزوف عن تمويلها، لأنها تعاني من ضعف في تحليل قدراتها و تحليل طلبات المقترضين.
 - تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح.
 - ضعف مستوى الإعلام البنكي و نظام الدفع وطرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 - طلبات القروض المقدمة لا تعبر في كثير من الأحيان عن الاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لا تتلاءم لا من حيث الحجم و لا من حيث آجال التسديد مع احتياجاتها .⁹²
- كما نجد أن البنك العالمي صنف إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المرتبة الأولى و اعتبرها من بين أهم المشاكل التي تعيق استثمار هذه المؤسسات والشكل البياني التالي يبين ذلك.

⁹² - سليمان ناصر ، عواطف محسن ، " قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات " الملتقى الدولي حول : تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة في الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة ، الجزائر ،ص:12-13

الشكل رقم (3-3) أهم المشاكل التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



"المصدر: تقرير البنك العالمي 2010، أنظر موقع الواب :

["http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx"](http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx)

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، تمثل إشكالية التمويل أهم المشاكل في الجزائر و أولها حيث تمثل نسبة **25.09%** من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر في جوان **2010** من قبل البنك العالمي في المرتبة **138** من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين.

بينت دراسة للبنك العالمي شملت **600** مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض للاستثمار تقدر بـ **5.5** شهر للمؤسسات الكبيرة وأكثر من سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى عامل المركزية في منح القروض، باستثناء المشاريع المقبولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد إدخال إصلاحات هيكلية عليها في سنة **2008**، وقبلها قدرت المشاريع المجمدة لدى البنوك والمقبولة من طرف الوكالة لوحدها بأكثر من **180.000** مشروع، الأمر الذي يفسر لجوء هذه المؤسسات إلى المصادر غير الرسمية لتلبية احتياجاتها التمويلية، أما التمويل من خلال الأموال الخاصة، كالسوق المالي وشركات رأس المال المخاطر فمازال في بدايته.

وفي الواقع إن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت قائمة مادامت البنوك التجارية لم ترقى إلى المستوى المطلوب⁹³

بالإضافة إلى وجود معوقات أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

*مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية.

*ضعف نظام المعلومات داخل المؤسسة.

*ضعف استخدام التكنولوجيا.

*مشكل العقار.

*عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي من خلال ارتفاع نسبة الضرائب على أرباح هذه المؤسسات.

*مشكل التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار والآلات .

*المنافسة خاصة من طرف المؤسسات الكبيرة والأجنبية.

غياب الفضاءات الوسيطة و المتمثلة في :البورصة،غرف التجارة، التظاهرات المحلية والدولية.

*مشكل العمالة:من خلا عدم توفر اليد العاملة المؤهلة .⁹⁴

⁹³- العايب ياسين ، مرجع سابق ،ص:212

⁹⁴-الأخضر بن عمر ، علي باللموش، مرجع سابق ،ص:12-13

المبحث الثالث : الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية لدفع عجلة تمويل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : تعريف رأس المال الغير مادي (رأس المال الفكري) ومكوناته

إن التوجه الجديد للاقتصاديات المعاصرة أدخل على الساحة المصرفية العديد من المستجدات وعرفت الكثير من التطورات التي إن عكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي خاصة بعد ظهور موجة تحرير الأنظمة المالية والمصرفية في الكثير من الدول.

ولقد صاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي على المستوى العالمي التقدم المذهل الذي تم على صعيد الإهتمام برأس المال الغير مادي، مما سمح للبنوك بالإستفادة منه لتنتج عالما مصرفيا أهم سماته الإدماج الإفتتاح والمنافسة والإبتكارات المتتالية في أساليب التمويل خاصة فيما يتعلق بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يجدر بنا التساؤل حول واقعنا وموقفنا من هذه التحولات المحيطة بنا.

1- تعريف رأس المال الغير مادي

يطلق على رأس المال الغير مادي عدة تسميات منها: رأس المال الفكري ، رأس المال الغير ملموس، رأس المال اللاملموس. كما تستلزم متطلبات الحيات الاقتصادية والمالية ضرورة التعرف على مفهوم رأس المال الفكري ومن هذه التعاريف نذكر مايلي :

1- يعرف " Ulrich " (2004) رأس المال الفكري على أنه يمثل "مجموعة مهارات المؤسسة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المؤسسة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتيحها التكنولوجيا"

2- كما عرف " Reid " (1995) رأس المال الفكري على أنه " المادة الفكرية المتكونة من المعرفة

والمعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن وضعها موضع التطبيق بهدف خلق الثروة"

3- بينما يرى كل من " Prusak و Davenport " (1998) أن رأس المال الفكري يتمثل في "المعرفة التي يمكن تحويلها إلى ربح"

4- يرى " Edvinsson (1997) أنه يتضمن الموارد (الموجودات) غير الملموسة التي يمكن أن تستخدمها المنظمة لإيجاد القيمة عن طريق تحويلها إلى عمليات جديدة و سلع و خدمات، لذا فإن رأس المال الفكري هو

المعرفة والخبرة والقوة للعاملين فضلا عن الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المنظمة والعمليات وثقافتها وفلسفتها.⁹⁵

و على ضوء هذه التعاريف يمكن القول أن رأس المال الغير مادي يتمثل في الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات ، وكذلك الماكنات التي تجسدها والممكن استخدامها لخلق الثروة ، وبمعنى آخر هو كل ما يملكه الافراد في المنظمات الاقتصادية والمالية و يحقق ميزة تنافسية في السوق (المهارات ،الخبرات ،التعليم المتراكم في العنصر البشري) وهاته يمكن تحويلها إلى قيمة .

كما نجد أن الدول المتقدمة اهتمت بالاستثمار في رأس المال الغير مادي في مؤسساتها منذ التسعينات خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبين الجدول التالي أنه في سنة 1990 الاستثمار في رأس المال الغير ملموس تجاوز الاستثمار في الأجهزة (رأس المال الملموس) وهذا ما توصل إليه (كيندرينك في 1994).

الجدول رقم(3-8) مخزون رأس المال الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة الامريكية(بالمليار دولار)

السنوات	1929	1948	1973	1990
رأس المال المادي (المجموع)	6,075	8,120	17,490	28,525
رأس المال الغير مادي(المجموع)	3,521	5,940	17,349	32,819
التعلم والتكوين	2,647	4,879	13,564	25,359

"المصدر :كيندرينك 1994"

2- مكونات رأس المال الغير مادي

تعتبر مكونات رأس الغير مادي مفاتيح النمو الاقتصادي باعتبارها طاقات و مصادر قابلة للتجدد ، وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال المادي ، و يمكن التمييز بين ثلاثة مكونات رئيسية لرأس المال الغير مادي نذكر منها ما يلي:

❖ **رأس المال البشري** :يعد رأس المال البشري من أهم مكونات رأس المال الفكري و يتمثل في القوى العاملة التي تمتلك المقدرة على التفكير و الإبداع، و نشير هنا أن رأس المال البشري يتكون من المعارف و

⁹⁵-عبد اللطيف مصيطفي ، " دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية "معهد العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم

التجارية ، المرمز الجامعي غرداية ،مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات ، العدد7، 2009 ، ص:22

المهارات والخبرة التطبيقية المكتسبة في المنظمة، كما يعد رأس المال البشري محرك الإبداع في المنظمات في ظل اقتصاد المعرفة، و منه فإن رأس المال البشري يتضمن العناصر التالية:

1-المقدرة على الابتكار: و يقصد بها المقدرة على تقديم حلول جديدة بدلا من استخدام الأساليب التقليدية بشكل مستمر، إن هذا الجزء من رأس المال البشري ضروري و أساسي لإبداع العاملين ولمقدرة المنظمة على التكيف مع المواقف الجديدة.

2-المقدرة التخصصية: و هي عبارة على المستوى التعليمي والخبرة التي يمتلكها العاملين، فضلا عن المعرفة المستخدمة لأداء الأعمال بشكل فعال، فالمعرفة هي سمة نظرية، في حين أن المهارات تتسم بصفة التطبيقية.

3-المقدرة الاجتماعية: و هي المقدرة على التفاعل و الاقتران مع الآخرين، وهي ضرورية لتعاون الفرد مع الآخرين في المنظمة لتحقيق الأداء المرغوب فيه.

❖ **رأس المال الهيكلي:** هو مجموعة الإجراءات و الصيغ والبراءات والقواعد ومستودعات البيانات والأنظمة التي تبنى و تتطور المنظمة عبر الزمن، لتمكين العاملين (رأس المال البشري) بالقيام بمهامها في إنشاء المعرفة وتوليقاتها و تحقيق رافعتها و تطوير منتجات و خدمات المنظمة ، وعليه فإنها تمثل البنية التحتية الضرورية لرأس المال البشري من أجل القيام بمهامه على أحسن شكل حتى وإن ترك العاملون في منظماتهم، ويقسم رأس المال الهيكلي (التنظيمي) إلى عناصر فرعية هي كالاتي:

1-الملكية الفكرية: الملكية الفكرية هي كل ما يمكن حمايته قانونا و تتمثل في : براءات الاختراع، حقوق المؤلف، العلامات التجارية و حقوق التصميم ، و تعمل المنظمات الرائدة في مجال الصناعية والمالية على امتلاك المزيد من الملكية الفكرية لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق.

2- أصول البنية التحتية: و هي تشمل الثقافة و النماذج التنظيمية و العمليات، و الإجراءات و قنوات التوزيع (أنظمة المعلومات، الأنظمة الشبكية، العلاقات المالية، العمليات الإدارية).

❖ **رأس المال الزبوني:** و هو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنظمة بعملائها ومورديها و منافسيها، و هو يقوم على ثلاثة أسس رئيسية هي:

*التوجه نحو الزبون؛

*الوعي بالزبون؛

*العلاقة مع الزبون أصبحت المصدر الذي له القيمة الأكبر في المؤسسة؛⁹⁶

المطلب الثاني : خصائص رأس المال الغير مادي و أهميته في البنوك التجارية الجزائرية فيما يخص خدمة

شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- خصائص رأس المال الغير مادي

في ظل الاقتصاد المعرفي أصبحت اللاملموسات (رأس المال الغير ملموس) محركات أساسية لانشاء القيمة و الخبرة التنافسية نظرا لتمييزها بعدة خصائص و المتمثلة فيما يلي :

*أصول غير ملموس؛

*من الصعوبة قياسه بدقة؛

*يتزايد بالاستعمال ؛

*يتجسد في أشخاص لديهم الاستعداد لحمله؛

*له تأثير كبير على المنظمة؛⁹⁷

*يبتعد عن الروتين؛

*يقدم الأفكار البناءة؛

*له مجموعة من المعارف و الخبرات و المهارات المتميزة؛

*يبتعد عن المركزية الشديدة؛⁹⁸

كما حدد أيمن عبد الفتاح (2010) مجموعة خصائص رأس المال الفكري على النحو التالي:

أ-**الخصائص التنظيمية:** وترتبط ببيئة المنظمة التي تتضمن :

*تواجد رأس المال الفكري في جميع المستويات الإستراتيجية الإدارية ؛

*المرونة في نوعية الهياكل والتي تساعد على التجديد المستمر من خلال الأفراد ؛

*البعد عن المركزية الإدارية بشكل كبير؛

ب-**الخصائص المهنية:** وترتبط بممارسة العناصر البشرية داخل التنظيم والتي تتضمن :

⁹⁶-عامر بشير، "دور الاقتصاد المعرفي لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك -دراسة حالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012/2011، ص:108-110

⁹⁷-محمد عواد الزيادات، "اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة 1 سنة 2008، ص: 281

⁹⁸-عامر بشير، مرجع سابق، ص: 108

*امتلاك العديد من المهارات المهنية النادرة والخبرات المتراكمة بحيث يكون من الصعب استبدالهم؛

*التمتع بدرجة تعلم تنظيمي عالية ؛

ج-الخصائص السلوكية والشخصية: وترتبط بالعنصر البشري وبنائه الذاتي، و تتضمن:

* يميل رأس المال الفكري على تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة ، والإقدام على الأعمال والأنشطة المجهولة التي تتسم بعدم التأكد ؛

* الاستفادة من خبرات الآخرين ، ومبادرته بتقديم الأفكار والمقترحات البناءة (الانفتاح على الخبرة) ؛

2- أهمية رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

إن بداية إدراك المؤسسات البنكية لمصدر نجاحها وسر بقائها يكمن في مدى استثمارها الصحيح لطاقتها الفكرية بالشكل الذي يعززها ويعمل على صيانتها ويضمن المحافظة عليها، الأمر الذي زاد من أهمية وجود تسيير فعال لرأس مالها الفكري. ذلك التسيير الذي يهتم بقدرة هذه البنوك خاصة التجارية على التكيف مع متغيرات البيئية التنافسية، ومدى اعتمادها على مبدأ التعاون والتوافق بين القدرات التكنولوجية التي تعطيها القدرة والكفاءة لأداء وظائفها خاصة التمويلية من أجل النهوض بشتي القطاعات و على رأسها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وتظهر أهمية الاستثمار بشكل مستمر في رأس المال الفكري من خلال ما يلي :

*زيادة قدرة الكفاءات على التخطيط للموارد البشرية وربطها بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنوك؛

* زيادة فاعلية ونجاعة إستراتيجيات تنمية الكفاءات بما يؤدي إلى الاستغلال الجيد لمختلف القدرات والمهارات

واستثمارها في عملية الإبداع والتطوير وإدارة التغيير لرفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية وجلب أكبر عدد من

الزيائن؛⁹⁹

* مصدر أساسي لتعلم البنوك التجارية في ثروة البيانات التي تنتجها الحافظة الحالية للعملاء من المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ؛

*يمكن البنوك التجارية على رصد واغتنام وفهم الفرص المربحة و غير المُستغلة التي تتيحها شريحة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ؛

⁹⁹ - عبد اللطيف مصيطفي، مرجع سابق، ص: 23

*تتعلم البنوك التجارية كيفية تحسين فهم وتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تحسين إدارة مخاطر خدمتها، وكيفية إنجاز معاملات أصغر حجماً بتكلفة أقل مع تحسين نوعية الخدمة؛ *التعلم من خبرات وتجارب البنوك الناجحة في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبادل الخبرات والدروس المستفادة التي تراها البنوك أنها عوامل أساسية لنجاح العمليات المصرفية المربحة والمثمرة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

*مساندة مقدمي الخدمات المالية في تحديد الخيارات المستتيرة من خلال تبادل المعرفة بشأن التحديات والفرص والممارسات الفعالة في العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

* يكسب البنوك التجارية الكفاءة ويؤهلها للإدارة الفعالة للمعلومات والمعرفة التي تكون ثمرة نجاح تمويل هذه المؤسسات واستفادة البنك من الأرباح ؛

*أداة مفيدة ونافعة لوأضعي السياسات وغيرهم من المسؤولين الفاعلين في القطاع المالي الذين يتوقون إلى تحسين وتعميق فهم الجوانب الجوهرية والأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛¹⁰⁰

ومن خلال هذه الأهمية يمكن القول أن رأس المال الفكري يؤدي بعناصره المختلفة دوراً هاماً في تطوير المحيط الاقتصادي من خلال نجاح عملية تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أنه يكسب هذه البنوك ميزة جديدة من خلال تمكينها من تقديم منتجات جديدة، وبشكل أفضل مع تقديم ابتكارات لمنتجاتها و خدمات بمعدلات نمو سريعة تنعكس إيجاباً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى ثم على التنمية الاقتصادية بالدرجة الثانية خاصة وأن الجزائر تبحث عن بديل لقطاع المحروقات وبالتالي عليها التركيز والإهتمام بكل الجوانب للنهوض بقطاع هذه المؤسسات .

¹⁰⁰ دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،"الخدمات الاستشارية بالمؤسسات التمويل الدولية -القدرة في الحصول على

التمويل-"مجموعة البنك الدولي، 2009،ص:3-4

المطلب الثالث : متطلبات بناء رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية والمشاكل التي يواجهها

1- متطلبات بناء رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية بما يحقق خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن بداية إدراك المؤسسات المصرفية الجزائرية بما فيها البنوك التجارية أنه ليس وفرة الأموال في البنك هو وحده الحل لمشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل كيفية تسيير هذه الأموال بالطريقة المثلى و هذا ما يستدعي ضرورة بناء رأس مال غير مادي ، من أجل فهم كل الجوانب النظرية المتعلقة بهذه العملية التمويلية واسقاطها على الجوانب التطبيقية لتحقيق المنفعة العامة سواءا بالنسبة للبنوك التجارية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المجتمع ككل .

ومن أجل تحسين وتغيير طرق العمل وتبني التسيير الديناميكي والاستراتيجي للموارد البشرية فمن الضروري الإهتمام بالجوانب التالية:

❖ **تطوير الكفاءات البشرية :** يجب على مختلف المؤسسات البنكية أن تعطي أهمية للعامل البشري أي تأهيل موظفيها من كل الجوانب من أجل تمكينهم من التعامل مع كل طبقات المجتمع وفي كل الأنشطة المصرفية وذلك من خلال مايلي :

أ-التعلم : يجب على البنوك الجد والاجتهاد في التعلم من التجربة وضخ خلاصة هذا التعلم في دورة التخطيط الإستراتيجي للعمليات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وبصفة خاصة، يعتبر هذا التعلم حاسم الأهمية لأن العمل المصرفي المعني بهذه المؤسسات يمثل صناعةً فنية وديناميكية تتمثل في :

*زيادة المقدرة الإبداعية و الابتكارية ؛

*تزويد العاملين بالمعلومات و المعارف و المهارات التي تجعلهم يستجيبون للتغيرات المالية الاقتصادية و الاجتماعية؛

*إحداث التطور العالمي و التكنولوجي؛

ب-التكوين :يعمل على إرساء أساليب التفكير المنطقي السليم، وتنمية ذهن منطقي عقلائي للعامل في المؤسسة كما يمكنه من إكتساب معلومات وتحويلها إلى معرفة شاملة تسهل دراسة سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد المخاطر والأرباح .

المال الغير مادي لدفع محجة تمويلها

ج-التدريب: التدريب هونشاط موجه يساعد العاملين في الحصول على المهارات و المعارف التي يحتاجونها مع ضرورة قيام البنوك المتسمة بالكفاءة والفاعلية بتحديد أولويات التوظيف والتدريب وتطوير قدرات العاملين بما يتناسب مع المهارات اللازمة تحديدا لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ت-الاختيار و التعيين: و في هذه الحالة لا بد أن تكرر هناك فعالية في قرارات تعيين الأشخاص في مناصبهم أي أن الشخص المناسب في المكان المناسب خاصة أن البنوك لها طبيعة خاصة من خلال التعامل بالأموال و الاختيار في المؤسسة المصرفية لا بد أن يكون على أساس النتائج والخبرات

❖ **تحسين خدمات زبائن البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وبداية تكون بحسن استقبال موظف البنك لهذا الزبون وأيضا فهم البنوك للاحتياجات والأفضليات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ووضع المناهج المعدة خصيصا للتغلب على التحديات التاريخية المتمثلة في المخاطر الائتمانية العالية وارتفاع تكلفة خدمة هذه المؤسسات.

❖ **تحسين كفاءة البنوك التجارية:** من خلال تطبيق نهج استهداف أكبر فئات من العملاء في السوق بشأن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة مع استخدام القنوات المباشرة لتقديم الخدمات حسب الإقتضاء.

❖ **تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في الإدارة:** والذي أضحي أمرا ضروريا يستدعي تعزيز استخدامه في كافة البنوك التجارية لأنه يدخل تحولا كبيرا في تحسين اساليب تنظيمها ،لأن القدرة التكنولوجية على تحليل البيانات الخاصة بالعملاء الكبار الحجم كانت قوة تحفيزية مهمة في حل مشكلة العمل المصرفي المريح بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

❖ **تدعيم البحث - التطوير و الابتكار:** لما له من أهمية في زيادة كفاءة موظفي البنوك من خلال تكيفهم مع تكنولوجيا المعلومات وأدوات نظام إمداد الإدارة بالمعلومات ، وبناء القدرات اللازمة لتحقيق فعالية استعمال هذه الأدوات في إدارة المعلومات والمعرفة لخدمة سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة ما يتعلق بفهم الربحية ومخاطرها .

❖ **تبادل المعلومات وتكوين العلاقات مع البنوك التجارية الأجنبية:** وهي وسيلة للتعلم والاستفادة من تجارب وخبرات البنوك الخارجية في معاملات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتبادل المعلومات بشأن الممارسات العالمية السليمة، ودحض التصورات الخاطئة حول العمليات المصرفية الخاصة بهذه المؤسسات من خلال فهم وتوضيح مبررات القيام بهذه العمليات.

❖ **منتجات الخدمات الاستشارية:** يمكن أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخدمات الاستشارية التي تقدمها البنوك التجارية حيث تساعد هذه المؤسسات في إعداد بيانات مالية موثوقة، ووضع خطط العمل، واختيار أدوات التمويل المناسبة، ومن شأن هذه الخدمات الاستشارية تحسين حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال تعزيز قدرتها على طلب الحصول على الائتمان.

❖ **التأكد من امتلاك قيادة البنك لإستراتيجية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها:** يتطلب النجاح في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استثمارا إستراتيجيا لموارد وجهود البنك، وهو ما يستدعي الالتزام الكامل بالأهداف المرسومة والتخلي بروح القيادة من قبل جهاز الإدارة العليا، فالإدارة مسؤولة في النهاية عن تنفيذ الإجراءات والعمليات الضرورية وهياكل الحوافز التشجيعية لدفع البنك على مسار التنفيذ الفعال لإستراتيجيته المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **تكييف وتعديل الهيكل التنظيمي للبنك بما يحقق خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ينطوي محور التركيز في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آثار بالنسبة للهيكل التنظيمي للبنك وموظفيه، وأنظمتهم، وربما يتحقق التركيز القوي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوحدات المتخصصة والموظفين المتفرغين لخدمة شريحة المؤسسات الصغير و المتوسطة فيما يتعلق بكافة الوظائف والمهام الرئيسية بدءا من طرح تقديم الخدمة إلى عمليات المكاتب الخلفية.¹⁰¹

2- معوقات الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية فيما يخص خدمة المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة

إن واقع البنوك التجارية الجزائرية لايزال غير مهيء للاستثمار في رأس المال الغير مادي خاصة فيما يتعلق بخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هذا راجع إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات يمكن تقسيمها إلى :

أ- المعوقات الخارجية:

المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبنوك التجارية الجزائرية يبدوا إلى حد الساعة غير محفز للنهوض بهذا القطاع وجعله قادرعلى المنافسة باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت محرك الاقتصاد العالمي والسبب يعود إلى عدة عوامل نذكر منها مايلي :

¹⁰¹ - دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص: 52-53-54

* تعاني البنوك التجارية الجزائرية بفعل عوامل متعددة منها هجرة الأدمغة وحاجة الجزائريين حسب بعض الأرقام إلى تكوين 300 ألف من الكفاءات عالية المستوى في المجال البنكي على المدى المتوسط نظرا إلى العجز الكبير في هذا المجال والذي يتطلب سده عشر سنوات كاملة؛

* عدم توفر نظم إعلام كافية في البنوك التجارية تتطابق مع حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات تطورها؛

* ضعف التكوين والتدريب لموظفي البنوك بما فيها البنوك التجارية حيث يغلب على طبيعة عملهم الروتين اليومي؛

* عدم وجود التوافق ما بين عالم الشغل والبرامج الدراسية للطلاب؛

* عدم وجود شراكة حقيقية ما بين المدارس والجامعات والبنوك ؛

* عدم وجود المحفزات الكافية لتشجيع موظفي البنوك ؛

* عدم توافر برامج وخطط وطرق تسهل دراسة سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقدير الأرباح وتوقع المخاطر ؛

ب - المعوقات الداخلية:

* عدم الإدراك الفعلي لعمال البنوك مدى أهمية الإصلاحات المصرفية وضرورة التعامل معها بكل جدية، فيما يخص خدمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وكذا الجهل التام لمعنى إدارة رأس المال الفكري وأهميته ودوره الفعال في تسهيل خدمة هذه المؤسسات ؛

* عدم توفر الرغبة لدى المسيرين في منح الحرية للعامل المصرفي وفسح المجال له للإفصاح عن معارفه ومهاراته المهنية في تسيير العمل التمويلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظرا لإلتصاق مبدأ البيروقراطية بالفكر الإداري الجزائري؛

* نظرة المصرفي للعمل على أنه مرادف للأجر لا غير ولا بد عليه أن لا يبذل مجهود أكبر من أجره ؛

* عدم الثقة المتفشية ما بين عمال البنوك من جهة وعمال البنوك والمسيرين من جهة أخرى ؛

* نظم الرشوة والتميز التي تسود عمليات التوظيف مما يحول دون الاختيار الأمثل للكفاءات أي الرجل المناسب ليس في المكان المناسب ؛

* عدم إعطاء العمال قيمة لمدى أهمية التكوينات والملتقيات التي يتلقونها في مجال خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واعتبارهم لها أنها مجرد فترات ابتعاد عن العمل والترفيه ووسائل لإمكانية الارتقاء في المستقبل إلى مناصب أعلى ؛

* غياب ثقافة تكوين علاقات وتبادل للمعلومات والخبرات مع البنوك الأجنبية فيما يخص خدمة هذه المؤسسات؛ ولهذا نجد أن بعض الخبراء يشددون في هذا المجال على أهمية إطلاق برامج تكوينية في هذا القطاع لتدريب الموظفين في العمل البنكي من جهة وكذا في اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة المال العالمية، ومثل هذا التدريب لا يهدف فقط إلى تحسين الأداء اليومي للبنوك ولكن يسمح خصوصا بتحسين قدرة الإطارات البنكية على تقييم المخاطر .

والتحكم في التقييم يمكن البنوك التجارية بدون أدنى شك من لعب دور أكبر في الساحة الاقتصادية وهو المطلوب منها حاليا في الجزائر حيث أصبح ينظر إليها كالحلقة المفقودة في معادلة التنمية الاقتصادية بالرغم من الوضعية المالية الجيدة التي تعرفها البلاد باعتبار أن القطاع العام مازال يشكل 80 بالمائة من خارطة القطاع البنكي، ولعل التكوين يُنظر إليه كتحد يجب رفعه من أجل أن تصبح البنوك التجارية أكثر قدرة على المبادرة وعلى تمويل المشاريع التي قد تبدو للوهلة الأولى غير مربحة لاسيما إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.¹⁰²

¹⁰² - عبد اللطيف مصيطفي ، مرجع سابق ، ص:37

خلاصة الفصل الثالث

من خلال عرضي وتحليلي لمختلف المباحث السابقة يتبين لنا بوضوح الدور والأهمية التي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني، وخاصة تأثيرها الإيجابي في سوق العمل وسوق السلع والخدمات باعتبارها خلاقة لمناصب العمل والقيمة المضافة وتساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية ،لاسيما أن عالمنا اليوم أصبح لا يعترف إلا بالدولة القوية من الناحية الاقتصادية لأنها ضرورة تحمي بها قرارها ولم يعد خافياً على أحد أن مقياس تقدم الدول هو فيما تنتجه وتقدمه لشعبها أولاً، ثم لشعوب الدول الأخرى من تكنولوجيا صناعية متقدمة، أنتجت بواسطتها منتجات متقدمة ومتنوعة.

ومن أجل مسايرة هذه التغيرات الاقتصادية الحاصلة في مختلف دول العالم قدمت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في سبيل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إلا أنه رغم ذلك مازالت هذه المؤسسات تعاني من مجموعة من النقائص خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي و بالأخص التمويل المصرفي ، حيث مازالت البنوك التجارية تحتاج حسب رأي الخبراء والاقتصاديين إلى إصلاحات عديدة لها صلة مباشرة بضرورة وجود قيادة قوية وإدارة فعالة للكفاءات المحورية والموارد البشرية، متمثلة في التوزيع الجيد للأفراد و تنميتهم و تطويرهم من خلال التكوين والتعليم ، للوصول بهم إلى مستوى يؤهلهم لاستيعاب طرق و أساليب العمل و مهاراتهم و النظر إلى العنصر البشري على أنه أعلى أصل من أصول المؤسسة، إضافة إلى ضرورة حسن تسيير الوقت و استغلاله لصالح خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قصد مواكبتها للتطورات الاقتصادية الوطنية والدولية .

الفصل الرابع

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة مغربية - لتمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل الرابع

يهدف هذا الفصل أساسا إلى معرفة مدى وجود توجهات إستراتيجية للبنوك التجارية نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والخروج إلى أرض الواقع من أجل معرفة حقيقة العلاقة بين البنوك التجارية وهذا النوع من المؤسسات، و ماهي العثرة التي تقف أمام هذه البنوك في عدم تسهيل وتيسير التمويل الممنوح لخدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فوقع إختياري على البنك الوطني الجزائري لوكالة مغنية من خلال الوقوف على الحالة العملية لواقع تمويل هذا البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا معرفة الإجراءات المتبعة والوسائل المعتمدة، إضافة إلى التعرف على مدى إهتمام البنك الوطني الجزائري لوكالة مغنية بالإستثمار في رأس المال الغير مادي لتوفير التمويل المناسب بالسرعة والسهولة التي تتطلبها هذه المؤسسات.

وسيتم مناقشة ما سبق ذكره من خلال المباحث الثلاثة التالية:

تقسيمات الفصل الرابع:

- ❖ **المبحث الأول** : تقديم البنك الوطني الجزائري لوكالة مغنية.
- ❖ **المبحث الثاني** : دور البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ **المبحث الثالث** : تحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها.

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -**المطلب الأول : تعريف البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -**

البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - هو عبارة عن شركة أسهم - **SOCIETE PAR ACTIONS** - تدير وفقا لقانون 01-88 و 03-88 و 04-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 و قانون 19-88 المؤرخ في 21 جوان 1988 وقانون 177-88 المؤرخ في 28 سبتمبر 1988 ، و تم إبراز هذه القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك و يخضع أيضا لأحكام القانون التجاري، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري و بالضبط في سنة 1976 وهو فرع تابع للبنك الوطني الجزائري الأساسي والذي تأسس في 13/06/1966 ومقره الرئيسي 8 شارع شي غيفارة بالجزائر العاصمة.

وللبنك تسمية خاصة والذي تم كتابته في شكل مبسط باللغة العربية (ب-و-ج) وباللغة الفرنسية (BNA) حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالوسائل والفواتير والإعلانات وغيرها . وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة النجاح التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

المطلب الثاني : مصالحو هياكل البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

يتربع البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - على مصالحو هياكل تعمل فيما بينها من خلال تأدية كل فرع في البنك لوظيفته الأساسية قصد تحقيق الهدف الأسمى لوجوده ، وتتمثل هذه المصالحو والهياكل فيما يلي:

1- **الخلية الإدارية** : وهي الخلية المسيرة للوكالة بحيث تضم: المدير، نائب المدير، الأمانة العامة .

❖ **المدير**: وهو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالحو الموجودة في الشكل التنظيمي. ومن أهم مهامه :

*- السهر على تطبيق القوانين وممارسة الرقابة على الموظفين؛

*- يقوم بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية؛

*- كما يقوم بالمهام اليومية المتداولة كإمضاء على الوثائق المهمة، استقبال شكاوي الزبائن.... الخ؛

❖ **نائب المدير**: وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك ، ومن وظائفه:

*- تسيير المستخدمين وتوفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق؛

والمتموسطة

*-يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة؛

❖ **الأمانة العامة:** تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة، كما تعمل على :

*-إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح؛

*-تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات؛

*-استقبال الزبائن القادمين للاستعلام ؛

2-مصلحة الصندوق: تضم هذه المصلحة مجموعة من المكاتب المتجانسة في عملها والتي تقوم بمهام

الصندوق والتحويلات وتمثل فيمايلي :

❖ **الصندوق:** وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي ، بحيث أن الرئيسي يستقبل الودائع

وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة ، أما الصندوق الثانوي فهو يقوم بعكس عمليات

الصندوق الرئيسي ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

*-**الإيداع:** وهو إضافة مبلغ معين سواء كان لحساب خاص أو للغير .

*-**السحب:** يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه إما بدفتر الشيكات أو شيك

الشباك أو دفتر الادخار .

*-**التحويلات:** تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الأمر) وإيداعه في حساب

شخص آخر (المستفيد)، وتسير هذه العملية بناء على طلب الزبون فقط.

3-مصلحة القروض والالتزامات: تضم مجموعة من المكاتب المختصة بدراسة القروض والإشراف على سيرها

و تحديد نوعها وبالتالي توجيهها إلى المكتب المكلف بذلك النوع وهي:

❖ **مصلحة القروض:** وهي بدورها تضم المصالح التالية :

أ-**مصلحة الدراسات:** مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال :

*- استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف؛

*-اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة، المبلغ التسديد، مناقشة الضمانات؛

ب-**مصلحة القروض المصغرة:** وهي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب ومتخصصة بالمشاريع

الصغيرة كالحرفيين .

والمتوسطة

ج- قروض المؤسسات المصغرة: وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين: فرع **ANSEJ** و فرع **CNAC** ومدة القرض **05** سنوات والمبلغ المالي الممنوح لتمويل هذه المشاريع يتراوح ما بين **05** مليون سنتيم إلى **01** مليار سنتيم.

د- قروض قطاع العام والخاص: بحيث أن:

*- فرع قروض القطاع الخاص: تمنح هذه القروض للخواص كالمستثمرين، التجار، الحرفيين... الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات تشغيل الشباب.

*- فرع قروض القطاع العام: يهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة والنسيج.

هـ- قرض العقاري ومشروع أسرتك:

*- مصلحة القرض العقاري: تعمل على المساهمة بقروض من أجل شراء أو انجاز مساكن فردية.

*- مصلحة مشروع أسرتك: وهي مصلحة تعمل في إطار برنامج من أجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.

❖ **مصلحة الالتزامات:** تعمل هذه الخلية في شكل متجانس و تشمل على الخصوص المصالح التالية:

- **مصلحة المتابعة الإدارية:** يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات وعمليات تسديد القروض، كما يعمل على تجديد عقود التأمين عند حلول انتهائها.

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية والمنازعات التي تحل على البنك كما يقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.

- **قسم التنشيط التجاري:** يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين والتجار وأصحاب العملة الصعبة كما يعمل على:

*- فتح حساب الودائع للأجل: بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك وعدم المطالبة به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه، ويشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز **10000** دج.

*- إصدار أذونات الصندوق: وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل، موضوعة تحت تصرف البنك وهي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين **3 أشهر إلى 10 سنوات**.

والمتوسطة

*-فتح ودائع للاطلاع: بحيث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في حساب جاري وحساب صكوك وحساب دفتر الادخار .

4- مصلحة التعاملات الخارجية: وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات إلى خارج الوطن ، بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

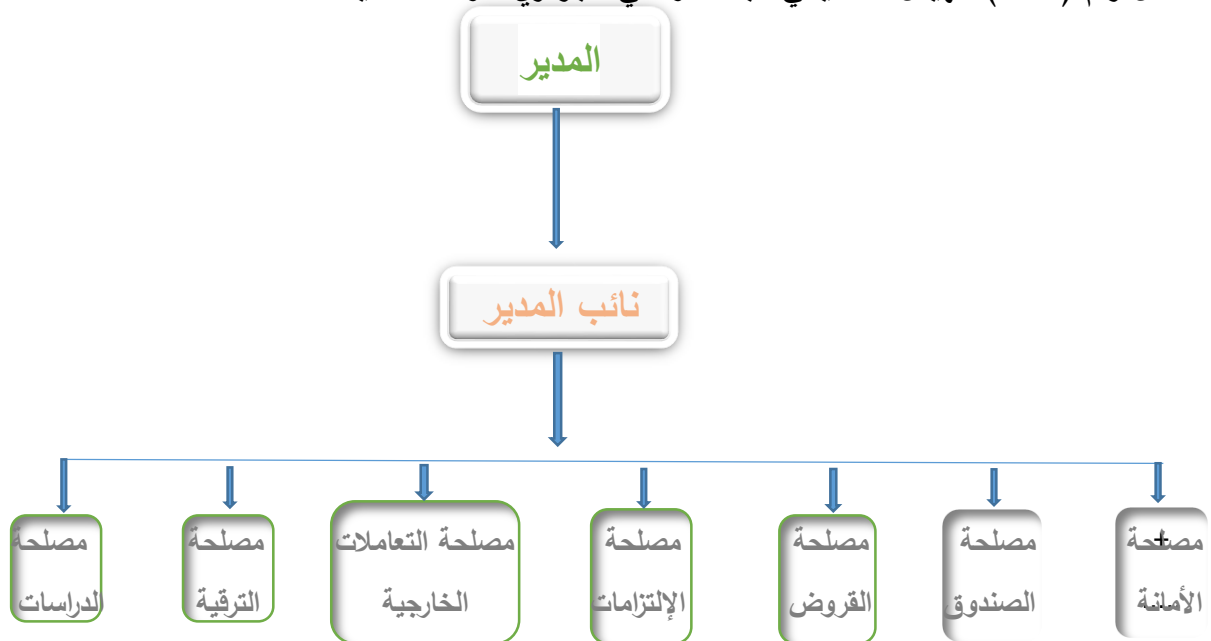
أ-قسم الصرف: يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي، و يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

ب-قسم التجارة الخارجية: يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:

*-الاعتماد المستندي: يعرف حسب قانون البنك أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطالب من المشتري(الأمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

*-التسليم المستندي: هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.¹⁰³

الشكل رقم (4-1) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية-



المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق من البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية-

والمتوسطة

المطلب الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - و أهم القروض المتعامل بها1- أهداف البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

يسعى البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها مايلي:
-الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و أكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.

-الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.

-ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يليها.

-توسيع و إعادة تطوير شبكته.

-كسب رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

-تكثيف إدارة ديناميكية.

-التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة.

-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

-لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

2- أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية-

يعتمد البنك الوطني الجزائري على نوعين من القروض أهمها:

*قروض الاستثمار.

*قروض الاستغلال.

2-1 قروض الاستثمار: هي أكثر أنواع القروض تداولاً لدى البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية - و هي كل

القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون

ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى أن هذا النوع من القروض CCT-CMT يقلل من المخاطر التي

تواجه البنك.

و من الشروط التي يضعها البنك عدم تجاوز السقف للقرض الواحد المقدر بـ **1500000** مليار وخمسة مائة

مليون سنتيم حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف مثل: الآلات، المعدات، العقارات و المباني.

والمتوسطة

2-2 قروض الاستغلال: و هذا النوع من القروض هو أقل أنواع القروض تداولاً لدى البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - والتي تنقسم بدورها إلى :

2-2-1 قروض بإمضاء: وتتفرع إلى عدة التزامات منها:

* **الكفالات:** هي اعتماد يقدمه البنك للزبون من أجل توثيق وترخيص نشاطه حيث يقوم الزبون بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالته التي تعتمد على شروط يحددها البنك وبمجرد إنتهاء النشاط وثبات ربحيته يرفع البنك يده على الكفالة ويرجع الزبون قيمته المالية، وللکفالة عدة أنواع:

- كفالة حسن التنفيذ بفائدة 5 %.

- كفالة تسبيقات بفائدة 15 % .

- كفالة تسبيق لتمويل و كفالة مؤقتة لا تتعدى 04 أشهر بفائدة 1% .

* **السندات المالية والتجارية:** يتداول هذا النوع أكثر في حالة الشراء من الخارج، مثل إستيراد بضائع من الخارج يتم بسندات مالية أو تجارية على حسب العملية.

* **قروض المستندات:** هو أحد أنواع القروض الحديثة والذي يعتمد على الوثائق أي يعمل البنك على منح قرض مقابل إحضار وثائق مطابقة للمواصفات، مثلاً إستيراد بضائع من الخارج وطلب قرض من أجل الجمركة.

2-2-2 قروض الصندوق: وله عدة أنواع منها:

* قروض قصيرة الأجل **CCT : CREDIT COURT TERME**: ومدتها لا تزيد عن سنة.

* قروض متوسطة الأجل **CMT : CREDIT MOYEN TERME**: أحد القروض الأكثر تداولاً بالبنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - ومدتها تفوق السنة وتزيد عن خمسة سنوات.

* قروض طويلة الأجل: **CREDIT A LONG TERME** : وهي القروض التي تزيد مدتها عن عشرة سنوات.

* تسبيقات على الصفقات **LE MARCHE**: أن يتفق الزبون مع البنك على تقديم مبلغ مسبق من أجل ضمان صفقة.

2-2-3 قروض بحسومات: وهي:

* حسم سندات تجارية و هي أخذ عمولة مقابل إجراء العملية .

* حسم شيكات و يقوم البنك بأخذ عمولة لقاء منحه شيك لأحد الزبائن.

* حسم وثائق التصدير. ¹⁰⁴

المبحث الثاني : دور البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويل المؤسسات****الصغيرة والمتوسطة**

سوف أحاول من خلال هذا المطلب تلخيص المراحل المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- من أجل التوصل إلى قرار منح قرض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدا على معلومات تحصلت عليها من طرف البنك.

أولا- المقابلة و طلب القرض

و تكون البداية أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، أما إذا كان القرض مدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فإن المقترض يتوجه أولا إلى هذه الوكالة أين تقوم هذه الأخيرة بدراسة مشروعه وتقديم له وثيقة تثبت ذلك، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون.

ثانيا- إعداد و تقديم ملف القرض

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض والذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب حيث هناك نوعين من القروض :

1- مكونات ملف قرض استثمار:

- ❖ طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجه استخدامه، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية و المتمثلة في شهادة الميلاد بطاقة الإغفاء من الخدمة الوطنية... الخ، وإذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك.
- ❖ الوثائق الجبائية والمحاسبية .
- ❖ نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها.
- ❖ التصريح بالوجود (للضرائب) و هذا ما إذا كان المشروع جديد ، أما في حالة توسيع المشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.

والمتوسطة

- ❖ تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء .
- ❖ قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .
- ❖ حالة و وضعية تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد .
- ❖ وثائق خاصة بتقييم موجودات الزيتون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .
- ❖ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك و مثال ذلك المحلات التجارية،المعدات الفلاحية...الخ ، و هذا كون المشروع جديد ، أما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الوطني الجزائري- وكالة مغنية -الميزانيات الحقيقية و هذا لسنتين أو لثلاثة .

2-مكونات ملف قرض الإستغلال:

- ❖ طلب خطي من طرف الزيتون يوضح فيه مبلغ القرض واحتياجاته للقرض و يكون فيه توقيع الزيتون نفسه بالإضافة إلى الوثائق الإدارية والقانونية الأخرى والمتمثلة في شهادة الميلاد بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية شهادة الإقامة...الخ.
- ❖ الوثائق الجبائية وشبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزامات اتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
- ❖ نسخة لشهادة من السجل التجاري .
- ❖ وثيقة تبين حالة العتاد إن وجدت.
- ❖ ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين .
- ❖ مخطط الخزينة لسنة واحدة .
- ❖ ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال ، إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فإن الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة احضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال.
- و بعد انتهاء الزيتون من تكوين ملف القرض الذي هو بحاجة إليه يقوم بتقديم هذا الملف للمصلحة المختصة بالدراسة التقنية و المالية للعميل .
- ثالثا-** الدراسة الأولية للقرض: بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزيتون أو المنشأة، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار نشاط الزيتون والشهادة و الخبرة المهنية ومختلف الوثائق المقدمة.

والمتوسطة

رابعاً- دراسة الضمانات

كل مستفيد مطالب بكل الضمانات التي يستطيع تقديمها من أجل تدعيم ملفه أثناء الدراسة و فيما يخص الضمانات الأكثر استخداما تتمثل فيما يلي:

-**الضمانات العينية**: تقوم هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل في العقارات والمنقولات حيث توضع هذه القيم تحت تصرف من طرف البنك على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، ففي حالة عجز المدين على الوفاء بالدين يمكن للبنك أن يسترجع دينه من خلال هذه القيم بعد بيعها، كما يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15 يوماً، ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين ويمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الحقيقية: رهن حيازي و رهن رسمي.

1-1 الرهن حيازي : وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

1-1-1 **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات**: ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل ، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولاً بالتأكد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبولها كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

1-1-2 **رهن البضائع**: يقبل البنك أيضاً من الزبون البضائع كرهن من أجل حصوله على القرض وذلك بمراعات مجموعة من الشروط وهي:

* أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.

* أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.

* أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص وأن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

1-1-3 **الرهن الحيازي للمحل التجاري**: يقبل البنك أيضاً رهن شهرة محل المنشأة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصریح التي ستكون محلاً للرهن.

1-2 **الرهن العقاري**: هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه وطلب بيعه وفقا للأشكال و الإجراءات القانونية المعمول بها.

والمتوسطة

2- الضمانات الشخصية: تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

1-2 الكفالة: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

2-2 الضمان الاحتياطي: وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

3- آليات التأمين الشامل للمشروع: مثل تأمين العتاد و تشمل :

- البيوت البلاستيكية رهن البيوت و الأعمدة الحديدية .
 - العتاد و يشمل (جرارات ، سيارات ، آلات) و يكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول .
 - رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض .
 - أسمدة و بذور و يكون بالقيام بتسديد البنك لثمن هذه الأسمدة و البذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها و التي تكون مختارة من طرف المستثمر و تمتاز هذه القروض بقلة ثمنها، والضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة هو التأمين الشامل للمشروع الزراعي.
 - القروض الاستثمارية و التي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل تربية الدجاج و الضمان الذي يمكن تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة.
 - ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك مثلا رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد لضمان سداد القرض .
- هناك ضمانات بنكية تفرض في مثل أنواع هذه القروض وهي انخراط المستثمر بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع ذات الفائدة من هذه الهيئة ، من أجل دمج الطرفين (البنك والمستثمر) لضمان القروض الممنوحة.

والمتموسطة

خامسا- اتخاذ القرار

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية يعطي البنك الموافقة على منح القرض ، حيث يقوم بإبرام عقد يتضمن كل المعلومات الخاصة بالقرض المذكورة سابقا إضافة إلى :

* نسبة العائد على القرض .

* جدول اعتلاك القرض .

* التزامات المقترض تجاه البنك .

* لا بد أن يكون للمستفيد حساب في البنك وإلا فعليه فتح حساب باسمه ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك.

وبعد إعطاء القرار النهائي يتم إشعار المستفيد بالموافقة النهائية ، ويتم تحرير رخصة القرض باسم المستفيد

مقيدة بشروط منها:

- إن حضور المستفيد شخصيا ضروري وأكد لأنه الوحيد الذي يقوم بإمضاء الوثائق والتعهدات ولايسمح بأي وكالة أو تمثيل.

- ويطلب من المستفيد أن يودع رقم أعماله في البنك المانح للقرض أثناء فترة الاستغلال.

- عدم التصرف في التجهيزات موضوع القرض بالبيع طيلة مدة القرض.

- يجب القيام بالتأمين المتعدد الأخطار لصالح البنك المقرض بقيمة القرض.

سادسا- المتابعة

و تكون عن طريق متابعة المقترض من خلال عملية التسدد وفقا للمدة التي يشترط البنك بداية سريان عملة الدفع حيث يعفى المقترض من التسديد في الفترة الأولى أي المدة المتفق عليها مع البنك وبعد مرور وهلة من الزمن و التي يحددها البنك من بداية المشروع يقوم بتسديد الأقساط المترتبة عليه.

وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بإصدار المقترض كل 15 يوما وإذا أسر على عدم التسديد يرفع البنك المسألة إلى القضاء، وأحيانا عندما تصل المسألة إلى القضاء يقوم المقترض بالتسديد فإذا استمر المقترض في عدم التسديد ترسل المحكمة استدعاء للمقترض وللبنك للتفاهم أي جلسة صلح حيث يقوم البنك ببعض التسهيلات المتمثلة في زيادة مدة القرض فإن لم يستطع التسديد يكون قرار المحكمة بالإعفاء كليا من التسديد أو السجن.

والمتوسطة

المطلب الثاني : تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من2010 إلى 2015

لإستبيان مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم الملفات المقبولة و المرفوضة لدى البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية- لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2015 نقوم باستعراض التغيرات التي طرأت على مختلف أعداد هذه الملفات من خلال الجدول التالي :

1-الجدول رقم (4-1) تطور عدد الملفات المقبولة و المرفوضة لدى -BNA- و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملفات المقبولة	07	06	04	05	04	04
عدد الملفات المرفوضة	01	01	03	02	02	01

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك -BNA- وكالة مغنية-

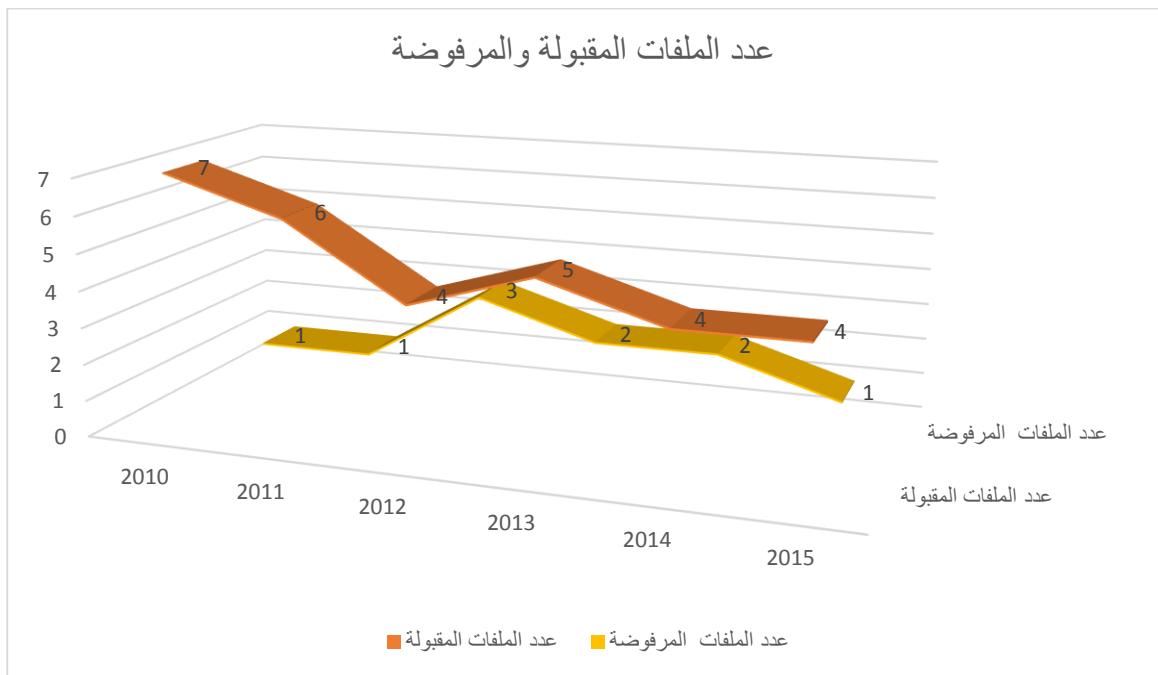
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الملفات المقبولة و المرفوضة من طرف البنك محل الدراسة والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشهد عدم الإستقرار في عددها، لكن الملفات المقبولة تكون مرتفعة مقارنة بالملفات المرفوضة من طرف الوكالة .

ويعود سبب ارتفاع عدد الملفات المقبولة مقارنة بعدد الملفات المرفوضة من طرف الوكالة إلى توفر هذه الملفات على كل الشروط المطلوبة من طرفها بالإضافة إلى زيادة نوع من الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة.

و أيضا ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول يعكس حقيقة التمويل الموجه لهذه المؤسسات ، حيث نلاحظ قلة عدد الملفات سواء المرفوضة أو المقبولة وخاصة في السنوات الأخيرة ، حيث سجلت سنة 2010 أكبر عدد للملفات الخاصة بمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وكان عددها 7 ملفات أما في سنة 2015 تراجع عددها ليصل إلى 04 ملفات فقط ، وهي أرقام ضعيفة مقارنة بمكانة هذه المؤسسات فبالرغم من المساعي الرامية من أجل تأهيل هذه المؤسسات إلا أن الطريق للوصول إلى المبتغى لازالت طويلة و هذا راجع للأسباب التالية:

والمتوسطة

- قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.
 - عدم الإهتمام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المنطقة.
 - رغم وفرة الأموال لدى بعض الأفراد في المنطقة إلا أنه ليس لديهم الرغبة في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخوفا من العراقيل و التعقيدات التي يواجهونها مع البنوك.
 - ضعف نشاط البنك في دعم و تمويل هذه المؤسسات من أجل تشجيع قيامها.
 - غياب الموارد البشرية المؤهلة والمفكرة والخبيرة على مستوى البنك والتي تسمح بقيام مثل هذه المؤسسات ومساعدتها على تسيير مشروعها من أجل ضمان الربح لكلا الطرفين.
 - عدم وجود شراكة حقيقية بين البنك محل الدراسة وهذه المؤسسات .
 - غياب الشفافية في المعاملات البنكية وغزو البيروقراطية.
 - عدم استعمال المعايير اللازمة لدراسة ملفات القرض.
 - تخوف البنك من فشل تعاملاته مع هذه المؤسسات .
- الشكل البياني رقم (4-1) تطور عدد الملفات المقبولة و المرفوضة لدى -BNA- و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

المطلب الثالث : مبالغ القروض الممنوحة و الغير ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من2010 إلى 2015

وسيتم في هذا المطلب عرض مختلف الأرقام المشيرة إلى مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة من طرف البنك الوطني الجزائري-وكالة مغنية- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

1-الجدول رقم(4-2) يوضح مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مبالغ القروض المقدمة	290 مليون دج	270 مليون دج	230 مليون دج	210 مليون دج	200 مليون دج	200 مليون دج
مبالغ القروض المرفوضة	41.5 مليون دج	45 مليون دج	172 مليون دج	84 مليون دج	100 مليون دج	50 مليون دج

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك -BNA- وكالة مغنية-

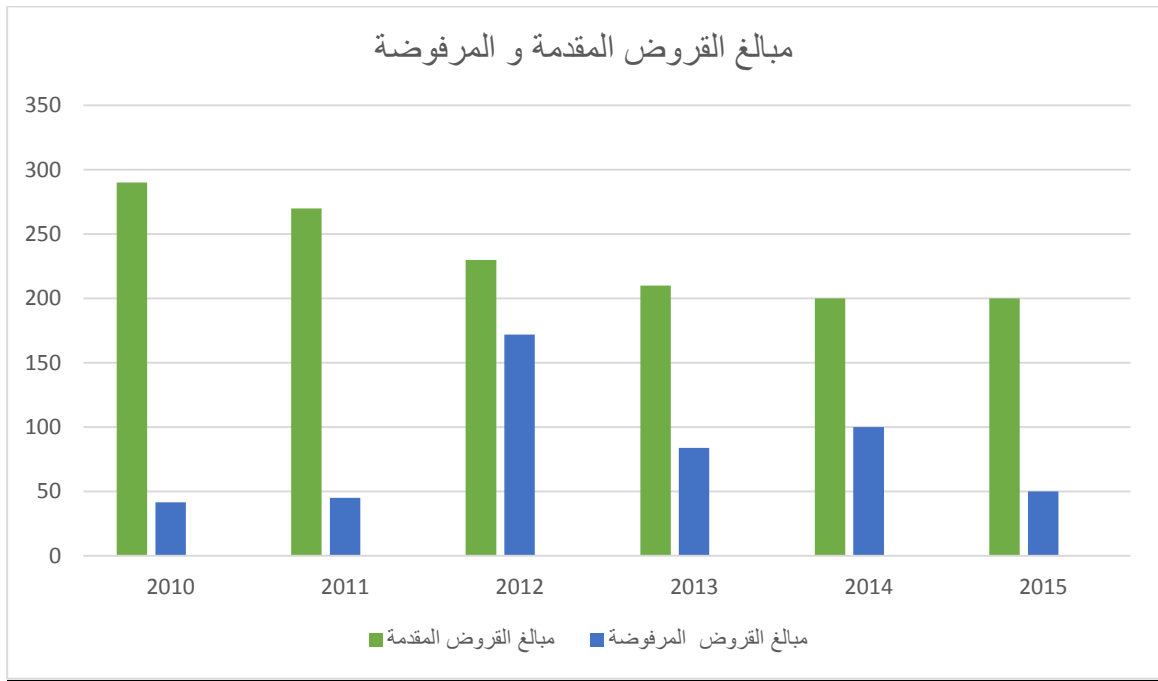
من خلال استعراض نتائج الجدول تتبين نسبة مساهمة البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة حيث نلاحظ أن هناك تباين في حجم القروض الممنوحة والمرفوضة من طرف الوكالة لفائدة هذه المؤسسات .

ولو دققنا أكثر في معطيات الجدول اعلاه نستخلص أنه يعرض نتيجة إيجابية فيما يخص مبالغ القروض فنجد أن مبالغ القروض المقدمة من طرف الوكالة أكبر من مبالغ القروض المرفوضة وهو ما يدل على أن هناك نوع من الاهتمام الموجه لخدمة هذه المؤسسات من طرف البنك ، و بالرغم من أنه يمكن اعتبار أن مبالغ القروض المقدمة محدودة ولم تتجاوز 300 مليون دج خلال 4 سنوات الأخيرة مقارنة مع المبالغ الضخمة التي يقرضها البنك لتمويل مشاريع أخرى غير هذه المؤسسات.

كما نلاحظ أيضا أن المبالغ المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت اعلاها في سنة 2010 و بدأت في الإنخفاض عموما من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 لتصبح ثابتة حتى سنة 2015 على عكس مبالغ القروض المرفوضة والتي عرفت ارتفاعا ابتداء من سنة 2011 ويمكن ارجاع السبب إلى:

والمتوسطة

- فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت تنتشط في المنطقة وبالتالي انتهاء معاملاتها البنكية.
 - الرغبة في إنشاء مؤسسات جديدة تمارس أنشطة لا تتلائم مع متطلبات وحاجيات سكان المنطقة مما دفع بالبنك إلى رفض منح التمويل لأصحاب هذه المؤسسات.
 - عدم توسيع نشاط البنك فيما يخص التعامل مع مؤسسات من مناطق أخرى.
 - رغبة أصحاب هذه المؤسسات في التوجه للتعامل مع بنوك أخرى لها الخبرة والكفاءة العالمية في تسيير تمويل هذه المشاريع مما يضمن انخفاض خطر الإفلاس وزيادة الربحية.
 الشكل البياني رقم (4-2) تطور مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة لدى -BNA- و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول

والمتوسطة

المبحث الثالث : تحليل استمارة الإستقصاء وعرض نتائجها

نظرا لعدم وجود معطيات دقيقة حول واقع تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إعتدت في تحليلي لهذا الواقع ، و إنطلاقا من بعض المعطيات إلى التطرق ضمن هذا المبحث إلى استخدام إحدى أهم تقنيات البحث الميداني والمتمثلة في عرض نتائج مقابلة بالاعتماد على استمارة التي ناقشتها مع أحد الإيطارات على مستوى البنك ، ولم يكن اختيار هذا النوع من الإستمارة عشوائيا بقدر ما كان مستندا على مبررات موضوعية الغرض منها التوصل إلى نتائج دقيقة تعكس حقيقة العلاقة التمويلية للبنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل تغطية مجمل متطلبات هذه الدراسة قمت بتقسيم هذه الإستمارة إلى محورين ، حيث يتضمن المحور الأول 10 أسئلة تتمحور حول علاقة البنك الوطني الجزائري لوكالة مغنية بالمؤسسات الصغير والمتوسطة، أما المحور الثاني تضمن أيضا 10 أسئلة تتمحور حول معرفة مستوى رأس المال الغير مادي في البنك الوطني الجزائري لوكالة مغنية فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : تحليل علاقة البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تضمن الجزء الأول من هذه الإستمارة تحليل العلاقة التي تربط وكالة التريص و المتمثلة في البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تعيين مجموعة من الأسئلة قمت بطرحها على أحد إيطارات البنك مقابل التوصل إلى إجابة دقيقة وتحليلها من أجل فهم حقيقة الواقع التمويلي لهذه المؤسسات واستخلاص النتائج .

1- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للبنك

ما مدى إهتمام بنكم بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
كبير	/
متوسط	الترتبة الأولى
صغير	/
معدوم	/

والمتوسطة

التحليل

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل إحدى أهم المجالات التي لاقت نسبة من الإهتمام من قبل البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- خاصة في الأونة الأخيرة، حيث أصبحت من ضمن القطاعات الإستراتيجية التي يجب أن تحتل مكانة متميزة ضمن عملاء البنك، كما أن هناك نية حسنة من طرف إيطارات البنك نحو بداية الإهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاكن بنسب محدودة.

2- أهداف البنك من وراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما هو الهدف المنتظر من وراء تمويلكم للمؤسسات الصغيرة المتوسطة؟	
<u>الإقتراحات</u>	<u>الترتيب حسب رأي المستحوب</u>
إعطاء صورة جيدة للبنك	الرتبة الأولى
زيادة ربحية البنك	الرتبة الأولى
الرفع من تنافسية البنك	الرتبة الثانية

التحليل

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أول هدف مرجو من وراء تمويل البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إعطاء صورة جيدة للبنك، باعتباره من أهم البنوك التي تأسست بعد التأميم وله مكانة وسمعة جيدة على المستوى الوطني والدولي يسعى للمحافظة عليها ، كما أنه يهدف أيضا إلى زيادة ربحية البنك وهو من أهم الأهداف التي يسطرها البنك في تمويله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما فيما يخص الرفع من تنافسية البنك محل الدراسة فإن وضعيته الراهنة لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة بين البنوك التجارية.

3- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسط التي يفضل البنك التعامل معها

ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفضلون التعامل معها؟	
<u>الإقتراحات</u>	<u>الترتيب حسب رأي المستحوب</u>
المؤسسات القائمة	الرتبة الأولى
المؤسسات الجديدة	الرتبة الثانية

والمتموسطة

التحليل

نلاحظ من خلال قراءة الجدول أعلاه أن البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية - يفضل تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، بمعنى تلك المؤسسات التي قد دخلت مرحلة النمو والتطور أي أنها استطاعت أن تسيّر ذاتها و تحافظ على بقائها واستمرارها و هذا ما يضمن للبنك نوع من الأمان في استرداد القروض بفوائدها أما عن علاقة البنك بالمؤسسات الجديدة فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأفضلية ، لأن هذا النوع من المؤسسات يكون له سوء تقدير الأوضاع المستقبلية وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية وبالتالي يمكن أن تكون معرضة للفشل وهذا ما يتخوف منه البنك.

4-أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما هو السبب الذي يدفع بينكم إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
من أجل تطوير هذه المؤسسات والمحافظة على إستمرارها	المرتبة الأولى
وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات	المرتبة الثانية
من أجل تلبية رغبة حكومية	/

التحليل

انطلاقا من معطيات الجدول اعلاه يتضح أن السبب الأول الذي يدفع البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الرغبة في تطوير هذه المؤسسات و المحافظة على ديمومتها ومواصلة نشاطها وحتى لا يكون مآلها الفشل ، في حين نرى أن وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات يأتي في المرتبة الثانية حيث تعتبر هذه المؤسسات بالنسبة للبنك من أقدم العملاء الذين يتعامل معهم ، أما فيما يخص الإقتراح المتعلق بتلبية رغبة حكومية لا يوجد بحكم أن البنوك أصبحت مستقلة وعدم تدخل الدولة في معاملته المالية.

ورغم الجهود المبذولة من طرف البنك محل الدراسة من أجل ضمان استمرارية هذه المؤسسات غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية لأن مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مازالت محفوفة بالعديد من المخاطر والعراقيل ولم ترقى إلى مستوى البنوك العالمية.

والمتوسطة

5-دراسة البنك لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هل هناك دراسة مسبقة لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل إتمام عملية التمويل؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

التحليل

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن وكالة التريص تقوم بإعداد دراسة مسبقة لسوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل اتمام عملية التمويل، مما يعكس حرص هذا البنك على اختيار علمي لعملائه من أجل ضمان القروض و كذلك حفاظا على سمعة البنك. إلا أن هذه الدراسة التي يقوم بها البنك مازالت لم ترقى إلى مستوى البنوك الأجنبية سواء من حيث المعطيات التي يفرضها سوق هذه المؤسسات والتي تكون في أغلب الأحيان غامضة، أو من حيث افتقار البنك إلى التقنيات الحديثة في التسيير وعدم تمكنه من التكيف والتخصص مع متطلبات السوق.

6-أنواع القروض المطلوب من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ماهية القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
قروض تمويل دورة الاستثمار	الرتبة الأولى
قروض تمويل دورة الاستغلال	الرتبة الثانية
قروض الاعتماد الإجاري	الصيغة التمويلية غير مطبقة

التحليل

بالنظر إلى معطيات الجدول نستخلص أن أغلب القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- هي قروض تمويل دورة الاستثمار، لأن الوضع الحالي للبنك يركز على تمويل المؤسسات الجديدة و هذا راجع أساسا للعدد القليل للمؤسسات القائمة في الوقت الراهن، حيث أن هذه المؤسسات عادة ما تطلب أكثر قروض لتمويل دورة الإستغلال لذلك نجد أن قروض الإستغلال في الرتبة الثانية، أما صيغة الإعتماد الإجاري فهي غائبة تماما من الناحية التطبيقية على مستوى البنك.

والمتوسطة

7- المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ماهي المدة اللازمة لإتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
من 1 يوم إلى شهر	الرتبة الأولى
من شهر إلى 3 أشهر	الرتبة الثانية
من 3 أشهر فأكثر	/

التحليل

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن المدة المحددة لإتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى البنك (وكالة التربص) هي شهر واحد، وهذا مايعكس نوعية الخدمات المقدمة في هذا البنك أما الرتبة الثانية والتي تحدد مدتها من شهر إلى 3 أشهر تكون في الحالات الاستثنائية. أشارت الدراسة التي قامت بها الهيئة المالية الدولية التابعة للبنك العالمي فيما يخص بعض الوكالات البنكية في الجزائر أن أهم النقائص المسجلة على مستوى نظام القروض هو المدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية معالجة ملفات القروض، والتي تمتد أحيانا إلى شهور عديدة والسبب كما أكدته الدراسة يكمن في وجود مركزية إتخاذ القرارات كما نشير أيضا إلى عدم توفر العدد الكافي من الإطارات المتخصصة على مستوى البنوك لتسيير هذه العملية.

8- إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيف تقيمون إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
سهلة	/
سهلة نوعا ما	الرتبة الأولى
معقدة	/

التحليل

يظهر من خلال ملاحظة الجدول أعلاه وحسب رأي المستجوب و المتمثل في أحد إطارات البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية- أن الإجراءات المعتمدة من طرف البنك لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سهلة نوعا ما .

والمتوسطة

أي أن هذه الإجراءات ليست معقدة لدرجة جعل صاحب هذه المؤسسات عاجز و ليست سهلة بدرجة يصبح بها البنك غير حريص على التأكد من هوية عملائه و صحة معلوماتهم و وضعيتهم المالية. ولا بد أن اتخاذ قرار منح القرض يمر بعدة مستويات رئيسية والتي تخضع صلاحياتها حسب آراء القائمين على مستوى البنك إلى قيمة القرض.

9- المتابعة والمراقبة لإستخدام القرض من طرف البنك

كيف تقومون بمتابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
عن طريق تسديد أقساط القرض	الرتبة الأولى
عن طريق الزيارات الميدانية	الرتبة الثانية

التحليل

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه يتضح أن البنك الوطني الجزائري-وكالة مغنية- يقوم بمتابعة القروض التي يمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عملية تسديد المؤسسة لأقساط القرض في الأجل المحددة، أما عملية المراقبة عن طريق القيام بالزيارات الميدانية من قبل إدارات ومصالح القروض على مستوى البنك قليلة الإستخدام نتيجة عدم توفر أوقلة الوسائل المادية(وسائل النقل) ونقص العنصر البشري خاصة الإطارات الكفيلة بالقيام بمثل هذه المهام .

10- طبيعة المشاكل التي تعاني منها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ماهي المشاكل التي يواجهها البنك عند منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
التأخر في التسديد لأقساط القروض في الأجل المحددة	الرتبة الأولى
عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية	الرتبة الأولى
طبيعة التكوين والخبرة المهنية لأصحاب المشاريع غير كافية	الرتبة الثانية
الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة	الرتبة الثالثة
هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث إسترداد القروض	الرتبة الرابعة

التحليل

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- ما زالت محفوف بالمخاطر وأولها هو تأخر المؤسسات عن التسديد في الأجل

والمتوسطة

المحددة، وكذلك عدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية عند القيام بطلب التمويل من البنك خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض طويلة الأجل، كما يمثل نقص التكوين والخبرة المهنية لأصحاب المؤسسات مشكلة بالنسبة للبنك لأن إمكانية عدم نجاح المشروع وتعثره وهو ماسيرهن أموال البنك لهذا السبب صنفه المستجوب في المرتبة الثانية، أما فيما يخص عدم التصريح بالوثائق المحاسبية وأيضا خطر إسترداد القرض يعتبران أيضا من أهم المشاكل التي يواجهها البنك في تعاملاته مع هذه المؤسسات ، خاصة وأن البنك مازال يفتقر إلى أحدث تقنيات توقع الخطر وتقدير الريح وهذا ما يجعل البنك متحفص و حريص في تمويله لهذه المؤسسات كما أنه يحد من قدرته التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني : تحليل مستوى رأس المال الغير مادي في البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- فيما يخص

خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- المستوى العلمي للعمال

كيف يقيم المستوى العلمي للعمال في البنك؟	
الترتيب حسب رأي المستجوب	الإقتراحات
/	عالي
الرتبة الأولى	متوسط
/	ضعيف

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن المستوى العلمي لعمال البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية- يقيم على أنه متوسط كما أنه يسعى إلى تحسين هذا المستوى ، و سبب هذا التأخر في المستوى العلمي هو عدم وجود شراكة حقيقية ما بين الجامعات و البنوك وعدم وجود التوافق ما بين عالم الشغل والبرامج الدراسية للطلاب .

2-الإختيار و التعيين

على أي أساس يتم إختيار و تعيين العامل في بنككم؟	
الترتيب حسب رأي المستجوب	الإقتراحات
الرتبة الأولى	المستوي العلمي
الرتبة الثانية	على أساس النتائج و الخبرات

والمتوسطة

التحليل

من معطيات الجدول اعلاه يتضح أن العامل في البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- يعين على أساسا المستوى العلمي وهو المصنف في المرتبة الأولى، ثم تليه في المرتبة الثانية النتائج والخبرات التي يحققها العامل داخل البنك، حتي يتسني للبنك وضع كل عامل في المنصب المناسب له و حذف الفرق ما بين مستوى أهلية الأفراد ومتطلبات المنصب.

3-علاقة موظفي البنوك مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيفية تقييم نوعية الخدمة المقدمة لزيائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
سرعة الإستجابة من طرف العاملين	الرتبة الأولى
ثبات الأداء وإنجاز الخدمة بشكل سليم وأحسن من المرة الأولى ووفاء البنك لما وعد به العميل	الرتبة الثانية
عدم تزويد العميل بالمعلومات الكافية حول طبيعة الخدمة وتكلفتها	الرتبة الثالثة

التحليل

تعكس معطيات الجدول حقيقة تعامل البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يشير الجدول إلى أن الرتبة الأولى تبين رغبة موظفي البنك واستعدادهم في تقديم الخدمة ومساعدة الزيائن ، أما فيما يخص تدارك موظف البنك لبعض النقائص في تعامله مع الزيائن وتحسينها في المرات القادمة يحتل الرتبة الثانية وهذا يبين نية إبطارات البنك في تقديم الخدمة المصرفية بشكل صحيح، أما فيما يتعلق بعدم استفادة الزبون من كافة المعلومات التي يحتاجها هي نادرة الحدوث وإن حدثت تكون نتيجة عدم فهم الموظف لمتطلبات الزبون أو نتيجة سرية المعاملات.

4-الإهتمام بالبحث و التطوير

هل يهتم بنكم بتشجيع البحث والتطوير لتحسين مستوى العمال؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم يهتم	/
يهتم نوعا ما	الرتبة الأولى
لا يهتم	/

والمتوسطة

التحليل

انطلاقاً من بيانات الجدول اعلاه يتضح أن البنك الوطني الجزائري-وكالة مغنية- بدء يضع ضمن اهتماماته استثمارات البحث و التطوير من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بغية تطوير نظم وسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء من أجل مواكبة البنك (وكالة التريص) للإيقاع المتسارع الذي تفرضه الدول الأوروبية في مجال الصناعة المصرفية.

5- سياسة التكوين و التدريب فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هل تنتهجون سياسة معينة لتكوين و تدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغير و المتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم	الترتبة الأولى
لا	/

التحليل

يتبين من ملاحظة الجدول اعلاه أن البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- ينتهج سياسة معينة لتكوين وتدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة، لأنهم أصبحوا مطالبون ببذل المزيد من الجهود لتدعيم القدرة التنافسية من أجل خدمة هذه المؤسسات، لاسيما أن هناك مواجهة شرسة من البنوك الأجنبية التي لها القدرة على الصمود نظرا لاعتمادها على تقنيات المعلومات كأحد ركائز اتخاذ القرار التمويلي بينما تعتبر هذه التقنية حديثة التطبيق في وكالة التريص حيث أضحى عليها أمرا مرهونا لنجاحها مدى استفادتها من التكوينات والتدريبات لرفع مستوى الأداء.

إذا كان الجواب بنعم فكيف ينظر الموظفون إلى التكوينات والتدريبات التي يتلقونها من أجل إكتساب معرفة لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
لتحسين خدمة هذه المؤسسات	الترتبة الأولى
من أجل الإرتقاء إلى مناصب أعلى	الترتبة الأولى
وسيلة لترفيهه	/
فترات الإبتعاد عن العمل	/

والمتوسطة

التحليل

يسعى موظفي البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- من وراء التكوينات والملتقيات التي يتلقونها في مجال خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة لهذه المؤسسات وفي نفس الوقت من أجل الإرتقاء إلى مناصب أعلى ، والغرض هو زيادة أجرة العامل والتي تعتبر كأسلوب لتحفيزه من أجل تلقي هذه التكوينات وحضور الملتقيات التي تركز على تنمية وصقل مهارات الموظف وأيضا المبادرة بكسب عملاء جدد من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

6- الإستفادة من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية

هل يستفيد بنكم من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية فيما يخص عملية تسيير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم هناك استفادة	/
استفادة نسبية	الرتبة الأولى
لا توجد استفادة	/

التحليل

ما يظهر من الجدول اعلاه يوضح أن هناك استفادة نسبية للوكالة من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية فيما يخص عملية تسيير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يعكس رغبة البنك في الإرتقاء إلى مستوى البنوك الأجنبية وهذا يتطلب بذل مجهود كبير من طرف إيطارات البنك من أجل مواكبة المعايير المصرفية الدولية التي تفرضها مستوى الخدمة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- تكوين علاقات مع البنوك العالمية

هل ترسلون موظفين من البنك في بعثات إلى الخارج لإستعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها في بنكم؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	/
أحيانا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	الرتبة الأولى
لا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	/

والمتوسطة

التحليل

من خلال بيانات الجدول يتضح أن البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- يرسل أحيانا بعض موظفيه في بعثات إلى الخارج لتكوين علاقات مع البنوك العالمية، من أجل إستعاب أدوات التكنولوجيا و طرق التعامل معها و كيفية تطبيقها في بنكهم مما يسمح لهم بتحقيق أفضل استثمار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه التقنية تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستعاب التطورات المتلاحقة في مجال تسيير عملية التمويل الخاصة بشريحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وهذا يتطلب الإرتقاء بمستوى أداء العنصر البشري وتكثيف هذه البعثات لزيادة الإحتكاك بالبنوك العالمية من أجل الوصول إلى نموذج مصرفي فعال.

8- الإرتباط بشبكة الأنترنت

ما مدى إرتباطكم بشبكة الأنترنت؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
دائما	الرتبة الأولى
أحيانا	/

التحليل

نلاحظ من خلال النتيجة التي يسجلها الجدول اعلاه أن البنك محل الدراسة يستخدم شبكة الانترنت بنسبة 100% وهو ما يعكس حرص هذا البنك على مواكبة التطورات الحديثة و تسهيل الاتصال الداخلي و الخارجي في البنك ، باعتبار أن شبكة الأنترنت أصبحت من أهم الأسلحة التي يحرص البنك على اقتنائها لصمود في حلبة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية .

9- أسباب استخدام شبكة الأنترنت

لماذا تستخدمون الأنترنت؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
من أجل تسهيل الإتصال مع العملاء	الرتبة الأولى
من أجل تسوية العمليات مع الزبائن	الرتبة الأولى
من أجل معرفة المستجدات التي تحدث في العالم	الرتبة الثانية
من أجل المظهر	/

والمتوسطة

التحليل

فرضت الساحة المصرفية على البنوك الجزائرية الإعتماد وبشكل كبير على شبكة الأنترنت في الإتصال مع العملاء من أجل ربح الوقت وتسهيل الخدمة وأيضا لتسوية العمليات مع الزبائن، حيث تؤكد معطيات الجدول أهمية هذه العملية في البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- وذلك باحتلالها الرتبة الأولى، كما يليها في المرتبة الثانية الإستخدام من أجل التطلع إلى العالم الخارجي و متابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي مما يسمح بتهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء خاصة و أنه مازال هناك تفاوت و بعض الإختلالات في نظم الإتصال والتسيير عبر شبكة الأنترنت.

10- النظرة المستقبلية للبنك فيما يخص الإبداع لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هل لكم نظرة مستقبلية بإنتاج عالم مصرفي أهم سماتته الإندماج والإفتتاح والمنافسة و الإبتكار في أساليب التمويل الخاصة بمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟	
الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

التحليل

يتطلع البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- إلى تحسين خدماته المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معتمدا في ذلك التركيز على العنصر البشري باعتباره أساس الرقي بالأداء المصرفي خاصة وأن التغيرات العالمية أصبحت تفرز تحديات تنافسية كثيرة لخدمة هذه المؤسسات ولاكنه مازال على هامش الإبداع في أساليب الرقي في الخدمة المصرفية الموجهة لشريحة هذ المؤسسات.

والمتوسطة

المطلب الثالث: عرض نتائج الإستثمار

مالمسته من خلال الإجابات عن الأسئلة السابقة يمكنني من استخلاص النتائج التالية:

- 1- من خلال ما حققته منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج ملموسة على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة ، يؤهلها أن تكون محل الإهتمامات الإستراتيجية لصانعي القرار على مستوى البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- ، والعمل على تدعيم نسب التمويل الممنوحة لهذه الفئة من المؤسسات.
- 2- هناك العديد من الإعتبارات التي يراعيها البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يبحث بكل الوسائل عن المواءمة بين موارده و إستخداماته بما يضمن له تحقيق أهدافه و المتمثلة خاصة بالمحافظة على سمعة البنك ومكانته في المجتمع و أيضا تعظيم الربح، ويمكن اعتبار هذه الأهداف تقليدية مقارنة بالأهداف التي تسعى إليها البنوك العالمية.
- 3- تفضيل البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- ربط علاقاته التمويلية مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت في مراحل النمو والتوسع وهذا نتيجة قدرة هذا البنك على تقدير خطر إقراضها، في حين لا تزال تعاني تلك المؤسسات الحديثة النشأة من الكثير من الصعوبات في الحصول على التمويل من طرف البنك وهذا ما يفسر افتقار البنك لنظم والتقنيات الحديثة المعتمدة من طرف البنوك العالمية في تقدير الخطر و توقع الربح خاصة و أن أغلب المؤسسات الراهنة هي مؤسسات حديثة النشأة.
- 4- في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي أصبحت البنوك التجارية الجزائرية حرة في ربط علاقاتها التمويلية مع مختلف المؤسسات مع الأخذ في الحسبان الإعتبارات الاقتصادية و مراعات الجدارة الإئتمانية للمؤسسات التي تطلب التمويل .
- 5- إن التوجه الإستراتيجي للبنوك التجارية الجزائرية بما فيها البنك محل الدراسة نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال ينقصه تقنية الدراسة الدقيقة لسوق هذه المؤسسات وعدم وجود امكانية تخصيص نوع من القروض يراعى فيها جانبي التكلفة والوقت الموجهة تحديدا لتمويل هذه المؤسسات.
- 6- رغم ما تمتاز به صيغة الإعتماد الإيجاري من إيجابيات خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه على مستوى النظام المصرفي الجزائري تبقى قليلة فالبانك محل الدراسة لا يستخدم إطلاقا هذه الصيغة وهذا مايدل على نوع من التأخر في الوكالة .
- 7- بالرغم من الجهود المبذولة من طرف إيطارات البنك في تقليص مدة الإجراءات المتعلقة بالحصول على القرض وجعلها سهلة من حيث التعقيدات خاصة فيما يتعلق بتقديم العديد من الوثائق والموافقات الإدارية، إلا أن

والمتوسطة

هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها توفير الوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة من أجل الوصول إلى نموذج مصرفي فعال.

8- عدم توفر نظام معلوماتي دقيق من أجل متابعة دائمة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- للقروض المستخدمة من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه على مستوى البنك لا يوجد إطارا واحدا مكلف فقط بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسط وقدرتها على السداد مما يجعل مستوى المخاطرة يبدوا ضعيف أو شبه منعدم.

9- يعتبر زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مكاسب البنك وهذا ما يتطلب تخصيص برامج وملتقيات من أجل توعية الموظف حول ضرورة جودة الخدمة المصرفية والتي تعتبر كمدخل لتحسين تنافسية البنك.

10- ضرورة التركيز على إعطاء الفرص للعناصر الشابة لتولي الوظائف القيادية في البنك وعلى أن يتم الإختيار على من يتوافر لديهم مستوى علمي جيد و أيضا من لديهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك.

11- ضرورة تفعيل وظيفة البحث والتطوير في البنك فهي السبيل إلى رفع القدرة التنافسية في المؤسسات المصرفية مما يؤدي إلى تعظيم الآثار الإيجابية المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

12- وجود فجوة تكنولوجية وعدم جاهزية موظفي البنك من الناحية التكوينية والتأهيلية لتحقيق استفادة كلية من خبرات وتجارب البنوك الأوروبية التي تسمح باستعاب التسيير الفعال لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن للبنك تعظيم الربح وتقليل الخطر.

13- إن التحول إلى اقتصاد مفتوح ومعولم يتطلب من البنك بأن يتكيف ويتأقلم مع الظروف الجديدة التي تفرضها البنوك العالمية من خلال تكثيف البعثات التدريبية والتكوينية إلى الخارج ، مما يسمح للعامل بالمشاركة في وضع أساليب تطوير الأداء في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يضمن التزامه و حرصه عند تطبيق الخدمة.

14- نجاح البنك يتطلب إرادة إدارية ذات رؤية مستقبلية تشجع على التأقلم والتكيف الدائم والمتعدد الأبعاد و المرتكز على الإبداع والتدريب والتكوين و تشجيع البحث والتطوير، الذي يساير الرهانات الإستراتيجية لخدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال قيامي بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- وبعد تقييم أدائه التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر أن البنك بدأ في التوجه نحو الإهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال السعي إلى تقديم الأفضل لدفع العجلة التمويلية من أجل ضمان بقاء واستمرار نشاط هذه المؤسسات سواء إذا تعلق الأمر بتوفير الوسائل المادية أو الموارد البشرية، للإرتقاء بجودة الخدمة المصرفية المقدمة لشريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن المتغيرات العالمية التي تحدث نتيجة عولمة النشاط المصرفي و تحرير الخدمات المصرفية تلقي على عاتق إدارة البنك تحديات تنافسية كبيرة لتفعيل التمويل المقدم لهذه المؤسسات، وهذا ما يستدعي ضرورة بذل جهد أكبر من طرف إيطارات البنك من أجل التكيف مع هذه التغيرات ومواجهة آثارها السلبية معتمدا في ذلك على تأهيل الذهنيات أولا و قبل كل شيء ، وذلك من خلال تنمية مهارات العاملين بالبنك من خلال زيادة الإنفاق الإستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكوين والتدريب من أجل الاستعداد و الإعداد الجيد للدخول في العمل بقوة مع المستجدات الحديثة التي تفرضها البنوك العالمية، و أيضا السعي دوما للإحتكاك بالبنوك الأجنبية للإستفادة من خبراتهم الناجحة وتجاربههم في تقديم أعلى مستويات الخدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الختام

أصبح النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد وضرورة حتمية كونها تمثل أهم رافد من روافد التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان المتطورة على حد سواء، ومهدا لصقل المهارات الفنية والإدارية والتسويقية، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على امتصاص نسب هائلة من اليد العاملة ذات المهارات المتباينة من التأهيل، فضلا عن ذلك فهي تتوفر على إمكانيات معتبرة في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وذلك بفعل المرونة الكبيرة التي تتمتع بها والتي تسمح لها بالتكيف مع أي تغير جديد في محيطها العام.

وتبعاً لما فرضته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الساحة العالمية أصبح الاتجاه الجديد للجزائر في خلق تنمية اقتصادية حديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على دورها في إحداث النمو و تحقيق التنمية، معتمداً في ذلك تبني مجموعة من الإجراءات وادخال سلسلة من التغيرات سواء من الناحية التنظيمية أو من الناحية القانونية أو من الناحية المالية، لكن يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إن كانت تتوفر على خصائص امتيازية إلا أنها لم ولن تستطيع تحقيق تنمية و إحداث نمو جزئي و كلي إلا إذا تجاوزت عقبة التمويل والتي تعتبر المحدد الرئيسي والأساسي لبقائها واستمرار نشاطها.

ومن هذا المنطلق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لديها خصوصية تجاه ضيق مصادر التمويل المتلقات من البنوك التجارية بالرغم من سعي هذه الأخيرة إلى بذل جهود كبيرة من أجل معالجة مشكل التمويل، إلا أن إيجابية معالجة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تبقى ناقصة ومازالت لم ترقى إلى المستوى العالمي، نظراً لتأخر إدراك كوادر البنوك التجارية وإيطاراتها مدى أهمية الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنك والذي أضحى أساس نجاح أي نظام مصرفي عالمي .

ومن خلال مجمل الدراسة التي قمت بها في هذا البحث تبين أن جوهر مشكل تمويل البنوك التجارية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس من منبع قلة الأموال في البنك وإنما من سوء تسيير هذه الأموال، الناجم عن سوء التسيير الفعال والإستراتيجي لرأس المال الفكري خاصة في ظل وجود اقتصاد مفتوح و معلوم يتطلب الإرتكاز على اقتصاد المعرفة والمهارات والبحث والتطوير .

أولا : نتائج اختبار الفرضيات

➤ **الفرضية الأولى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القوة المحركة للإبداع والإبتكار والتشغيل بالنسبة

لمختلف فروع الإنتاج ، و بالتالي مساهمتها في إحداث نمو وتحقيق تنمية اقتصادية.

أثبتت هذه الفرضية صحتها حيث أصبح من المؤكد اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الهام في تنمية وتطوير الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة ، نظرا لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في امتصاص البطالة وخلق مناصب عمل جديدة وكذلك خلق القيمة المضافة للاقتصاد ، إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة.

➤ **الفرضية الثانية:** يعتبر التمويل من أهم العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم الجهود المبذولة من طرف صانعي القرار من أجل تخطي مشكل التمويل الذي يعرقل مسار تأهيل هذه المؤسسات غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية ، فكثيرا من هذه المؤسسات كان مآلها الفشل والسبب هو نقص التمويل. من خلال ما تم التوصل إليه في هذا البحث تثبت هذه الفرضية صحتها وذلك باعتبار أن المشاكل التمويلية هي أكبر العقبات التي تواجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد) على حساب الأنشطة الانتاجية، وما يزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ **الفرضية الثالثة:** إن الاستثمار في رأس المال الغير مادي في البنوك التجارية الجزائرية يضمن دخول مفهوم جديد لدى إيطارات البنك من خلال توعيتهم بضرورة تحسين الخدمة المصرفية الموجهة لشريحة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد دعائم الحلقة الاقتصادية .

تبينت صحة هذه الفرضية خاصة وأن الساحة المصرفية الأوروبية أصبحت تركز جهودها على تكوين رأس مال غير مادي في البنوك كوسيلة لتميز خدماتها التمويلية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن منافسيها لتحقيق الميزة التنافسية ، وذلك تحت مظلة التعليم ، الاختيار، التكوين والتدريب لكل موظفي البنوك، وأيضا

الخاتمة العامة

استلهم حاجات عملاء هذه المؤسسات وتوقعاتهم لتصميم الخدمات أي اعتبار العميل هو المحور الذي تدور حوله كل استراتيجيات البنك.

➤ **الفرضية الرابعة:** هشاشة العلاقة بين البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية- و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن هذا البنك يبادر بربط علاقاته التمويلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بينما تحاول الإبتعاد في تعاملاتها مع المؤسسات الحديثة.

ثبوت صحة هذه الفرضية من خلال رغبة الوكالة بربط علاقاتها التمويلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في مرحلة النمو والتوسع ، نظرا لوجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات مما يسمح له بتقدير الوضعية الراهنة للمؤسسة التي يتعامل معها، في حين يتهرب البنك من تسوية عملية التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، بسبب عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية و بالتالي عدم قدرة البنك على الإقدام بدراسة معمقة لوضعية هذه المؤسسات .

ثانيا : نتائج البحث

وعموما وبعد الدراسة المستفيضة للموضوع، يمكننا الخروج باستنتاجات عديدة نجملها فيما يلي:

- ❖ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس ونواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا للدور والأهمية التي يمكن أن تلعبها في الاقتصاد ، وخاصة تأثيرها الإيجابي في سوق العمل وسوق السلع والخدمات باعتبارها خلاقة لمناصب العمل والقيمة المضافة ،وتساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية.
- ❖ بالرغم من الاجابيات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها عرضة لمشاكل وعقبات كثيرة وعلى مختلف المستويات نتيجةً لحجمها الصغير وما ينتج عنه من نقاط ضعف، ونظرا لقلّة خبرة مسيريتها فهي عاجزة عن مواجهة تحديات السوق لوحدها وتحتاج إلى رعاية دائمة في مختلف مراحل تطورها: إنشاء، توسع، تجديد،... الخ.
- ❖ بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه رغم ذلك مازال هذا النوع من المؤسسات يعاني من مجموعة من النقائص ، خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي وخاصة التمويل المصرفي.
- ❖ ترتبط مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعديد من المخاطر، الشيء الذي يجعل البنوك التجارية تحجم عن تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات، نظرا لعدم الثقة في دراسات الجدوى التي

الخاتمة العامة

- تقدمها هذه الأخيرة بالإضافة إلى غياب الضمانات الكافية، علما أن القطاع البنكي يفتقر إلى التقنيات الحديثة في التسيير ولا يتمكن من التكيف والتخصص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمييزها.
- ❖ حاجة البنوك التجارية الجزائرية إلى إصلاحات عديدة سواء على مستوى الوسائل المادية أو على مستوى الموارد البشرية ، قصد مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية لتطوير خدمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
 - ❖ المحيط السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي للبنوك التجارية الجزائرية يبدو إلى حد الساعة لم يدرك ضرورة التركيز على الاستثمار الأمثل في مختلف المهارات والقدرات والمعرفة والامكانيات المتمثلة لدى الموظفين من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله قادرعلى المنافسة .
 - ❖ تواجه البنوك التجارية الجزائرية تحديات كثيرة لأداء دورها التمويلي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل بيئة سريعة التغير كثيرة المعطيات ، وأيضا في وقت أصبحت فيه السوق الجزائرية تجلب إهتمام المستثمرين الأجانب في هذا المجال بالذات ، لكن يبدو أن رفع هذا التحدي يبقى بعيد المنال بالنظر إلى جملة المعطيات أهمها عدم انشغال مسيري البنوك بعامل التكوين والتدريب وتشجيع البحث والتطوير .

ثالثا : التوصيات

- إن الاستنتاجات السابقة تقودنا إلى نتيجة أساسية وهي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرلا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد ، خاصة وأنها من أهم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات التي تعول عليها الدولة كثيرا في مرحلة ما بعد البترول والغاز، كما أن الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويلها و بالتالي في نموها وترقيبتها لا يزال ضئيلا وغير كافي ولتجاوز هذه الوضعية فإنني اقترح تطبيق بعض التوصيات التي أراها ضرورية لتحسين وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دورها في الاقتصاد، بالإضافة إلى تفعيل دور البنوك التجارية لدفع عجلة تمويل تلك المؤسسات ويمكن إجمالها فيما يلي:
- ❖ مواصلة المساعي الرامية لتحسين الإطار التشريعي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله مناسبا لمتطلبات نموها، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها أقل بيروقراطية وأكثر مرونة.
 - ❖ تقديم حوافز ومزايا لتشجيع قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن، ومساعدتها على تنويع مجالات أنشطتها خاصة المجال الصناعي الذي يقل نشاطها فيه باعتباره أساس التنمية الاقتصادية.

الخاتمة العامة

- ❖ محاولة تعزيز علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ادخال بعض الإصلاحات على الجهاز المصرفي و تكييفه مع متطلبات العولمة ، و جعله يستجيب لاحتياجات هذه المؤسسات.
- ❖ التقليل من المركزية في اتخاذ القرارات البنكية وتوسيع مهام الوكالات الفرعية من خلال إعطائها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار .
- ❖ محاولة تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.
- ❖ اعادة النظر في مشكل الضمانات ، والتخلي عن دور العلاقات الشخصية في منح القروض.
- ❖ ضرورة عصرنة النظام البنكي في الجزائر بالاعتماد على تدريب مسئولو الإقراض وتنمية قدراتهم ومهاراتهم لإدارة محفظة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ وضع نموذج لتقييم المخاطر يعكس سياسة البنوك التجارية في توجيه الائتمان الكلي نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق والأهداف التنموية.
- ❖ تعميم استخدام وسائل الإتصال و التقنيات الحديثة المستخدمة في الإقراض في كافة البنوك، وأن تكون مرتبطة إلكترونيا بمكتب الائتمان.
- ❖ العمل على تأهيل الإطار البشري والكفاءة البشرية وترقية أدائه في القيام بوظائفه بما يحقق أهداف البنك بصفة عامة وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- ❖ تدعيم دور السلطة المراقبة من أجل الحرص على ملائمة البنوك لرغبات ومتطلبات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل الوجود المتزايد للبنوك الخاصة.
- ❖ تبني فلسفة الجودة المصرفية في تصميم و تقديم الخدمات لزبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استوعاب الأبعاد الرئيسية التالية :الإعتمادية ، سرعة الإستجابة، الكفاءة، سهولة الحصول على الخدمة الإتصال، المصداقية ، الأمان، معرفة وفهم العميل وتزويده بكل المعلومات التي يحتاجها، كما نخص بالذكر أيضا الجوانب المادية، مما يسمح للبنك من اكتساب و تعزيز الميزة التنافسية والإرتقاء إلى منصة البنوك العالمية.
- ❖ وجوب الإستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب و تكوين الكوادر المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث وترسيخ بعض المفاهيم المتطورة التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع، وأيضا

تطوير المنتجات المصرفية مما يسمح بالمبادر بكسب عملاء جدد من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل التحديات والمنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية.

رابعا : آفاق البحث

إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية و حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة و التي تمكنت من الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبارها قد أحتت بكل جوانب الموضوع و بكل أبعاده نظرا لشساعة الموضوع و ثرائه الفكري ولا تُمَثَل نتائج غير قابلة للتغيير و للناقش، حيث مازالت هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة و البحث واقترحها لتكون اشكاليات بحوث و دراسات أمل أن تنال حقا من الدراسة و التحليل في المستقبل و هي:

- 1- دور الاقتصاد المعرفي في البنوك التجارية فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- استخدام مواصفات المعايير الدولية للجودة في تطوير الخدمات المصرفية الموجهة لشريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- دراسة أثر العولمة المصرفية على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- الإبداعات الجديدة للبنوك التجارية ودورها في تطوير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

❖ الكتب :

- 1- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، " الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق " ، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000.
- 2- أحمد بوراس ، " تمويل المنشآت الاقتصادية "، دار العلوم عنابة ،الجزائر، 2008.
- 3- الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2001.
- 4- توفيق عبد الرحيم يوسف ، " إدارة الأعمال التجارية الصغيرة "، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، 2002.
- 5- حسين بن هاني، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار الكندي، الأردن، 2003.
- 6- خالد أمين عبد الله، " العمليات المصرفية و الطرق المحاسبية الحديثة " ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن، 2000 .
- 7- رشاد العصار ،رياض الحلبي ، " النقود والبنوك "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2000.
- 8- رابع خوني، رقية حساني ، " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة " ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 2008.
- 9- زياد رمضان، "محفوظ جودة، " الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك،" دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 10- سعاد نائف برطوني، " إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد الريادة " ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 11- سليمان بودياب، " اقتصاديات النقود والبنوك،" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.
- 12- شاعر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004.
- 13- عبيد علي أحمد الحجار ، " مصادر التمويل "، دار النهضة ، بيروت ، لبنان ، 2001.
- 14- عبد الرحمان يسري أحمد، " تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،مصر ، 1996.
- 15- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، " الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية " الجماهيرية الليبية، مؤسسة شباب الجامعة.

قائمة المراجع

- 16- فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي ، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة" ، الطبعة الاولى ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2006.
- 17- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد " إدارة المشروعات الصغيرة"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،جامعة مؤتة، الأردن، 2000 .
- 18- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي، "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"الأردن، عمان ،دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2012.
- 19- محمد هيكل ، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ،مصر ،القاهرة ،2003.
- 20- محمود يونس محمد ، عبد النعيم مبارك ، " أساسيات في علم الاقتصاد "،الدار الجامعية ،بيروت ، لبنان
- 21- محمد زكي الشافعي، " مقدمة في النقود و البنوك "، دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان ،1962.
- 22- منير إبراهيم هندي، " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000.
- 23- محمد عواد الزيادات ، "اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة 1 سنة 2008.

❖ الدراسات الجامعية

- 1- أسامة سنوسي ،عرعار مراد، "سياسة تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل الميكانيزمات للتمويل الحديثة" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة البويرة، الجزائر 2014/2015.
- 2- أحمد غبولي، " تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر، 2010-2011 .
- 3- بشير عامر ، "دور الاقتصاد المعرفي لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك -دراسة حالة الجزائر -" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011/2012 .

قائمة المراجع

- 4-حسيبة فرحاتي ،"دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر" 2001-2011" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012-2012 .
- 5- حكيم بوحرب ،" دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2008.
- 6-سمير سعداوي وآخرون ،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع مالية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر، 2006.
- 7- سهام بنان ، منصورى كريمة ، "تقنيات و إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية" ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية وبنوك ، 2009.
- 8- صوراية قشيدة ،"تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر ،2011/2012.
- 9- عادل هبال ،"اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر" ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر03، 2011-2012.
- 10-عثمان لخلف، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها"، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة) جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 11-عمران عبد الحكيم ، "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماستر ، تخصص : علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2006/2007.
- 12-محمد صالح زويطة ،"أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر ،2006/2007.

قائمة المراجع

13- وسام سعدية ،"دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص:مالية نقود ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2012/2013 .

14- ياسين العايب ،"إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية،دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة منثوري، قسنطينة،الجزائر، 2010/2011/.

❖ الملتقيات:

1- بن عمر الأخضر ،علي بالموش ،"معوقات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها" الملتقي الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الوادي ،الجزائر،يومي 5- 6 ماي 2013.

2- بربيش السعيد ، بلغرة عبد اللطيف ،"إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول"،الملتقي الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أفريل 2006.

3-بلعروز بن علي، محمد أليفي، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2"، الملتقي الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر 17-18أفريل،2006.

4- حيات براهيمى ، نبيلة جعيجع،"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر" الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة،الجزائر،15-16نوفمبر 2011.

5-حبيبة مداس ، "واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الإقتصادية" الملتقي الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ،الجزائر، يومي 05-06/05/2013.

6- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات" الملتقي الدولي حول : تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب

قائمة المراجع

- الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة المسيلة ، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014.
- 7- سمير سحنون ، بونوة شعيب،"المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006 .
- 8- فريدة لرقط وآخرون ،"دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها " الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية ،جامعة سطيف ،الجزائر يومي 25-28-2003.
- 9-نوال ثلجة معلوف،"المعاملة الضريبية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الدولي حول :إستراتيجية تنظيم و مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،يومي 18-19 أبريل 2012.
- 10- هارون الطاهر ، فطيمة حفيظ ، " إشكالية تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة :دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل، والأساليب المتبعة في الجزائر" ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و18 أبريل 2006.
- ❖ **الجرائد والنشريات :**
- 1- دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،"الخدمات الإستشارية بالمؤسسات التمويل الدولية -القدرة في الحصول على التمويل-"مجموعة البنك الدولي ،2009.
- 2-رابح خوني ،حساين رقية، "آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 ،حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها و دورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار ،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2004.
- 3-سمراء دمومي ،عطوي عبد القادر،"التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول "تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية "منشورات مخبر الشراكة والإستثمار ،جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر،2004.
- 4- علي كساب ،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها"، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،2003.

قائمة المراجع

- 5- محمد بوهزة، بن يعقوب الطاهر، "تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25 - 28 ماي 2003 حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.
- 6- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2008-2009-1010-2011-2012 .

❖ المجلات

- 1- صالح صالحي، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، العدد03.
- 2- عبد اللطيف مصيطفي ، " دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية "معهد العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية ، المرمز الجامعي غرداية ،مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات ، العدد7، 2009.
- 3- محمد بوقوم، الشريط غياط، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حالة الجزائر"،مجلة إقتصادية و إدارية، العدد السادس ،جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر، 2009.
- 4- محمد زيدان، "الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد07.
- 5- مليكة زغيب: "مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر العدد 2005/5
- 6- كمال دموم، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج" ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02 ، 2000.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

- 1-bouyacoup f , le risque de sa crédit est sa gestion-mediabanke, 24juin,alger,1996.
- 2-Eric vernier et Sophie Flamant, "La personnalité du créateur d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt ";Revue Banque stratégie ; N° 220, novembre ;2004
- 3- jean Louis Nakamura, "Relation Banque-PME "; Revue d'économie financière, N° 04 , 1999.

قائمة المراجع

4-siruguet j.1 ;" **le control comptable bancaire** ";tome 1;2001/04/03

رابعاً : مواقع الإنترنت

1- "المصدر: تقرير البنك العالمي 2010، أنظر موقع الواب

<http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx>

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الملحقة الجامعية-مغنية-

كلية العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية

- ❖ في إطار إتمام هذا البحث و تحضير لمدكرة تخرج ماستر تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية-
- ❖ ومن أجل الوقوف على الحالة العملية للبنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- فيما يخص مساهماته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استعنت بالجدولين التاليين للحصول على بعض الإحصائيات

1- تطور عدد الملفات المقبولة و المرفوضة لدى -BNA- و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملفات المقبولة						
عدد الملفات المرفوضة						

2- مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مبالغ القروض المقدمة						
مبالغ القروض المرفوضة						

❖ ويهدف إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي إستندت إلى إجراء مقابلة شخصية مع أحد الإطارات على مستوى البنك الوطني -وكالة مغنية- معتمدتا على إستمارة تضمنت طرح 20 سؤال كالتالي:

أولاً : تحليل علاقة البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية- بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للبنك

ما مدى إهتمام بنكم بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- كبير
 -متوسط
 -صغير
 -معدوم

2-أهداف البنك من وراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما هو الهدف المنتظر من وراء تمويلكم للمؤسسات الصغيرة المتوسطة؟

- إعطاء صورة جيدة للبنك
 -زيادة ربحية البنك
 -الرفع من تنافسية البنك

3-أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسط التي يفضل البنك التعامل معها

ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفضلون التعامل معها؟

- المؤسسات القائمة
 - المؤسسات الجديدة

4-أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما هو السبب الذي يدفع ببنكم إلي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- من أجل تطوير هذه المؤسسات والمحافظة على إستمرارها
 - وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات
 - من أجل تلبية رغبة حكومية

5-دراسة البنك لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هل هناك دراسة مسبقة لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل إتمام عملية التمويل؟

-نعم

-لا

6-أنواع القروض المطلوب من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ماهي القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-قروض تمويل دورة الاستثمار

- قروض تمويل دورة الاستغلال

- قروض الاعتماد الإيجاري

7-المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ماهي المدة اللازمة لإتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-من 1 يوم إلى شهر

- من شهر إلى 3 أشهر

- من 3 أشهر فأكثر

8-إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيف تقيمون إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- سهلة

- سهلة نوعا ما

- معقدة

9-المتابعة والمراقبة لإستخدام القرض من طرف البنك

كيف تقومون بمتابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-عن طريق تسديد أقساط القرض

- عن طريق الزيارات الميدانية

10-طبيعة المشاكل التي تعاني منها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ماهي المشاكل التي يواجهها البنك عند منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- التأخر في التسديد لأقساط القروض في الأجال المحددة

- عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية

- طبيعة التكوين والخبرة المهنية لأصحاب المشاريع غير كافية

- هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث إسترداد القروض

- الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة

ثانيا : تحليل مستوى رأس المال الغير مادي في البنك الوطني الجزائري -وكالة مغنية- فيما يخص خدمة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- المستوى العلمي للعمال

كيف يقيم المستوى العلمي للعمال في البنك؟

- عالي

- متوسط

- ضعيف

2-الإختيار و التعيين

على أي أساس يتم إختيار و تعيين العامل في بنكم؟

- المستوى العلمي

- على أساس النتائج و الخبرات

3-علاقة موظفي البنوك مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيفة تقيم نوعية الخدمة المقدمة لزيائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- سرعة الإستجابة من طرف العاملين

- ثبات الأداء وإنجاز الخدمة بشكل سليم وأحسن من المرة الأولى ووفاء البنك لما وعد به العميل

- عدم تزويد العميل بالمعلومات الكافية حول طبيعة الخدمة وتكلفتها

4-الإهتمام بالبحث و التطوير

هل يهتم بنكم بتشجيع البحث والتطوير لتحسين مستوى العمال؟

- نعم يهتم

- يهتم نوعا ما

- لا يهتم

5-سياسة التكوين و التدريب فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هل تنتهجون سياسة معينة لتكوين و تدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغير و المتوسطة؟

-نعم

-لا

إذا كان الجواب بنعم فكيف ينظر الموظفين إلى التكوينات والتدريبات التي يتلقونها من أجل إكتساب معرفة لخدمة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة؟

- لتحسين خدمة هذه المؤسسات

- من أجل الإرتقاء إلى مناصب أعلى

- وسيلة لترفيهه

- فترات الإبتعاد عن العمل

6- الإستفادة من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية

هل يستفيد بنكم من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية فيما يخص عملية تسيير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- نعم هناك استفادة

- استفادة نسبية

- لا توجد استفادة

7- تكوين علاقات مع البنوك العالمية

هل ترسلون موظفين من البنك في بعثات إلى الخارج لإستعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها في بنكم؟

- نعم نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج

- أحيانا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج

- لا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج

8- الارتباط بشبكة الأنترنت

ما مدى ارتباطكم بشبكة الأنترنت؟

- دائما

- أحيانا

9- أسباب استخدام شبكة الأنترنت

لماذا تستخدمون الأنترنت؟

- من أجل تسهيل الإتصال مع العملاء

- من أجل تسوية العمليات مع الزبائن

- من أجل معرفة المستجدات التي تحدث في العالم

- من أجل المظهر

10- النظرة المستقبلية للبنك فيما يخص الإبداع لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هل لكم نظرة مستقبلية بإنتاج عالم مصرفي أهم سماتته الإندماج والإنتفاخ والمنافسة و الإبتكار في أساليب التمويل الخاصة بمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- نعم

- لا

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة مع دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية- بصفة خاصة ، حيث تبين أن هذا الأخير لا يزال يعيش على هامش الإبداع في تقنيات و أساليب التمويل الموجهة لشريحة هذه المؤسسات.

ونائج الدراسة تكشف أن عدم مقدرة هذه البنوك في تسهيل وتسيير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط أساسا بالاستثمار في اللاماديات ، أين يكون التعليم، التدريب والتكوين و أيضا تشجيع البحث و التطوير، أحد أهم العوامل الرئيسية التي لا بد أن تستثمر فيها البنوك الجزائرية لتبني نموذج جديد وفعال موجه لخدمة هذه المنظومة المؤسساتية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ص و م"، الاستثمار في رأس المال الغير مادي.

Résumé:

Le but de cette étude consiste à clarifier et à mettre en évidence le rôle des Banques commerciales dans le financement des petites et moyennes entreprises.

La banque BNA –agence Maghnia - étant prise comme cas d'étude a démontré que cette dernière vit encore en marge de l'innovation en termes de technologie et de technique de financements orientés vis-à-vis des PME.

Les résultats de cette étude révèlent que l'incapacité de ces banques dans la facilité et la gestion de finance de ces PME est liée principalement aux investissements immatériels ; Où l'éducation, la formation, la formation professionnelle et aussi l'encouragement de la recherche et de développement, s'avèrent des facteurs clés et qui doivent être investis dans les banques algériennes en vue d'adopter un nouveau modèle efficace pour servir ces systèmes institutionnels.

Mots clés:

Banques commerciales ; Financement ; Petites et Moyennes Entreprises (PME) ; Investissement en capital immatériel

Abstract:

The purpose of this study is to clarify and highlight the role of commercial banks in financing small and medium enterprises.

The bank BNA -Agency Maghnia - is taken as a case study demonstrated that it still lives on the fringes of innovation in terms of technology and technical oriented funding via SMEs.

The results of this study reveal that the inability of these banks in the ease and financial management of SMEs is mainly related in immaterial investments; where education, training, professional training and also the encouragement of research and development, prove the key factors that must be invested in the Algerian banks to adopt a new effective model to serve these institutional systems.

Key words:

Commercial banks; financing; small and medium company (SME); immaterial capital investment.